الموسم الثاني
للانصات المركزي

كتاب ..ست أطروحات من أجل الديمقراطية المستمرة

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 28
الثلاثاء
2022/08/02
No. : 7683

الطريق الدستوري والطريق الثوري للتغيير

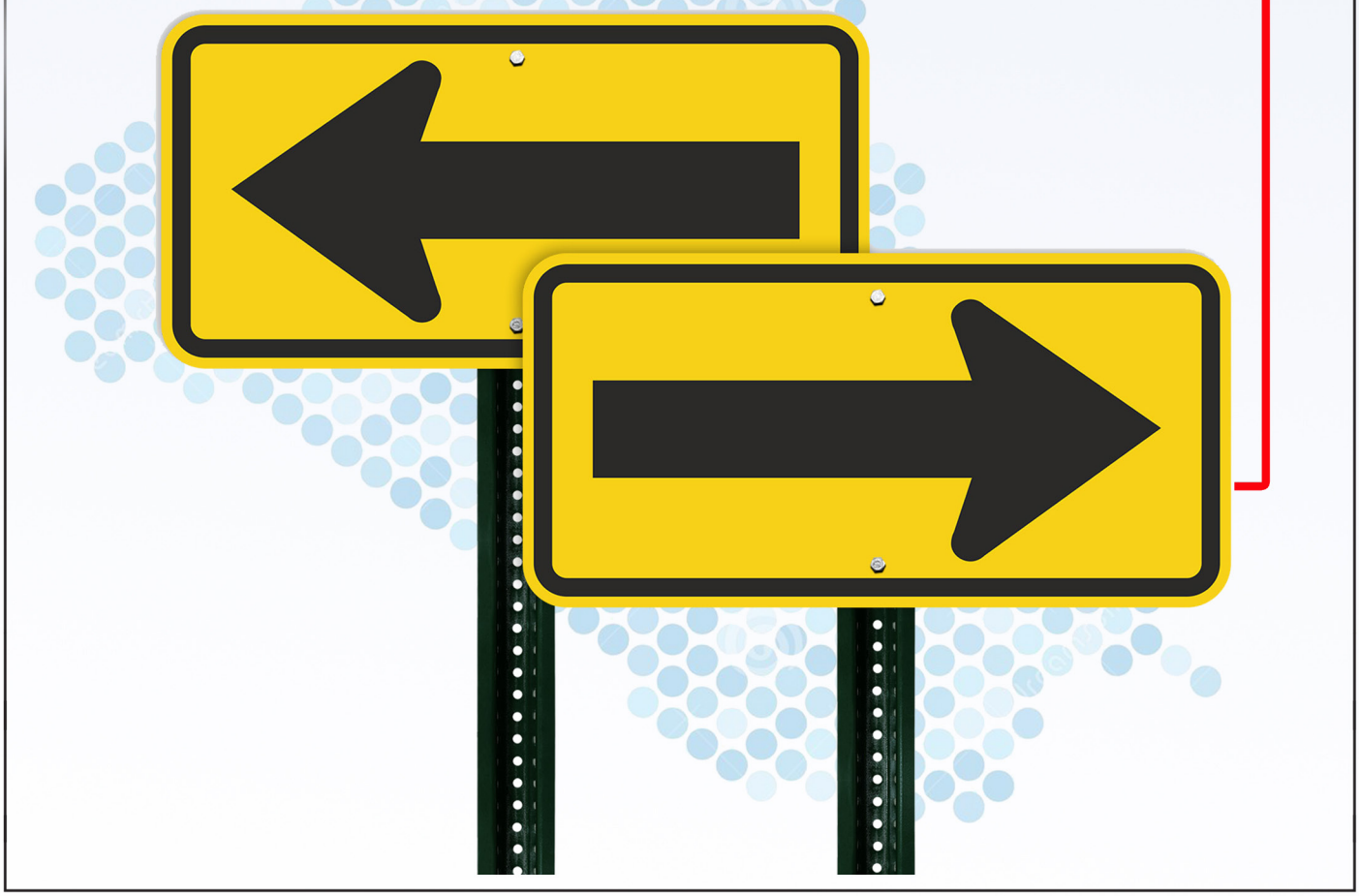

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- مؤسسة تعمل بروح وطنية لحماية امن اقليم كردستان
- "الأولوية لإنهاء الروتين في الدوائر والمؤسسات"
- الاتحاد الوطني أول حزب كردستاني وعراقي يعود الى مركز الموصل
- بيان.. ضرورة الجلوس على طاولة الحوار والاتفاق على مشروع اصلاحي
- الاطار التنسيقي: مع الشعب وشرعية الدولة والعملية السياسية والدستور
- الصدر يدعو لتغيير النظام والإطار التنسيقي يحذر من الانقلاب

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- مايكل نايتس: حرب تركيا في شمال العراق: بالأرقام
- حسين إبراهيم: العراق في أخطر منعطفاته
- مصطفى فحص: العراق... وعدوى تموز
- محمد عبد الجبار الشبوط: الطريق الدستوري والطريق الثوري للتغيير
- العملية السياسية في العراق على مفترق طرق حاسم
- د. حميد الطرفي: اعادة الثقة بين الاطار التنسيقي والتيار الصدري هي مفتاح الحل
- سيناريو غزو الكويت.. الحلول الدبلوماسية تقتل ليلة 2 أغسطس

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- لماذا تبتعد تركيا عن الديمقراطية في عهد أردوغان؟
- د.محمد نور الدين: الاحتفال السادس... والأخير؟
- حسني محلي: إردوغان وداود أوغلو.. من صنع الآخر؟

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

- حسين أيوب: بغداد وبيروت معاً.. فوضى أم تسوية؟
- من أجل الديمقراطية المستمرة
- عبد المنعم سعيد: تأملات فى محتوى الحرية

العدد: 7683... 2022-08-02

مؤسسة تعمل بروح وطنية لحماية امن اقليم كردستان

زار قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كردستان الاحد ٢٠٢٢/٨/٣١، وكالة الحماية والمعلومات/ المعلومات في اقليم كردستان، واجتمع مع جلال شيخ ناجي مسؤول وكالة الحماية والمعلومات/ المعلومات، مجددا دعمه له، مؤكدا في الوقت نفسه عدم التهاون في تطبيق قرارات القضاء، وعدم فسح المجال لأي شخص بأن يكون فوق القانون.

وجرى خلال الاجتماع، بحث التنسيق والعمل المشترك بين المؤسسات الأمنية والاستخباراتية من اجل استقرار الامن بشكل أكبر ومواجهة الخارجين عن القانون.

قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كردستان وبعد إشادته بوكالة الحماية والمعلومات/ المعلومات في اقليم كردستان، لعملهم بتفان وإخلاص، اعلن: أن المؤسسة محط تقدير وتثمين كونها مؤسسة تعمل بروح وطنية لحماية امن اقليم كردستان، مجددا الدعم والتأييد لها غب إنجاز مهامها.

واضاف، أنه ومقابل أمن وحياة المواطنين وتطبيق قرارات القضاء، ينبغي عدم التهاون مع اي شخص في تطبيق قرارات القضاء وعدم فسح المجال لأي شخص بأن يكون فوق القانون.

من جهته، أوضح جلال شيخ ناجي، أن مجمل جهوده ومساعيه هي للحفاظ على أمن اقليم كردستان ومواجهة اي مخطط او نية لتهديد حياة المواطنين، مشيرا الى ان وكالة الحماية والمعلومات/ المعلومات في اقليم كردستان، تعمل وفق الاسس والقوانين الفاعلة في اقليم كردستان، وتنجز مهامها الملقاة على عاتقها بوطنية ودون تمييز، خدمة للصالح العام واستتباب الأمن، وإن أي خطوة تتخذ تكون من أجل خدمة المصلحة العامة وحماية كيان اقليم كردستان.

الى ذلك، وبحضور قوباد طالباني المشرف على مكتب سكرتارية فقيد الأمة الرئيس مام جلال، باشر الدكتور يوسف كوران يوم الاحد، مهام منصبه الجديد رئيسا لمركز الدراسات العامة للاتحاد الوطني الكردستاني.

وحضر قوباد طالباني يرافقه القيادي جلال شيخ ناجي، مراسيم تبادل منصب مسؤول مركز الدراسات العامة للاتحاد الوطني الكردستاني، حيث باشر الدكتور يوسف كوران مهام منصبه الجديد بدلا من القيادي كاوه سليم.

وخلال المراسيم، اشاد قوباد طالباني، بدور وجهود القيادي كاوه سليم اثناء ادارته مركز الدراسات العامة للاتحاد الكردستاني، مهنئا الدكتور يوسف كوران، وآملا له النجاح بمهام منصبه الجديد.

PUKmedia

«الأولوية لإنهاء الروتين في الدوائر والمؤسسات»

اجتمع قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان يوم الاثنين، مع رئاسة ديوان رئاسة مجلس الوزراء والمؤسسات التابعة لها، داعيا اياهم الى المضي بالاصلاحات الادارية لتقديم افضل الخدمات للمواطنين.

وقد أشاد قوباد طالباني بجهود ديوان رئاسة مجلس الوزراء، مشيرا الى ان نظام العمل داخل مؤسسات حكومة اقليم كردستان بحاجة الى الاصلاحات وبشكل مستمر، داعيا اياهم الى المضي بالاصلاحات الادارية وتقديم الخدمات بشكل أسرع للمواطنين.

طالباني أكد خلال الاجتماع، ان الاولوية لدى حكومة اقليم كردستان هي لإنهاء الروتين في الدوائر والمؤسسات، وضمن هذا الاطار قدمنا مشروع الخدمة ومن اهدافه انهاء الروتين في الدوائر.

وفي جانب آخر من الاجتماع، تمت مناقشة المقترحات والآراء بهدف تذليل المعوقات ومعالجة المشاكل في دوائر اقليم كردستان.

من جهة أخرى، أكد قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان، ان اقل وفاء لضحايا عمليات الانفال السيئة الصيت هو إعادة رفات الشهداء الى احضان الوطن.

وقال قوباد طالباني في منشور على مواقع التواصل الاجتماعي: شاركنا في مراسيم استقبال رفات ١٠٠ شهيد من ضحايا عمليات الأنفال السيئة الصيت التي اقترفت ضد ابناء شعبنا.

واضاف: اقل وفاء لأرواح ضحايا عمليات الأنفال السيئة الصيت هو اعادة رفات الشهداء الى احضان الوطن.

هذا واقيمت السبت، مراسيم مهيبة بحضور عدد كبير من المسؤولين الحزبين والحكوميين وممثلي البعثات الدولية، في مدينة اربيل لاستقبال رفات ١٠٠ من المؤنفلين البارزانيين الذين تمت اعادتهم الى اقليم كردستان.

PUKmedia

الاتحاد الوطني أول حزب كردستاني وعراقي يعود الى مركز الموصل

بحضور جمهور غفير من أهالي الموصل، عاد الاتحاد الوطني الكردستاني يوم الاحد ٣١/٧/٢٠٢٢، الى مدينة الموصل، كأول حزب كردستاني وعراقي يعود لمركز المدينة.

واوضح غياث سورجي مسؤول الاعلام والعلاقات لمركز تنظيمات نينوى للاتحاد الوطني الكردستاني لـPUKmedia: ان اغلب الاحزاب الكردستانية والعراقية انتقلت للعمل خارج مدينة الموصل عقب سيطرة عصابات داعش الارهابية سنة ٢٠١٤، موضحا، ان مركز تنظيمات نينوى للاتحاد الوطني الكردستاني، وبعد احتلال داعش للموصل فتح مقره بقضاء شيخان.

واضاف: انه منذ ذلك اليوم ولغاية الآن، لم يعد مقر اي حزب كردي او عراقي الى مدينة الموصل، مشيرا الى ان الاتحاد الوطني الكردستاني اول حزب يعود الى مقره القديم في حي التأميم بمركز المدينة. واكد، ان العودة جاءت بهمة الاتحاد الوطني الكردستاني وجهود الرئيس بافل جلال طالباني، لافتا الى ان جماهير غفيرة شاركت بمناسبة اعادة فتح مركز تنظيمات نينوى للاتحاد الوطني الكردستاني.

يشار الى ان مدينة الموصل شهدت الأحد، مراسيم خاصة بحضور آراس محمد آغا عضو المجلس القيادي ومسؤول مركز تنظيمات نينوى وجمع غفير من أعضاء وكوادر الحزب في حدود محافظة نينوى، لاعادة افتتاح مركز تنظيمات نينوى للاتحاد الوطني الكردستاني، كأول حزب سياسي كردي وعراقي يعود الى المدينة.

وبارك آراس محمد آغا في كلمة له وباسم رئاسة الاتحاد الوطني الكردستاني ومكتب التنظيمات هذه العودة لجميع أعضاء وكوادر الاتحاد الوطني الكردستاني في نينوى، مؤكدا ان الاتحاد الوطني الكردستاني لن يتراجع عن مواقفه فيما يتعلق بمحافظة نينوى كما كان في الماضي وفي عام ٢٠٠٣ عندما دافع عنها وضحى من أجلها وسنستمر في خدمتها وحمايتها، والآن ما هي إلا مرحلة جديدة بالنسبة لنا وسنستمر على منهاج الرئيس مام جلال، وسنسعى الى تطويرها أكثر مع جميع المكونات الأخرى دون أي اختلاف.

وأشار إلى أنه بعد ٨ سنوات وكأول حزب سياسي كردي استطعنا أن نعود إلى مقرنا وهذا محل فخر واعتزاز بالنسبة لنا، مؤكدا مساندة الرئيس بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني والسيد سركوت زكي مسؤول مكتب التنظيمات لمركز تنظيمات نينوى ولجميع الجان التنظيمية وسكان المدينة.

PUKmedia

بيان.. ضرورة الجلوس على طاولة الحوار والاتفاق على مشروع اصلاحي

الشعب العراقي الكريم...

القادة العراقيون الشرفاء...

قواتنا الأمنية البطلة...

الإخوة المتظاهرون...

أخاطبكم ونحن قد دخلنا شهر محرم الحرام... شهر التضحية والصبر والحكمة والعقلانية.

أذكّر الجميع في البداية بقول أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام):

«اكْظِمِ الْغَيْظَ، وتَجَاوَزْ عِنْدَ الْمَقْدَرَةِ، واحْلُمْ عِنْدَ الْغَضَبِ، واصْفَحْ مَعَ الدَّوْلَةِ، تَكُنْ لَكَ الْعَاقِبَة».

يشهد عراقنا الغالي احتقاناً سياسياً كبيراً قد ينذر -لا سمح الله إذا لم يتدخل العقلاء- بعواقب وخيمة. وبينما أخذنا جميع الإجراءات، والتدابير اللازمة لضبط الوضع، والحفاظ على الأمن، ومنع هدر الدم العراقي، ندعو جميع الأطراف إلى التهدئة، وخفض التصعيد؛ للبدء بمبادرة للحل على أسس وطنيّة.

أدعو الجميع إلى عدم الانسياق نحو الاتهامات، ولغة التخوين، ونصب العداء والكراهية بين الإخوان في الوطن الواحد.أدعو جميع الأطراف إلى الجلوس على طاولة حوار وطني؛ للوصول إلى حلّ سياسي للأزمة الحالية، تحت سقف التآزر العراقي،

وآليات الحوار الوطني.

أقول للإخوة المتظاهرين: إن رسالتكم واضحة، والتزامكم بالهدوء والتنظيم واجب، ومحط تقدير؛ وقد حان الوقت الآن للبحث في آليات إطلاق مشروع إصلاحي يتّفق عليه مختلف الأطراف الوطنية، وأنا على يقين بأنّ في العراق ما يكفي من العقلانية، والشجاعة؛ للمضي بمشروع وطني يخرج البلد من أزمته الحالية.

على القوى السياسية أن تتحمل مسؤوليتها الوطنية والقانونية، فحكومة تصريف الأعمال قامت بكل واجباتها رغم تجاوزها السقف الزمني الذي رسمته التوقيتات الدستورية لتشكيل حكومة جديدة؛ مما يعد خرقاً دستورياً، ومع كلّ ذلك فنحن كنّا وما زلنا مستعدين لتقديم كلّ المساعدة؛ للوصول إلى صيغة حلّ مرضية للجميع، وبما يحفظ السلم الاجتماعي، واستقرار مؤسسات الدولة ومصالح الناس.

ومن هذا المنطلق وحرصاً على الدولة ومؤسساتها، وحقناً للدمّ العراقي، واحتراماً لقدسية هذه الأيام؛ أدعو جميع الأطراف إلى تبني أجواء التهدئة، ودعم مؤسسات الدولة من خلال الآتي:

١- على الإخوة المتظاهرين التعاون مع القوات الأمنية، واحترام مؤسسات الدولة، وإخلائها، والالتزام بالنظام العام.

٢- على القوات الأمنية الدفاع عن الممتلكات العامة والخاصة، والمؤسسات الرسمية، ومنع أي اعتداء عليها بكلّ الطرق القانونية.

٣- الدعوة إلى حوار وطني عبر تشكيل لجنة تضمّ ممثلين عن كلّ الأطراف لوضع خارطة طريق للحلّ.

حمى الله العراق والعراقيين ومن الله التوفيق.

مصطفى الكاظمي

رئيس مجلس الوزراء

القائد العام للقوات المسلحة

١ آب ٢٠٢٢

الاطار التنسيقي: مع الشعب وشرعية الدولة والعملية السياسية والدستور

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَٱتَّقُوا فِتنَة لاَّ تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُم خَاصَّة وَٱعلَمُوا أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلعِقَابِ)

شعورا منه بالمسؤولية الشرعية والوطنية واهمية اللحظة التاريخية التي يمر بها العراق يستمر الاطار التنسيقي في دعوته الى الحوار مع جميع القوى السياسية وخصوصا الاخوة التيار الصدري، بينما نرى للاسف تصعيدا مستمرا وتطورا مؤسفا للاحداث وصل حد الدعوة الى الانقلاب على الشعب و الدولة ومؤسساتها وعلى العملية السياسية والدستور والانتخابات، وهي دعوة للانقلاب على الشرعية الدستورية التي حضيت خلال السنوات الماضية بدعم جماهيري ومرجعي ودولي وصوت عليه الشعب باغلبيته المطلقة..

وهو امر خطير يعيد الى الذاكرة الانقلابات الدموية التي عاشها العراق طيلة عقود الدكتاتورية ما قبل التغيير..

ان الشعب العراقي الذي قدم ملايين الشهداء والسجناء والمهجرين وملأت المقابر الجماعية من جثث ابنائه من اجل ازالة الدكتاتورية والارهاب والتحول الى نظام ديمقراطي اتحادي حر يرتكز على رأي الشعب وحقوق المواطنين من خلال الانتخابات النزيهة والتبادل السلمي للسلطة..

فلن يسمح الشعب العراقي الاصيل ولا عشائره الكريمة وقواه الحية بأي مساس بهذه الثوابت الدستورية من قبل جمهور كتلة سياسية واحدة لا تمثل كل الشعب العراقي..

ونعلن اننا في الاطار التنسيقي نقف مع الشعب في الدفاع عن حقوق المواطنين وشرعية الدولة والعملية السياسية والدستور وجميع مخرجاته القانونية وندافع عنها بكل مانستطيع.

وكل من لديه رأي او مشروع لتعديل الدستور فهو امر متاح من خلال الأطر الدستورية.

وأي عمل خلاف ذلك فانه تجاوز لكل الخطوط الحمراء وتهديد للسلم الاهلي وسلطة القانون ويفتح الباب على مصراعيه للفاسدين الذين استولوا على اموال الشعب ونهبوا الدولة.

الإطار التنسيقي
٢ محرم الحرام ١٤٤٤
٣١ تموز ٢٠٢٢

الصدر يدعو لتغيير النظام والإطار التنسيقي يحذر من الانقلاب

*تقرير: فريق الرصد والمتابعة

في انعكاس للانقسام العميق الذي يعيشه العراق، تظاهر الآلاف من مناصري الإطار التنسيقي، المنافس للتيار الصدري، الاثنين قرب المنطقة الخضراء المحصنة في بغداد، فيما يواصل مناصرو الصدر اعتصامهم في البرلمان لليوم الثالث.

وتظاهر الآلاف بعد ظهر الاثنين من مناصرين لخصوم الصدر في الإطار التنسيقي عند الجسر المعلق المؤدي إلى المنطقة الخضراء التي تضمّ مؤسسات حكومية ومقرات دبلوماسية غربية ومقر البرلمان.

ورفع بعض المتظاهرين لافتات كتب عليها «الشعب لن يسمح بالانقلابات»، كما حملوا الأعلام العراقية ورايات إسلامية وصوراً للمرجعية الشيعية العليا آية الله علي السيستاني.

وقامت قوات الأمن برش المياه على المتظاهرين لمنعهم من عبور الجسر المؤدي إلى المنطقة الخضراء، بحسب صحافي في فرانس برس.

وقال المتظاهر أحمد علي البالغ من العمر ٢٥ عاماً «نحن هنا للمطالبة بفرض القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية للناس ولا نريد انقلاباً على الدولة ولا على الدستور». وأضاف «هذا برلمان الشعب، وليس برلمان فئة».

وحاول المتظاهرون اقتحام المنطقة الخضراء، لكن قادة الإطار التنسيقي منعوهم من ذلك في تسجيلات صوتية متعاقبة ومتتالية.

وقال الأمين العام لعصائب أهل الحق قيس الخزعلي في كلمة وجهها إلى أنصار الإطار التنسيقي «ملئتم الشوارع

بكم وأوصلتم رسالتكم».

وبعد ذلك دعا الخزعلي المتظاهرين إلى الانسحاب.

وبعد نحو ساعتين، تفرّق المتظاهرون المناصرون للإطار التنسيقي بهدوء.

إلى ذلك، دعا التيار الصدري أنصاره المتظاهرين في المحافظات إلى الانسحاب بعد إقامة الصلاة والدعاء للمعتصمين داخل البرلمان.

وقال صالح محمد العراقي وهو مقرب من زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر «شكراً لكم، مظاهرات المحافظات رفعة رأس». وأضاف «أقيموا الصلاة وعودوا سالمين غانمين ولا تنسوا المعتصمين في مجلس الشعب من دعائكم».

ويرى مراقبون، أن الإطار التنسيقي أراد «إظهار قوته السياسية من خلال التظاهرة وأنهم يمتلكون جماهير ايضا تستطيع ان يكون لها قرار الامساك بالشارع العراقي».

توجيهات لأمن الحشد الشعبي

هذا وأصدر القائد العام للقوات المسلحة مصطفى الكاظمي الاثنين ٢٠٢٢/٨/١، توجيها لأمن الحشد الشعبي.

وذكر بيان مقتضب لهيئة الحشد الشعبي، ان «القائد العام للقوات المسلحة مصطفى الكاظمي وجه أمن الحشد الشعبي بأن يكون عازلا بين المتظاهرين والقوة المكلفة بأمن المنطقة الخضراء».

بيان الاطار التنسيقي

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَٱتَّقُوا فِتنَة لاَّ تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُم خَاصَّةً وَٱعلَمُوا أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلعِقَابِ)

شعورا منه بالمسؤولية الشرعية والوطنية واهمية اللحظة التاريخية التي يمر بها العراق يستمر الاطار التنسيقي في دعوته الى الحوار مع جميع القوى السياسية وخصوصا الاخوة التيار الصدري، بينما نرى للاسف تصعيدا مستمرا وتطورا مؤسفا للاحداث وصل حد الدعوة الى الانقلاب على الشعب و الدولة ومؤسساتها وعلى العملية السياسية والدستور والانتخابات، وهي دعوة للانقلاب على الشرعية الدستورية التي حضيت خلال السنوات الماضية بدعم جماهيري ومرجعي ودولي وصوت عليه الشعب باغلبيته المطلقة..

وهو امر خطير يعيد الى الذاكرة الانقلابات الدموية التي عاشها العراق طيلة عقود الدكتاتورية ما قبل التغيير..

ان الشعب العراقي الذي قدم ملايين الشهداء والسجناء والمهجرين وملأت المقابر الجماعية من جثث ابنائه من اجل ازالة الدكتاتورية والارهاب والتحول الى نظام ديمقراطي اتحادي حر يرتكز على رأي الشعب وحقوق المواطنين من خلال الانتخابات النزيهة والتبادل السلمي للسلطة..

فلن يسمح الشعب العراقي الاصيل ولا عشائره الكريمة وقواه الحية بأي مساس بهذه الثوابت الدستورية من قبل جمهور كتلة سياسية واحدة لا تمثل كل الشعب العراقي..

ونعلن اننا في الاطار التنسيقي نقف مع الشعب في الدفاع عن حقوق المواطنين وشرعية الدولة والعملية السياسية والدستور وجميع مخرجاته القانونية وندافع عنها بكل مانستطيع.

وكل من لديه رأي او مشروع لتعديل الدستور فهو امر متاح من خلال الأطر الدستورية.

وأي عمل خلاف ذلك فانه تجاوز لكل الخطوط الحمراء وتهديد للسلم الاهلي وسلطة القانون ويفتح الباب على مصراعيه للفاسدين الذين استولوا على اموال الشعب ونهبوا الدولة.

الإطار التنسيقي
٢ محرم الحرام ١٤٤٤
٣١ تموز ٢٠٢٢

«وافر الشكر والامتنان الى الجماهير المدافعة عن الدولة ومؤسساتها»

يتقدم الإطار التنسيقي بوافر الشكر والامتنان إلى الجماهير العراقية المدافعة عن الدولة ومؤسساتها، فقد ضربت اليوم مثالاً رائعاً للتعبير عن الاحتجاج السلمي وأعلنت استعدادها للدفاع عن الدولة ومشروعيتها ومؤسساتها والدفاع عن حقوق المواطنين ومصالحهم.

وفي الوقت الذي نجدد فيه شكرنا لكم لالتزامكم بتوجيهات اللجنة التنظيمية فإننا ندعوكم إلى الاستعداد والجهوزية للدفاع عن الدولة والدستور والنظام متى ما دعت الضرورة لذلك.

وكما انتصر العراق بكم سيحافظ على نظامه الديمقراطي الاتحادي بوعيكم وبصيرتكم واستعدادكم الدائم للدفاع عنه وحمايته.

الإطار التنسيقي
بغداد
١ آب ٢٠٢٢

الصدر: هبوا لطلب الاصلاح في وطنكم

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، قد دعا الأحد، الشعب العراقي إلى أن يهب لطلب الإصلاح، لافتا الى ان العراق عراق المقدسات والحضارة والجهاد.

وغرد الصدر، ان «الثورة العفوية السلمية التي حررت المنطقة (الخضراء) كمرحلة أولى لهي الفرصة الذهبية لكل من اكتوى من الشعب بنار الظلم والإرهاب والفساد والاحتلال والتبعية، فكلي أمل أن لا تتكرر مأساة تفويت الفرصة الذهبية الأولى عام ٢٠١٦»، مضيفاً أنه «نعم هذه فرصة أخرى لتبديد الظلام والظلامة والفساد والتفرد بالسلطة والولاء للخارج والمحاصصة والطائفية التي جثمت على صدر العراق منذ احتلاله وإلى يومنا هذا، نعم، فرصة عظيمة لتغيير جذري للنظام السياسي والدستور والانتخابات التي إن زورت لصالح الدولة العميقة باتت أفضل انتخابات حرة ونزيهة، وإن كانت نزيهة وأزاحت الفاسدين باتت مزورة تنهشها أيادي الفاسدين من جهة والدعاوى الكيدية من جهة أخرى».

واضاف: أنه «أيها الأحبة، إنكم جميعاً مسؤولون وكلكم على المحك.. إما عراق شامخ بين الأمم أو عراق تبعي يتحكم فيه الفاسدون والتبعيون وذوو الأطماع الدنيوية بل وتحركه أيادي الخارج شرقاً وغرباً، وحينئذ ليس أمامي إلا الدعاء والبكاء على نهاية العراق التي باتت قريبة»، موضحا، « من سمع واعيتنا ولم ينصرنا... فأقول: من سمع واعية الإصلاح

ولم ينصرها فسيكون أسير العنف والمليشيات والخطف والتطميع والترهيب والتهميش والفقر والذلة ومحو الكرامة، ويا أيها الشعب الحبيب: هبوا لطلب الإصلاح في وطنكم كما خرج الإمام الحسين لطلب الإصلاح في أمته وأمة جده رسول الله صلى الله عليه وآله».

ونوه بأنه «فعراقكم عراق المقدسات وعراق الحضارة وعراق الجهاد وعراق الربيع الإصلاحي فلا تفوتوا الفرصة وإلا فلات حين مندم، لذا أدعو الجميع لمناصرة الثائرين للإصلاح بما فيهم عشائرنا الأبية وقواتنا الأمنية البطلة وأفراد الحشد الشعبي المجاهد الذين يرفضون الخضوع والخنوع وكل فئات الشعب لمناصرة الاصلاح رجالا ونساء وشيباً وشباباً وأطفالاً لا تحت لوائي أو قيادتي بل تحت لواء العراق وقرار الشعب، وإن ادعى البعض أن الثورة الحالية صدرية»، لافتا الى أنه «أما إذا فوتم الفرصة، فلا تكيلوا اللوم علي فإني أدعوكم الى ما فيه صلاحكم وإصلاحكم وإنقاذ وطنكم وكرامتكم ولقمتكم وخيراتكم، وهيبتكم، ولات حين مناص».

العامري يدعو التيار الصدري والإطار إلى ضبط النفس والحوار

بسم الله الرحمن الرحيم

في أجواء التصعيد الإعلامي من خلال البيانات والبيانات المضادة، والتي تدعو الى الحشد الجماهيري، وقد تخرج عن السيطرة وتفضي الى العنف.

أكرر ندائي مخلصاً الى الاخوة في التيار الصدري والى الاخوة في الاطار التنسيقي ان يغلبوا منطق العقل والحكمة وضبط النفس والتأني وتقديم مصلحة البلاد والعباد من خلال الحوار الجاد والبناء، للتوصل الى حلول لنقاط الاختلافات فيما بينهما، فالدماء العراقية عزيزة على الجميع، وقد قدم الشعب العراقي العزيز من سبعينيات القرن الماضي الى هذا اليوم دماء غزيرة وعزيزة.

فكفى دماً، ورفقا بالدم العراقي فهو أمانة في اعناق الجميع، ومسؤولية سفكه يتحملها الجميع.

أقسم عليكم بمصاب ابي عبدالله الحسين عليه السلام ان تركنوا إلى التفاهم والحوار، الله الله بالعراق، الله الله بالشعب العراقي، الله الله بالدم الحرام في الشهر الحرام.

خادمكم هادي العامري

١ آب ٢٠٢٢

٢ محرم ١٤٤٤ هـ

الصدر يرد على دعوة العامري للحوار ويحدد شروطه

بدوره أعلن وزير زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، صالح محمد العراقي، شروط الاخير للقبول بالحوار.

وقال صالح العراقي في تغريدة له بموقع تويتر «تكرّر دعوة الأخ العامري للحوار بين الإطار (الذي ينتمي له) وبين التيار الصدري الذي تخلّى عنه». وأوضح: «إننا لو تنزّلنا وقبلنا الحوار فذلك مشروط بإنسحاب الأخ العامري وكتلته من الإطار، وإستنكار صريح لكلام (سبايكر مان)»، في اشارة الى زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، «الذي صرح به في التسريبات قبل أيام قلائل».

كما اشترط وزير الصدر أيضا بالقول: «كنتَ أنت من ضمن الموقعين على وثيقة إصلاحية، ولم تنفذ»، متسائلاً: «فمن الضامن لتطبيق الحوار الإصلاحي؟ فعليك بتحديد ضامن لكي ننقذ العراق من أنياب الفساد».

رئيس إقليم كردستان يدعو القوى العراقية للحوار في أربيل

نتابع بقلق عميق الأوضاع السياسية والمستجدات التي يشهدها العراق، وندعو الأطراف السياسية المختلفة إلى التزام منتهى ضبط النفس وخوض حوار مباشر من أجل حل المشكلات. إن زيادة تعقيد الأمور في ظل هذه الظروف الحساسة يعرض السلم المجتمعي والأمن والاستقرار في البلد للخطر.

وإننا في الوقت الذي نحترم إرادة التظاهر السلمي للجماهير، فإننا نؤكد على أهمية حماية مؤسسات الدولة وأمن وحياة وممتلكات المواطنين وموظفي الدولة. إن شعب العراق يستحق حياة وحاضراً ومستقبلاً أفضل، والواجب والمسؤولية المشتركة لكل القوى والأطراف هي العمل معاً لإخراج العراق من هذا الظرف الحساس والخطر.

إن إقليم كردستان سيكون، كما هو دائماً، جزءاً من الحل، لذا ندعو الأطراف السياسية المعنية في العراق إلى القدوم إلى أربيل، عاصمتهم الثانية، والبدء بحوار مفتوح جامع للتوصل إلى تفاهم واتفاق قائمين على المصالح العليا للبلد. فلا توجد هناك مشكلة لا يمكن حلها بالحوار.

نيجيرفان بارزاني
رئيس إقليم كردستان
٣١ تموز ٢٠٢٢

الإطار التنسيقي يرد على مبادرة رئيس إقليم كردستان

وقد ردّ الإطار التنسيقي، على المبادرة التي أطلقها رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، لحل الأزمة السياسية الراهنة. وجاء في بيان مقتضب للإطار» «يرحب بدعوة الاخ نيجيرفان بارزاني رئيس اقليم كردستان للحوار الوطني، ويؤكد انفتاحه على الجميع من اجل معالجة الازمة الراهنة والوصول الى حلول واقعية تعتمد الدستور والقانون ومصلحة الشعب العراقي اساساً لها».

زيباري: النظام السياسي والدستور ليسا خاضعين «لأمزجة شخصية»

وقال القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني هوشيار زيباري يوم الأحد، أنه لا يمكن تغيير النظام السياسي والدستور، إلا بآليات دستورية، مشيرا الى أنها ليست خاضعة «لأمزجة شخصية».

ونشر زيباري على حسابه في موقع تويتر، ان «أكثر من ٦٠ بالمئة من العراقيين صوتوا على الدستور عام ٢٠٠٥، باستفتاء شعبي دعمته المرجعية والأسرة الدولية وشرعنته لذا لا مجال لتعديل العقد الاجتماعي إلا بعد مشاورات مكثفة ونقاشات».

العبادي يرحب بدعوات الحوار ويؤكد دعمه للتفاهمات

ورحَّب رئيس ائتلاف النصر حيدر العبادي، الاثنين، بدعوات الحوار، فيما أكد دعمه للتفاهمات.

وقال العبادي في تغريدة تابعتها وكالة الأنباء العراقية (واع)، «أرحِّب بدعوات الحوار، وهي دليل حكمة جميع الأطراف». وأضاف، «لقد دعوت للحوار والتفاهم مراراً، واليوم اجدد الدعوة وأبارك وأدعم أي تفاهمات للحل أياً كانت نتائجها، ما دامت تحفظ أمن واستقرار العراق وشعبه ورفاهية مواطنيه».

«توجيهات الكاظمي تتفق مع دعوات الحوار»

كما قال رئيس ائتلاف النصر، حيدر العبادي، الاثنين، إن توجيهات رئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي، تتفق مع دعوات الحوار وخارطة الطريق لحل الأزمة.

وذكر العبادي في تغريدة على «تويتر»: «أعلن تأييد مضامين بيان الاخ رئيس الوزراء الخاص بالأزمة الحالية، وهي تلتقي مع مبادرتنا ودعواتنا للحوار والاتفاق على خارطة حل للأزمة الراهنة». وأضاف، «أدعو الأطراف كافة الإستجابة لها، والبدء بحوارات جادة وصادقة خدمة للشعب والدولة».

ائتلاف الوطنية يطلق مبادرة لحل الأزمة الحالية

من جانبه دعا ائتلاف الوطنية، الإثنين، الأطراف السياسية إلى التهدئة وتغليب لغة العقل والحوار، واحترام حق التظاهر والحفاظ على هيبة الدولة.

وذكر الائتلاف في بيان، أن «العراق واجه خلال الأيام الماضية تطورات خطيرة في تصعيد المواقف بين أطراف الأزمة السياسية والانتخابية ناسين التوقيتات الدستورية التي نتجت عن الانتخابات المبكرة التي لم تكن الظروف ملائمة لإجرائها».

وأضاف البيان: «ومن منطلق الحرص على الاستقرار والسلم الأهلي والسياقات الدستورية، فان ائتلاف الوطنية يؤكد على ما يأتي:

أولا – دعوة الأطراف كافة، الى التهدئة وتغليب لغة العقل والحوار، والحرص على المصلحة العامة للمواطنين وسيادة واستقلال العراق وسلامة أراضيه الاقليمية.

ثانيا– احترام حق التظاهر الحضاري السلمي، مع ضرورة الحفاظ على هيبة الدولة ومؤسساتها وسلطاتها ورموزها الوطنية السيادية والاعتبارية.

ثالثا– رفض ان تكون مؤسسات الدولة وسلطاتها ميدانا للصراعات وتبادل الرسائل بين أطراف الأزمة السياسية.

رابعا– يرى الائتلاف بأن تفكيك الأزمة ونزع أسباب الاحتقان السياسي، يتطلب عقد مؤتمر للحوار الوطني بين الأطراف الكافة، للاتفاق على خيارات مشتركة مقبولة، إما بالمضي في عقد جلسة مجلس النواب لاختيار رئيس للجمهورية ومن

ثم تشكيل الحكومة، أو الاتجاه الى حل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة، على ان يسبق الحل إقرار قانون انتخابي جديد ومفوضية مستقلة حقا؛ مع تحول الحكومة الحالية الى حكومة انتقالية تمتلك صلاحيات تشريعية بشكل مؤقت.

خامسا- تأكيدا لدعوات الحوار الوطني المستمرة من قبل زعيم الائتلاف اياد علاوي، ونظرا الى احتفاظ ائتلاف الوطنية بعلاقات جيدة مع جميع الأطراف، خصوصا الاطار التنسيقي والتيار الصدري، فانه يبدي استعداده الكامل لاستضافة جلسات الحوار الوطني ورعايته ودعمه في اي مكان يتم الاتفاق عليه.

سادسا- يدعو ائتلاف الوطنية القوى الاقليمية والدولية الى احترام سيادة العراق ووحدة أراضيه، واحترام الإرادة الوطنية للشعب العراقي في إختيار النظام الذي يريد.

السامرائي يدعو الى الاحتكام للدستور وتغليب مصلحة البلد

كما دعا رئيس تحالف العزم مثنى السامرائي، الاثنين، الى الإحتكام للدستور وتغليب مصلحة البلد.

وقال السامرائي في تغريدة على «تويتر»، إن «الإحتكام إلى الدستور وتغليب مصلحة البلد العليا وحفظ الأمن والإستقرار والسلم الاهلي والإلتزام بلغة الحوار هو الأساس الذي نحتكم له ونعمل تحت سقفه وهو خيارنا الوحيد». وأضاف أن «أي خيار يذهب بنا إلى لغة التصادم والمواجهة لن يصب الإ بصالح الإرهاب وأعداء العراق».

السيد حسين الصدر: العراق يستحق منا تشكيل فريق عمل يجمع أبناءه إلى طاولة واحدة

وأكد المرجع الديني السيد حسين الصدر، الإثنين، ان العراق يستحق منا تشكيل فريق عمل يجمع أبنائه وممثليهم إلى طاولة واحدة.

وقال السيد حسين الصدر في خطاب بث على العراقية الإخبارية، إن «العراق يمر بفترة صعبة و يجب التذكير بأن المؤمنين أخوة»، لافتا إلى أن «العراق يمر بمنعطف تأريخي خطير عالمياً وإقليمياً ومحلياً». وأضاف، أن «المنعطف الذي نمر به تتجلى خطورته في ملفات عدة أولها ما سموه بالانسداد السياسي»، مبينا ان «العراق حاول أن يكون الصديق بين المحاور المتصارعة والمشجع على الحوار».

وأردف أن «العراق يبدو متضرراً من الإشكالات الشائكة المتعلقة بالمياه»، مشيرا الى ان «العراق يتعرض منذ الانتخابات لأزمة سياسية هي الأعنف». وأشار إلى أن «الفجوة بين الفرقاء السياسيين زادت من تعقيد الساحة العراقيّة»، موضحا ان «الخطورة التي تحيط بالعراق تستوجب منا الحذر والعمل على رص الصفوف».

وتابع أن «العراق بأشد الحاجة لوئام أبنائه والعمل معاً على حل المشكلات»، مضيفا أن «العراق يستحق منا تشكيل فريق عمل يجمع أبنائه وممثليهم إلى طاولة واحدة».

المرجع المدرسي يدعو لإصلاح ذات البين بين أبناء الشعب العراقي

من جانبه دعا المرجع الديني آية الله العظمى السيد محمد تقي المدرسي، حكماء العراق من العلماء وشيوخ العشائر والسياسيين المخلصين، إلى أن يهبّوا هبّة واحدة، لإصلاح ذات البين، ومنع إراقة الدماء في هذا الشهر الحرام الذي شرّفه الله سبحانه بذكرى سيد الشهداء عليه السلام، وأيام عاشوراء.

وقال سماحته: «لقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله في حديثٍ مشهور: (إِصْلاَحُ ذَاتِ اَلْبَيْنِ، أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ اَلصَّلاَةِ وَاَلصَّوْمِ) وقال ربنا سبحانه على لسان موسى بن عمران عليه السلام لأخيه هارون: { وأَصْلِحْ وَ لا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ}. ولا يعني الإصلاح الإبقاء على كل شيءٍ صالحٍ أو فاسد، بل يعني العمل من أجل توفير المناخ المناسب لإصلاح كل جوانب الفساد في البلد».

وأكّد المرجع المدرسي، على ضرورة أن يعمل جميع حكماء البلد جاهدين، من أجل بلورة خارطة طريق للإنهاض بالعراق إلى حيث مكانته المرموقة، إلى حيث الإستقلال والحرية والتقدم والعزة والكرامة، كما دعا سماحته ابناء الشعب العراقي أن يرفعوا أكفّهم بالدعاء للعراق وشعبه ولمنع الفتن التي تحيط به والله سميعٌ عليم.

عضو بتحالف الفتح: اقتحام البرلمان إهانة للشعب العراقي

هذا وأكد عضو تحالف الفتح محمد مهدي البياتي، ان اقتحام المتظاهرين المناصرين للتيار الصدري لمجلس النواب، إهانة للشعب العراقي. وقال البياتي لشبكة روداو الإعلامية، ان «الكيانات السياسية بعد ان عرفت بالأدلة القاطعة في انتخابات ٢٠٢١، بأن هناك حيلاً وتزويرات حصلت في الانتخابات، ما زادت المشهد السياسي سوءاً، وبعد المصادقة من قبل المحكمة الاتحادية اسلم الجميع الى هذا الواقع بأن الأمور يجب ان تمشي كعادتها السابقة». واشار البياتي الى وجود محطة ثانية ازداد فيها الوضع السياسي سوءاً بعد انسحاب التيار الصدري من البرلمان، فكانت هناك سابقاً انسحابات مؤقتة ولم يحصل ان تكون هناك استقالات جماعية وفردية لأعضاء البرلمان. وقال ان «سبب كل المشاكل هو الاختلاف بين الزعيمين المالكي والصدر، و٦٠٪ من الأزمة السياسية تنبع من هذا الاختلاف، ونتمنّى منهما ان يدركا مصير العراق».

ونفى البياتي ان يكون هناك اقتال داخلي بين البيت الشيعي ولا حتى بنسبة ١٠٪ و «ليموت اعداء العراق غيضاً».

المتحدث باسم الصدر: الإطار سحق مشروع حكومة المستقلين

من جانبه رأى المتحدث الرسمي باسم زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر صلاح العبيدي، يوم الإثنين، أن الإطار التنسيقي الشيعي سحق مشروع حكومة المستقلين بعد وعودهم لها بـ«الاحذية»، بتسمية محمد شياع السوداني لرئاستها الذي وصفه بـ «مرشح الهالكي»، في اشارة الى نوري المالكي.

وقال العبيدي إن «دعوات الاطاريين للحوار محاولة جديدة للاحتيال وأن غرائزية قادة الاطار دفعتهم للالتفاف على مشروعهم الذي هم طرحوه بان تكون الحكومة المقبلة صرفة للمستقلين قبل استقالة الكتلة الصدرية باكثر من شهر، فكان امر الصدر باستقالة كتلته فرصة اخيرة لهم لينفذوا وعودهم المتظاهرة بالوطنية علما ان كل من ذهب مع فريق بعينه فقد عنوان الاستقلالية سواء مع الاطار اوانقاذ وطن».

وأضاف «لم يتأخر الاطاريون بالتكالب على المناصب فاعلنوا السوداني مرشحهم ساحقين مشروع حكومة المستقلين بالاحذية وقسموا المناصب بينهم الى ادنى مستوى كي يفوز مرشح الهالكي؛ واحتيالاتهم بنقض الوعود قبل وبعد الانتخابات عديدة ؛ حبهم لملاذ الدنيا انستهم قرار الشارع الذي لم يثنيه حرارة تموز اللاهب (ولم يؤخروا تجمعهم الى الخامسة عصرا على برد الهوى) بل انطلقوا لسحق الناقضين للوعود والمشاريع بعد ان فوتوا فرصتهم الاخيرة ؛ ولات حين مندم».

صالح العراقي: نثمن موقف الحشد المحايد

وثمّن صالح محمد العراقي المعروف بـ»وزير الصدر»، الإثنين، موقف الحشد الشعبي بالوقوف على الحياد بين «الفسطاطين»، داعيا في الوقت نفسه «المغرر بهم إلى التوبة».

وقال العراقي في تدوينة «شيء مؤسف أن نرى بعض المتظاهرين الاطار يعتدون على القوات الأمنية وعلى قوات مكافحة الشغب. فذلك فعل مشين، فالقوات الأمنية سور الوطن».

وأضاف، «كما إننا نثمّن موقف أخوتنا في الحشد الشعبي بالوقوف على الحياد بين الفسطاطين: فسطاط الإصلاح وفسطاط الاطار». وتابع «ومن هنا أدعو تلك الثلة (المغرر بها) الى الإلتزام بالسلمية وعدم التعدّي على أحبتنا القوات الأمنية وعلى الممتلكات العامة.. وبابنا مفتوح لإعلان توبتهم ولإلتحاقهم بفسطاط الإصلاح وحبّ الوطن».كما وجّه «صالح محمد العراقي»، المعروف بـ»وزير الصدر»، الأحد، عشرة تعليمات للمحتجين داخل المنطقة الخضراء ومبنى مجلس النواب. وذكر «العراقي»، في تدوينة «تعليمات للمتظاهرين والمحتجين ضدّ الفساد والمحاصصة والتبعية:

١- لا بأس بإقامة الشعائر الحسينية لكن حبّذا أن تكون خارج مبنى البرلمان ومن دون التطرق الى أمور يعتبرها البعض طائفية.

٢- عدم استحداث بناء على الاطلاق.. ويمكن الاستعانة بالكرفانات المتحركة وما شاكل ذلك.

٣- الالتزام بنظافة البرلمان بل مطلق الأماكن.

٤- عدم استصدار بيانات فردية.

٥- تنظيم الاعتصام واعتماد مبدأ الشفتات لديمومته واستمراره كما يمنع اعتصام النساء مطلقاً.

٦- تشكيل لجان خدمية وحراسات دورية بدون استعمال أي سلاح مطلقاً.

٧- من المحتمل أن تقام صلاة الجمعة في ساحة الاحتفالات فعليكم بالالتزام وعكس صورة جميلة من خلال التنظيم والانضباط.

٨- يجب مراعاة مشاعر الآخرين غير المنتمين للتيار لكي يكونوا لكم عوناً وسنداً ولكي تكون الاحتجاجات عامة لا خاصة.

٩- التعاون التام مع الأخوة في الأجهزة الأمنية.

١٠- الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة وعدم الاقتراب من الدور السكنية.

بيان اللجنة التنظيمية لتظاهرات دعم الدولة ومؤسساتها الدستورية

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ)

صدق الله العلي العظيم

شعبنا العراقي الكريم

يا ابناء الشهداء ورجال المرجعية الاصلاء

ايها المقاومون الحشديون

عشائرنا العراقية الاصيلة

يا من قدمتم للوطن والمقدسات اغلى ما تملكون من ارواح عزيزة كريمة

اليوم تجتمعون هنا تحت حرارة الشمس وعلى أسوار المنطقة الخضراء لكي تعلنوا للعالم أجمع وللبعيد قبل القريب في داخل الوطن وخارجه ان الدولة التي قدم العراقيون آلاف الشهداء وعشرات الآلاف من الجرحى لحمايتها والدفاع عنها امام الارهاب والتكفير وقبل ذلك في مواجهة الاحتلال والدكتاتورية.. تعلنون للجميع انكم هنا للدفاع عن هذه الدولة ومؤسساتها الدستورية وعن النظام السياسي القائم على الدستور والقانون والانتخابات والتبادل السلمي للسلطة.. ولن نقبل بان يتحكم طرف سياسي له اراءه واجتهاداته بمجمل العملية السياسية وبمصائر الناس تحت شعارات براقة اولها الاصلاح ومحاربة الفساد.

وعليه فان الجماهير العراقية المجتمعة هنا اليوم تعلن وقوفها الى جانب الدولة ومؤسساتها الدستورية وتقف مع المؤسسة التشريعية وتطالب باحترام مواقعها وكف التجاوز عليها وافراغ بناية مجلس النواب فوراً ليعود البرلمان لممارسة مهامه الدستورية والخضوع للقانون في كل ذلك.

كما تعلن الجماهير العراقية الابية دعمها ومساندتها للسلطة القضائية صمام الامان والملجأ الباقي رسميًا بعد اسقاط هيبة جميع السلطات بسبب التصرفات غير القانونية.

تطالب الجماهير المحتشدة اليوم من الاطراف المعنية بتشكيل الحكومة الى سرعة تشكيلها وعدم الالتفات الى دعوات التعطيل والتخريب والتوجه الى حكومة خدمة وطنية خادمة للناس وأمينة عليهم.

كما ندعو ابناء الاجهزة الامنية الى الحيادية وعدم الانجرار الى الخلافات السياسية والالتزام بالقانون والدستور والى العمل باقصى جهد لحماية السلم الاهلي وعدم السماح لمريدي الفوضى بالاستمرار بالتجاوز على المؤسسات الدستورية.

نحن معكم مدافعين عن الدولة ودستورها ومؤسساتها، ولجمهورنا المناصر للدولة ومؤسساتها والدستور وشرعيته نقول: نقدر عاليا مواقفكم وندعوكم للمحافظة على استعدادكم وجهوزيتكم لأي طارئ.

ولحكومة تصريف الاعمال نقول: قراراتكم ومواقفكم في عدم مواجهة الفوضى والاعتداء على المؤسسات الرسمية وسماحكم بانتهاكها يعني انكم جزء من اسقاط هيبة الدولة والاعتداء عليها بينما واجبكم هو حمايتها.

وفي الختام.. تؤكد الجماهير العراقية المحتشدة طاعتها وولاءها للمرجعية الدينية العليا المتمثلة بسماحة آية الله العظمى السيستاني دام ظله ونعاهدها بأننا مشاريع فداء دفاعا عن الوطن والشعب وعن الدولة ومؤسساتها الدستورية.

٢٠٢٢/٨/١

الإعلام الأمني: الأجهزة العسكرية والأمنية لا تتدخل بالشأن السياسي

وأكدت خلية الإعلام الأمني أن الأجهزة العسكرية والأمنية بمختلف تشكيلاها وصنوفها لا تتدخل بالشأن السياسي وولاءها المطلق للعراق والمؤسسة العسكرية.وفي بيان صادر عن خلية الإعلام الأمني، جاء: «لقد أثبتت الأجهزة العسكرية والأمنية بمختلف تشكيلاها وصنوفها وفي جميع الظروف والأوقات أن ولاءها المطلق للعراق وللمؤسسة العسكرية، وأنها تحت إمرة القائد العام للقوات المسلحة للدفاع عن هذا الوطن فقط، ولا تتدخل بالشأن السياسي لا من قريب ولا من بعيد، وأقسمت أنها تعمل لهذا البلد الواحد». وأوضحت أنه «في هذا الوقت على وجه الخصوص يتم تداول إشاعات لجعل هذه القوات الأمنية البطلة جزءاً من الأوضاع السياسية الحالية؛ وهذا الأمر غير صحيح ولا يمت للواقع بأي صلة، حيث ننفي ما يتم تداوله من أنباء عن تصريح للقيادات الأمنية بالشأن السياسي الحالي أو تدخلها فيه».

من جانبه أكد جهاز مكافحة الإرهاب أنه في خضم التطورات السياسية التي تشهدها الساحة العراقية يؤكد جهاز مُكافحة الإرهاب أنه «لن يكون طرفاً في السياسة أو الحُكم، ولا ترضى قيادته أن تخرج عن واجباتها المقرة في قانون جهاز مُكافحة الإرهاب لسنة ٢٠١٦». وشدد الجهاز في بيان على أنه «مؤسسة عراقية رصينة وقوية ترتبط بالقائد العام للقوات المُسلحة وتوجيهاته، وتحظى بالإجماع المحلي والدولي على مهنيتها لما قامت به من نجاحات في معارك العراق ضد عصابات الإرهـاب ولما بذله هذا الجهاز من تضحيات في سبيل هذه الأرض الطاهرة

كما وجد الجهاز لحماية العراق والعراقيين ويعتز ويفتخر أبطالكم في هذه المؤسسة بحب أطياف الشعب العراقي».

ساكو يدعو الى التهدئة وإجراء حوار وطني

من جهته وجه غبطة البطريرك الكاردينال لويس روفائيل ساكو، الأحد، نداء بالتهدئة واجراء حوار وطني لتدارك إنسداد الأفق السياسي.وقال ساكو في بيان: إن «البلاد على صفيح ساخن، بسبب انسداد الأفق السـياسـي، وخروج العاطلين والفقراء للتظاهر»، مبينا ان «المشهد مخيف لا يتحمل التأجيل، لذا على الأقطاب السياسية تحديداً والمرجعيات الدينية، تدارك الأمر قبل حدوث تسونامي قد يجرف الجميع».

واضاف: «يتحتم قراءة الوضـع بعمق، وتقييمه بجدية، وليس قراءة خاطئة، ينبغي ان يعترف السياسيون بفشل نهج الطائفية والمحاصصة الذي جلب الفساد والظلم، وان يدركوا ان العناد وأسلوب التجريح ليس حلاً عليهم مراجعة حساباتهم بدقة وتقديم تنازلات مناجل إنقاذ البلاد من خلال الشروع بحوار أخوي وروحية وطنية مسؤولة لإيجاد نهج سياسي جديد فعال يبني الدولة ويخدم الشعب وليس فئة معينة». وتابع: ان «هذه التظاهرات اظهرت انضباطاً عالياً في السلمية وتجنّبت العنف، وحمت ممتلكات الدولة، كذلك المكاسب التي حققتها الحكومة الحالية في خلق بيئة ملائمة لبناء الدولة على الصعيد الداخلي والخارجي هي الحجر الأسـاس للحوار من أجل إيجاد حل يحقق السلام والاستقرار والرفاهية للمواطنين».

بحر العلوم: نرفض المساس باستقلالنا السياسي

وحذر السياسي المستقل البرلماني والوزير الاسبق ابراهيم بحر العلوم من زج اسمه في اي تسريبات لكابينة وزارية مرتقبة. وكانت مواقع التواصل الاجتماعي قد نشرت وثيقة لتشكيلة حكومة مفترضة برئاسة مرشح الاطار التنسيقي محمد شياع السوداني.

وقال بيان للمكتب الاعلامي لبحر العلوم قد حذر من زج اسمه في اي تسريبات لكابينة وزارية مزمع تشكيلها، وقال انه (في الوقت الذي يرفض فيه المساس بخصوصية استقلاله السياسي وتجييرها تحت اي مسمى حزبي، يؤكد الدكتور

بحر العلوم على دعوته القادة السياسيين لبذل الجهود لمنع العراق من الانجرار الى المزيد من الفوضى و الأزمات، يرى من الضروري ان يفتح الإطار التنسيقي قنوات التواصل المباشر مع التيار الصدري لإيجاد مساحات مشتركة للعمل السياسي و تغليب لغة الحوار لتهدئة الجماهير و ان تشكيل حكومة ناجحة تخدم المواطن وتحصن العراق من التحديات الإقليمية والدولية المحيطة به تتطلب دعم كافة الأطراف السياسية لها وتوافق حول برنامجها الوزاري).

ودعا وسائل الاعلام الى توخي الدقة والمصداقية في نقل الاخبار والعمل بمهنية ووطنية من اجل التهدئة والابتعاد عن الاثارات الصحفية.

الاتحاد الأوروبي يدعو الأطراف العراقية إلى ضبط النفس

وعلى الصعيد الاقليمي والدولي، دعا الاتحاد الاوروبي، اليوم الاحد، الأطراف العراقية إلى ضبط النفس واللجوء للحوار السياسي.وذكر الاتحاد الاوربي في بيان: «نشعر بقلق إزاء الاحتجاجات المستمرة والتصعيد المحتمل في بغداد».

ودعا الاتحاد الاوربي، «جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس لمنع المزيد من العنف»، مشددا على ضرورة «ان تحل القوى السياسية القضايا من خلال حوار سياسي بناء في الإطار الدستوري». وتابع ان «الحق في الاحتجاج السلمي ضروري للديمقراطية»، لافتا الى «أهمية احترام القوانين ومؤسسات الدولة».

الأمم المتحدة تدعو جميع الأطراف العراقية لإتخاذ خطوات فورية للتهدئة

ودعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، الأحد، جميع الأطـراف العراقية الفاعلة لاتخاذ خطوات فاعلة للتهدئة وتجنب العنف، مشدداً على أهمية الارتقاء فوق الخلافات وتشكيل حكومة وطنية فعالة.

وقال غوتيريش، في بيان، «أتابع بقلق الاحتجاجات المستمرة في العراق، والتي أصيب خلالها العديد من الأشخاص».

وأشار إلى أن «حرية التعبير والتجمع السلمي من الحقوق الأساسية التي يجب احترامها في جميع الأوقات».

وناشد غوتيريش، جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بـ»اتخاذ خطوات فورية لتهدئة الموقف، وتجنب المزيد من العنف، وضمان حماية المتظاهرين السلميين ومؤسسات الدولة».

وحث الأمين العام جميع الأطراف والجهات الفاعلة الى «الارتقاء فوق خلافاتهم وتشكيل حكومة وطنية فعالة، من خلال الحوار السلمي والشامل، تكون قادرة على تلبية مطالب الإصلاح القائمة منذ فترة طويلة، بدون مزيد من التأخير».

طهران: نتابع التطورات في العراق بدقة وحساسية

قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الايرانية، إن إيران تؤكد دائمًا على ارساء الامن والاستقرار في العراق وتعتقد أن أمن العراق هو أمن إيران والمنطقة.

وقال المتحدث باسم الخارجية الايرانية ناصر كنعاني في تصريح صحفي، حول موقف إيران من التطورات الأخيرة في العراق: العراق بلد كبير ومهم، بطبيعة الحال، نحن نتابع التطورات الحالية في هذا البلد بدقة وحساسية. وشدد على أن إيران تؤكد دائما على ارساء الامن والاستقرار في هذا البلد الجار والصديق والشقيق وتؤمن بأن أمن العراق هو أمن إيران والمنطقة. مضيفا نحن نتابع تطورات هذا البلد بدقة وحساسية.

تركيا تدعو الأطراف السياسية العراقية إلى 'ضبط النفس وعدم إضاعة الوقت'

كما دعت وزارة الخارجية التركية، الاثنين، الأطراف السياسية في العراق إلى «ضبط النفس» على خلفية التطورات الأخيرة التي شهدتها العاصمة بغداد.

وأفادت الخارجية في بيان، بأنها «تتابع بقلق التطورات الجارية في بغداد». وأعربت عن «أملها في زوال الغموض السياسي الذي شكل أرضية للتطورات الأخيرة في العراق في أقرب فرصة، وتشكيل حكومة شاملة وذات تمثيل واسع دون إضاعة مزيد من الوقت بما يلبي تطلعات الشعب العراقي».

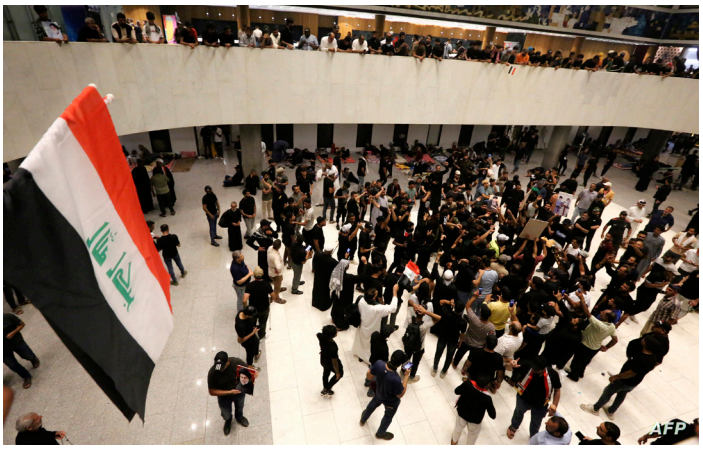

وتابع بيان الخارجية التركية، «نحن نحترم حق العراقيين في التعبير عن آرائهم وتطلعاتهم من خلال الوسائل الديمقراطية، وفي هذا السياق نؤكد على ضرورة تجنب العنف وإعطاء الأولوية للحفاظ على النظام العام. ندعو جميع الأطراف المعنية إلى التصرف بحكمة وضبط النفس».

بيان من البرلمان العربي

ورحب البرلمان العربي، الأحد، بقرار رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي للحفاظ على أمن واستقرار العراق وسلامة مواطنيه. وذكر بيان للبرلمان العربي، (٣١ تموز ٢٠٢٢)، أنه «يرحب بقرار رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي بتعليق عقد جلسات مجلس النواب العراقي حتى إشعار آخر لتهدئة الأوضاع المحتقنة في الشارع العراقي».

وأشد البرلمان العربي بـ «دعوة الحلبوسي للقادة والكتل السياسية العراقية إلى لقاء وطني عاجل؛ لإنجاز حوار وطني فاعل ومسؤول تكون مخرجاته من أجل الشعب العراقي الكريم، وإعلاء مصلحة العراق على كل المصالح الحزبية الضيقة حفاظاً على أمن واستقرار العراق»، فيما ثمن «مهنية قوات الأمن العراقية في ضبط النفس في التعامل مع المحتجين والتعامل بأعلى درجات الانضباط مع المحتجين في الحفاظ على مؤسسات الدولة والممتكلات العامة والخاصة».

وطالب البرلمان العربي جميع القوى السياسية العراقية الوطنية الفاعلة بـ «ضرورة الاحتكام إلى صوت الحكمة والجلوس إلى طاولة حوار وطني يضع في أولويته أمن العراق ووحدته واستقراره وسلامة مواطنيه»، مؤكداً «دعمه لكل ما يحافظ على أمن واستقرار العراق كونه جزء لا يتجزأ من أمن الأمة العربية جمعاء».

ثلاثة سيناريوهات محتملة للخروج من الأزمة السياسية الراهنة

هذا وحدد مراقبون للشأن السياسي العراقي ثلاثة سيناريوهات محتملة التطبيق للخروج من الازمة السياسية

الراهنة، وفيما أكدوا أن أبرزها حل البرلمان واجراء انتخابات مبكرة بقانون انتخابي جديد، حذروا من خطورة استمرار التصعيد وتداعياته على الحياة العامة للبلد.

وقال الباحث السياسي، نواف الغزي، في حديث لصحيفة "الزوراء": ان العراق يمر بظرف حساس جدا يتطلب تدخل العقلاء من الزعامات السياسية الوطنية، وكذلك الدينية، وإلا فإن استمرار التصعيد سيلقي بظلاله على الحياة العامة للبلد ويؤدي الى انزلاقات خطيرة لا تحمد عقباها.

واضاف: انه لا يمكن استخدام الشارع كوسيلة ضغط سياسية لان ذلك يؤدي الى تداعيات خطيرة سواء على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي. مؤكدا: ان هناك طرقا أخرى كفلها الدستور يمكن اللجوء إليها وهي لغة الحوارات والتفاهمات وإبداء الرأي والاستماع للرأي الاخر.واشار الى: ان هناك ثلاثة سيناريوهات محتملة التطبيق في الفترة القادمة للخروج من الازمة السياسية الراهنة، الاولى جلوس التيار الصدري مع قادة الاطار التنسيقي وترشيح شخصية سياسية مستقلة من خارج الاطار والتيار لتشكيل الحكومة المقبلة وفق العرف السياسي والتقسيم المكوناتي، وهذا مستبعد الحدوث بسبب اصرار مقتدى الصدر على عدم العودة الى حكومة التوافقات السياسية،

والسيناريو الثاني يتمثل بالاتفاق على بقاء رئيس الوزراء الحالي مصطفى الكاظمي رئيسا للوزراء لدورة جديدة بكابينة وزارية تفرض عليه من القوى السياسية، وهذا ايضا مستبعد الحدوث لكون اغلب قادة الاطار لديهم خلاف مع الكاظمي ولن يرضوا بتمديد الثقة له.

وتابع: أما السيناريو الثالث وهو الاقرب للتطبيق فيتمثل بجلوس التيار والاطار بطاولة حوار والاتفاق على تحديد موعد لحل البرلمان واجراء انتخابات مبكرة على ان يشرع قانون جديد للانتخابات مع اضافة بعض الشروط من قبل التيار الصدري بعدم ترشيح بعض الشخصيات السياسية خاصة التي حصلت على مناصب سياسية او عزل بعض الزعامات كنوري المالكي وغيره، وأيضا حل المحكمة الاتحادية وإعادة تشكيلها من جديد. مؤكدا: على أن يكون موعد اجراء الانتخابات لا يقل عن سنة.

خطورة المرحلة الحالية

من جانبه، حذر المحلل السياسي، احمد الباوي، من خطورة المرحلة الحالية، مؤكدا انه لا يمكن الخروج من الازمة الراهنة من دون وجود توافقات سياسية.

وقال الباوي في حديث لـ"الزوراء": ان هناك جهات داخلية وخارجية تحاول تأجيج الوضع واثارة الفتنة من خلال الاخبار المتداولة على المواقع الخبرية والتواصل الاجتماعي، حيث إن هناك منشورات وصورا مفبركة تنشر من اجل تأجيج الشارع واندلاع الفتنة.وأضاف: على القوى الوطنية ان تعي جيدا خطورة المرحلة الحالية والتفكير بمصلحة البلد لا مصالحها الضيقة. لافتا الى: ان البلد لا يتحمل ازمات وحروبا في ظل الوضع المعيشي والخدماتي الصعب على المواطنين.من جهته، قال الكاتب والمحلل السياسي، باسل الكاظمي، إن الوضع في بغداد الآن لا يحمد عقباه، موضحا أن الأيام والساعات المقبلة على بغداد مليئة بالأحداث السياسية.وقال الكاظمي في تصريح صحفي: ان رئيس الوزراء يعمل على الحفاظ على حياة المواطنين في العراق.واضاف: أن الشارع العراقي كان يأمل في ظهور شخصية غير جدلية ولكنه فوجئ أن الإطار التنسيقي جاء بشخصية غير مناسبة. موضحا: أن الشعب العراقي يرفض أي إملاءات خارجية ويحارب الفساد لترسيخ قيم الدولة.واستطرد: أن العراق غني بالشخصيات الوطنية لتولي المناصب القيادية، والشعب يرفض التحزبية والتعصب في السياسة.

مايكل نايتس:

حرب تركيا في شمال العراق: بالأرقام

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى:

في ٢٧ تموز/يوليو، قدم العراق شكوى ضد تركيا أمام مجلس الأمن الدولي، وأطلقت الميليشيات العراقية صواريخ على القنصلية التركية في الموصل. وجاءت الخطوتان رداً على القصف المدفعي التركي في ٢٠ تموز/يوليو الذي تسبب بمقتل ٩ عراقيين وجرح ٣٣ آخرين في منتجع قرية برخ في «إقليم كردستان». كما تُعتبر هاتان الخطوتان أحدث تطور في الصراع الذي امتد على عقود من الزمن دون أن يستقطب اهتماماً كبيراً، لكنه يتصاعد حالياً كمياً ونوعياً. وقد تكون الميليشيات المدعومة من إيران أكبر المستفيدين من هذه الصدامات إذ تعتبر تركيا بمثابة ذريعة جديدة لكي تقوم

الجماعات التي تسمي نفسها «المقاومة» بشن هجمات خارج إطار الدولة العراقية. وإذا استمر المسار الحالي، فهو يهدد بتعريض العديد من المصالح الأمريكية والعراقية للخطر.

ما سبب العمليات التركية في الداخل العراقي؟

في عام ١٩٨٣، بدأت تركيا في شن غارات برية وعمليات أخرى عبر الحدود استهدفت قواعد في شمال العراق تابعة لـ «حزب العمال الكردستاني» («الحزب»)، الجماعة المسلحة التركية التي صنفتها أنقرة وواشنطن وحكومات أخرى على قائمة الإرهاب. وأُطلقت معظم هذه الضربات رداً على هجمات دموية بشكل خاص نفذها «حزب العمال الكردستاني» والتي أودت بحياة جنود أو رجال شرطة داخل تركيا. وفي بعض الأحيان، منحت حكومة صدام حسين موافقة ضمنية لتنفيذ العمليات التركية ضمن مسافة ٥ كيلومترات داخل الأراضي العراقية. وبحلول منتصف تسعينيات القرن الماضي، تمّ توسيع رقعة هذا الحزام الحدودي إلى ١٦ كيلومتر.

وبعد أن سحب صدام قواته من شمال العراق في عام ١٩٩١، لم يتمكن «الحزب الديمقراطي الكردستاني» المحلي من منع خلايا «حزب العمال الكردستاني» المتمرسة من إقامة قواعد في العمق العراقي. ورداً على ذلك، أرسلت تركيا وحدات مدرعة تقدمت ببطء وطاردت المسلحين إلى مسافة وصلت إلى ٢٤ كيلومتراً في الجانب العراقي من الحدود، لينتهي المطاف بإقامة قاعدة دائمة للمدفعية والطائرات المروحية في بامرني، كمركز مراقبة أمامي ووسيلة لتوسيع حملة تركيا ضد «حزب العمال الكردستاني». ومع ذلك، توغل «الحزب» بكل بساطة داخل «إقليم كردستان» ليصل إلى غارا (٤٠ كيلومتراً داخل الحدود)، وجبال قنديل (٩٦/٥ كيلومتراً)، ومخيم رستم جودي للاجئين الخاضع لإشراف الأمم المتحدة في قضاء مخمور (١٧٧ كيلومتراً)، وسنجار (التي وفرت لـ «حزب العمال الكردستاني» الطريق إلى الحدود السورية).

وابتداءً من عام ٢٠٠٨، حلت الضربات الجوية التركية تدريجياً محل عمليات التوغل البرية. ووفر الجيش الأمريكي معلومات استخباراتية لهذه الضربات في مرحلة مبكرة كوسيلة للتحفيز على انتهاج مقاربة أكثر انتقائية، لكن منذ ذلك الحين أصبحت تركيا أكثر اعتماداً على طائراتها المسيرة ومصادر الاستخبارات البشرية الخاصة بها.

التوسّع والتصعيد

على مدى السنوات القليلة الماضية، بذلت تركيا جهوداً استثنائية لإبطال العمق الاستراتيجي الذي حققه «حزب العمال الكردستاني». ففي سوريا، نفذت عمليات واسعة عبر الحدود بهدف إرغام «وحدات حماية الشعب» الكردية (والتي نشأت كفرع من «حزب العمال الكردستاني») على الرحيل واستبدالها بميليشيات مدعومة من تركيا. وفي العراق، مكّنها تعاونها مع «الحزب الديمقراطي الكردستاني» من استخدام مجموعة واسعة من التكتيكات عبر الحدود، حيث نجحت في معظم الأحيان في تجنب نفس القدر من الاهتمام الدولي.

أولاً،

بعد أن سيطر تنظيم «الدولة الإسلامية» على الموصل واحتجز موظفي القنصلية التركية فيها عام ٢٠١٤، أنشأت أنقرة أكبر قاعدة لها في العراق، هي قاعدة زيلكان. وشُيدت القاعدة على أرض مرتفعة تطل على الموصل، وتقع على بعد أكثر

من ٨٠ كيلومتراً داخل «إقليم كردستان» وهي واضحة للعيان بشكل استفزازي أمام الميليشيات العراقية المدعومة من إيران المتمركزة في سهل نينوى.

ثانياً،

قامت تركيا بتحديث عملياتها عبر الحدود - فعوضاً عن عمليات التوغل المؤقتة التي تقوم بها وحدات مدرعة غير منظمة، فإنها تشن حالياً حملات أطول أمداً في فصل الربيع من كل عام تقوم بموجبها قوات خاصة متمرسة يتمّ نقلها بالمروحيات بإنشاء قواعد مغاوير على هضبة على عمق يتراوح بين ٣٢ و ٤٨ كيلومتراً داخل العراق بهدف مراقبة ومنع خطوط تحركات «حزب العمال الكردستاني» «بواسطة إطلاق النيران» (أي عن طريق القناصة والمدافع الرشاشة والصواريخ ومدافع الهاون والطائرات بدون طيار والمروحيات). واليوم، أصبح نحو ١٥٥٣ كيلومتر مربع من الأراضي في شمال العراق تعج بالمراكز ونقاط التفتيش التركية، أي نحو ٣٫٥ في المائة من «إقليم كردستان» و٠٫٣ في المائة من مساحة العراق الإجمالية. وقبل دخول تركيا، كان جزء كبير من هذه الأراضي غير خاضع للقوات الكردية العراقية، ومنذ ذلك الحين لم يتوقف نزوح سكانه بسبب الظروف السائدة فيه الشبيهة بالحرب.

ثالثاً،

وسّعت تركيا نطاق ضرباتها بطائرات مسيرة بشكل ملحوظ، فلم تقتصر على الحدود وجبال قنديل، بل نفذت أيضاً ضربات على عمق ٢٨١ كيلومتراً داخل العراق، مستهدفةً مناطق خاضعة للسلطة الاتحادية على غرار سنجار والموصل. وفي كثير من الحالات، تعقبت أسراب الطائرات بدون طيار من نوع «بيرقدار» قياديي «حزب العمال الكردستاني» واستهدفتهم، سواء من خلال تتبعهم أثناء سفرهم إلى الجنوب من المنطقة الحدودية، أو رصدهم من خلال الجواسيس إذا دخلوا المناطق الحضرية (على سبيل المثال، بحثاً عن العلاج الطبي). وعادةً - وإن لم يكن بشكل دائم - تشّن هذه الطائرات ضربات ناجحة جداً من دون التسبب بأضرار جانبية كبيرة، أشبه بالضربات الدقيقة للمسيرات التي تشنها الولايات المتحدة ضد أهداف إرهابية حول العالم.

ومع ذلك، فإن ملاحقة تركيا لـ «حزب العمال الكردستاني» قد أدى بها أيضاً إلى الدخول إلى مناطق تتداخل فيها شبكات «الحزب» مع الميليشيات المدعومة من إيران، مما أدى إلى حدوث دوامة من التصعيد قد تخرج عن نطاق السيطرة. ويتجلى ذلك بوضوح في سنجار حيث يختلط شركاء طهران الأيزيديين مع مسلحي «حزب العمال الكردستاني» بشكل تصعب ملاحظته. وقد أدت تحركات أنقرة في هذه المناطق - مثل استهداف كبار قادة الميليشيات اليزيدية وقتل المدنيين في برخ - إلى ارتفاع وتيرة الهجمات التي شنتها الميليشيات ضد قواعدها في العراق سواء باستخدام الصواريخ أو الطائرات المسيرة، مما يدفع عادةً بتركيا إلى توجيه ضربات مدفعية وجوية وعبر المسيّرات ضد الميليشيات.

توصيات في مجال السياسة العامة

على الرغم من أن «حزب العمال الكردستاني» مصنف كمنظمة إرهابية وأن تركيا حليف رئيسي لحلف «الناتو»، لدى واشنطن أسباب وفيرة للسعي إلى وقف هذا الصراع الذي تتسع رقعته:

١.سيادة العراق على المحك.

طالما بإمكان تركيا توجيه ضربات أعمق داخل العراق من دون أن تترتب عليها تداعيات دولية، فهي تخلق بيئة أكثر تساهلاً لإيران كي تحذو حذوها. ففي آذار/مارس، اعترف «الحرس الثوري الإسلامي الإيراني» علناً بإطلاق صواريخ باليستية على إربيل، لكن عدم تعبير المجتمع الدولي عن مخاوفه إزاء الانتهاكات التركية لسيادة العراق حدّ من شدة الانتقاد الذي تعرضت له إيران. وما لم تنتهج واشنطن مقاربة متسقة، فلن تتمكن من ممارسة ضغوط حقيقية على طهران لوقف انتهاكاتها الروتينية – سواء كانت ضربات مباشرة على فصائل المتمردين الكرد الإيرانيين أو ضربات الميليشيات بالوكالة غير المصرّحة من قبل [الحكومة] العراقية.

٢.الميليشيات المدعومة من إيران تستغل الأزمة.

كما كان متوقعاً، يتزاحم شركاء طهران في «المقاومة»على المشاركة في أي هجمات معادية لتركيا. ففي ٢٢ تموز/يوليو، عقب توجيه ضربة بواسطة طائرة مسيرة على قاعدة بامرني التركية، وجّه المنبر الدعائي المدعو «أصحاب الكهف» تحذيراً جدياً لأنقرة مفاده: «القتل بالقتل والطائرة بدون طيار بطائرة بدون طيار والصاروخ بمدفع». وبالفعل، تمنح تركيا الميليشيات مبرراً جديداً لـ «المقاومة» المسلحة ضد الاحتلال عندما تنتفي مزاعم هذه الأخيرة بمحاربة تنظيم «الدولة الإسلامية» أو التحالف بقيادة الولايات المتحدة. ومن خلال تمكين هذه الجماعات من تبرير امتلاكها غير المشروع للطائرات المسيرة والصواريخ واستخدامها، تقوّض أنقرة بدون قصد استقرار العراق.

٣.إمدادات الطاقة والمياه قد تتأثر سلباً.

بصرف النظر عن المبرر المنطقي الأساسي لإحلال السلام بين شركاء الولايات المتحدة، يُعتبر التعاون العراقي–التركي أساسياً لتصدير الطاقة إلى أوروبا التي هي بأمس الحاجة إليها من أجل التعويض عن الإمدادات الروسية. إن تصاعد التوترات بعد حوادث على غرار المأساة التي شهدتها برخ، سيجعل من الصعب على بغداد وتركيا التوصل إلى تسوية بشأن مسائل الطاقة، ولا سيما في التحكيم الوشيك الناتج عن قرار أنقرة بمنح «إقليم كردستان» نفاذً مباشراً إلى خط الأنابيب الممتد بين العراق وتركيا وتصدير النفط من دون موافقة بغداد. علاوةً على ذلك، يحتاج كل من العراق وسوريا إلى كميات إضافية من المياه من تركيا، كما ذكرت السفيرة الأمريكية الجديدة ألينا رومانوسكي خلال مبادرتها الافتتاحية بشأن السياسة بعد وصولها إلى بغداد. ومن غير

المرجح حصول ذلك في ظل الظروف العدائية السائدة حالياً.

وعموماً، إن منع الأزمات بين شركاء الولايات المتحدة أو التخفيف من حدتها لا يثقل بشكل عام كاهل صناع السياسة بقدر ما يفعله إصلاح التداعيات المترتبة بعد وقوعها. وإذا أرادت الولايات المتحدة تخصيص وقت أقل لمسائل الشرق الأوسط، فالسبيل الأفضل لذلك هو الحدّ من التوترات وليس مفاقمتها. ومع ذلك، تأخرت واشنطن أساساً في مساعدة بغداد وأنقرة على التفكير بتسوية تعود بالفائدة عليهما معاً بشأن التحكيم الخاص بخط الأنابيب، على الرغم من المؤشرات الواضحة على الكارثة الوشيكة على صعيد السياسة.

أما بالنسبة للعمليات العابرة للحدود، فقد أجرت الدولتان المجاورتان مفاوضات حول القواعد والخطوط الحمراء بشأن هذه المسألة من قبل ويمكنهما تكرار ذلك، لا سيما بوساطة أمريكية. وما أن ينتهي التحقيق بحادثة برخ تحت إشراف الأمم المتحدة، فمن الضروري بذل جهود أكثر شمولية لتقصي الحقائق من أجل تحديد نطاق العمليات التركية في الرقعة البعيدة وغير المأهولة بشكل كبير والممتدة على مسافة ٣٢ كيلومتراً على طول الحدود. كما يتعين على المحققين النظر في الضربات الجوية والمدفعية التي تشنها إيران بشكل روتيني في «كردستان العراق».

وفي النهاية،

ليس لدى أنقرة أي مصلحة في إبقاء قاعدة عسكرية كبيرة واستفزازية تم إنشاؤها من جانب واحد في عمق الداخل العراقي في زيلكان. وتُظهر الضربات الصاروخية الأخيرة على القنصلية في الموصل أن هذه القاعدة وسياسة التوغل المتهورة التي تمثلها تضران بتركيا - ناهيك عن إضرارها بالمصالح العراقية والأمريكية. وفي الوقت نفسه، يجب ألا يغيب عن بال واشنطن المبررات التركية لانتهاج هذا السلوك. ففي النهاية، لا يمكن للولايات المتحدة أن تقبل بأن توسّع منظمة إرهابية أجنبية شبكة قواعدها على بعد ٣٢ أو ٨٠ أو حتى ١٦٠ كيلومتراً عن أرضها، أو أن تكف عن اتباع استراتيجية أثبتت نجاحها في مكافحة التمرّد (على الأقل من الناحية التكتيكية).

وتشير هذه المعضلة إلى ضرورة قيام واشنطن بتجديد مساعيها المتعددة الأطراف لمنع تصعيد أعمال العنف بين تركيا و«حزب العمال الكردستاني» بطريقة تمنح أنقرة بعض التطمينات بشأن أمن الحدود. ويمكن لواشنطن أن تستفيد من المشاركة كطرف في أي حل عراقي - تركي ومن مساعدة بغداد على اكتساب الفضل بحصولها على تنازلات من أنقرة، بما يشمل بشكل مثالي إعادة انتشار واضحة بعيداً عن زيلكان. وبخلاف ذلك، ستواصل الميليشيات المدعومة من إيران تصوير نفسها كالجهات الوحيدة التي تدافع عن سيادة العراق.

*مايكل نايتس هو «زميل برنشتاين» في معهد واشنطن وأحد مؤسسي منصة «الأضواء الكاشفة للميليشيات» التابعة للمعهد.

مصطفى فحص:

العراق... وعدوى تموز

لعل تموز بحره وقيضه وسخونة أجوائه، دفع بالعراق إلى سخونة بالمزاج السياسي، نتج عنها ارتفاع في درجة حرارة الأزمة البرلمانية، التي سرعان ما انفجرت في الشارع، ولعل تموز ٢٠٢٢ اللاهب، سياسيا وبرلمانيا وشعبيا، يذكر العراق بتموز ١٩٥٨ المشؤوم، بحره وانقلاباته الساخنة، التي أدخلت البلاد بمحور دول الانقلابات، التي اوصلتها لاحقا إلى ٩ نيسان ٢٠٠٣، الذي حول العراق إلى أول دولة فوضى عربية، إلا أنها لم تكن مفيدة ولا منظمة.

في شهر تموز، أي في ثلاثينية رد التيار الصدري بما يمكن وصفه انقلابا جماهيريا على ما يمكن اعتباره انقلابا تشريعيا من قبل الإطار التنسيقي، وبعبارة أوضح أن مستوى الصراع بين أهل السلطة في العراق قد وصل إلى مرحلة أشبه بانقلاب على الانقلاب.

انقلاب باعتبارات صدرية وقف بوجه انقلاب باعتبارات إطارية، منع الأخير من الاستحواذ على السلطة، ما يعني ان الصدر في خطوته الأولى الاستقالة من البرلمان لم تكن هفوة، كما تعامل معها الإطار، وتبلور ذلك عندما اقترب الإطار من تنفيذ خطوته الأولى في تسمية رئيس الوزراء، التي كانت هفوة فعلية دفعت التيار إلى التحرك السريع من أجل تطويقها، فتم إسقاط البرلمان ككيان، حيث لم يعد هناك حاجة لأغلبية الثلثين أو الثلث المعطل عندما أخرج مجلس النواب من الخدمة.

نجح التيار الصدري في تعطيل الحياة التشريعية

إذن... نجح التيار الصدري في تعطيل الحياة التشريعية، فأعيدت الأزمة إلى مربعها الأول، أي أنها أزمة سياسية بامتياز وليست تشريعية أو دستورية، كما حاولت بعض القوى اختزالها، وعملت على إفراغها من بعدها الوطني والاجتماعي الذي تشكل في الوعي العام العراقي بعد انتفاضة تشرين.

ففي ٢٠١٩ نجحت أدبيات الانتفاضة السياسية في تشخيص الأزمة وتشكيل رأي عام يعتبر أنها ليست أزمة حكم أو سلطة أو حكومة أو صراع على تقاسم الثورة، بل هي أزمة نظام لفظه جيل ما بعد صدام حسين.

لكن الآن، وبعد دخول الصدريين الثاني للبرلمان في أقل من أسبوع، وفي توقيت اختير بدقة، لم يعد ممكنا للنخب السياسية الحاكمة منذ ٩ نيسان ٢٠٠٣ التمسك بتوصيفها غير الدقيق للأزمة والاكتفاء بالقول إن العملية السياسية تمر بمرحلة انسداد، بل باتت هذه الطبقة تحتاج إلى فضيلة الشجاعة لتعترف بأنها أزمة نظام لم يعد قابلا للحياة.

منذ انتفاضة تشرين ٢٠١٩ دخل نظام ٢٠٠٣ بمرحلة الموت البطيء، ولكن أمراض هذا النظام تُعرض العراق كيانا ودولة إلى مخاطر عدوى الموت البطيء أيضا، وقد تم تشخيص هذه الحالة في ما برز من أورام سياسية مسلحة جاهزة لإدخال العراق في حروب أهلية أخطرها داخل المكون الواحد الذي يشكل الأغلبية الديمغرافية ويسيطر على السلطة والثروة منذ ٢٠٠٣، لذلك فإن أي نزاع مسلح بين احزابه وتياراته سيؤدي حتما إلى نهاية مأساوية للنظام الحالي وسيترك ندباته على وحدة التراب العراقي وشكل الدولة إذا سقط هذا النظام بطريقة دموية.

عمليا وضع تحرك ٣٠ تموز الجميع أمام خيارين لا ثالث لهما، إما المواجهة وإما الحوار، الأولى شروطها صعبة والجميع يعلم أن كل الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة على السلطة لم يكن الرهان على القوة في محله، فليس من الضرورة لمن يستشعر فائضا في قوته أن يكون قادرا على فرض شروطه أو تحقيق كافة غاياته.

أما الحوار فهو شاق وصعب ويحتاج إلى تنازلات شجاعة تبدأ من الخاص إلى العام يقودها عقلاء لم يزل في إمكانهم وأد الفتنة، وهذا ما بدا في خطاب رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الذي يقف في الموقع الأقوى في هذه اللحظة كونه على مسافة واحدة من كافة الأطراف، ومساندة النخب الوطنية لتشكيل موقف جامع ضد الفتنة، والأخذ بعين الاعتبار بيانات أغلب الأحزاب والتيارات التي بادرت إلى تهدئة الأوضاع والدعوة إلى الحوار.

قد يكون الحوار في تموز ساخنا مضنيا، لكنه سيكون أقل سخونة من أي مواجهة، وكفى الله العراقيين شر الشؤم في تموز .

*اندبندنت عربية

حسين إبراهيم:

العراق في أخطر منعطفاته

يقف العراق على واحدٍ من أخطر منعطفاته، مع نَقْل زعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر، المواجهة مع الفريق الشيعي الآخر، إلى الشارع، بما يحمله ذلك من خطر الانتقال إلى نزاع مسلح لا يبقي ولا يذَر. نزاعٌ يَصعب تصوّر كيف ينتهي، وما سيكون تأثيره على إيران التي يعمل الامريكيون وبعض دول الإقليم على تحويل العراق إلى كرة نار تُلقى بين يديها

هل يمكن أن تكون التطوّرات الدراماتيكية التي يشهدها العراق، مقدّمة لاقتتال شيعي – شيعي؟ هذا هو السؤال الذي يشغل بال العراقيين، والمهتمّين بعدم وصول بلاد الرافدَين إلى وضع كهذا، بالنظر إلى خطورته. فما يمكن أن تشهده البلاد في مِثل هذه الحالة، سيكون غير مسبوق، بما في ذلك خلال سنوات الديكتاتورية الطويلة، وبعدها سنوات الاحتلال، وأخيراً فترة «الخلافة» المزعومة، بكلّ دمويّتها.

إذا وصل العراق إلى مِثل هذه الحالة، فذلك سيعني فقداناً تاماً للسيطرة عليه، نتيجةَ ما سيحصل من تمزّق للمكوّن الأكبر، والذي مثّل عنصر التماسك الأساسي للصيغة التي أُسّـس عليها الحُكم بعد إطاحة صدام حسين عام ٢٠٠٣، وقبل ذلك نشأت عليها المعارضة السريّة للديكتاتورية، على رغم أن الامريكيين أَسقطوا صدام لتحقيق مآربهم، وليس لاستبدال حُكمِ سني بآخر شيعي، وإنْ بدا ما جرى من عوارض مرحلةٍ ولّت. عندها، سيُعتبر ما كان يَجري من مشاكل أمنيّة، بما فيها حين كان العراقيون يخسرون ألف قتيل في الشهر، في أيّام التفجيرات الانتحارية الدامية، مجرّد أحداث عابرة مقارنةً بما سيجري.

وسيفتح ذلك الطريق أمام ترسيخ الحالة الانفصالية

> قد تطول الأزمة الحالية، لكنها قد لا تتحول إلى نزاع مسلح

في إقليم كردستان الذي سيستفيد من أيّ اقتتال شيعي – شيعي ليصبح واحة الأمان والازدهار في العراق، والبوابة الواسعة للتطبيع مع إسرائيل. وسيتعزّز توازياً، التدخّل الخارجي التركي والخليجي عبر وكلاء الداخل، وستنكشف مناطق نفوذ لهذا الطرف أو ذاك، في محافظات الوسط والجنوب.

مقتدى الصدر الذي أكّد مراراً أن الاقتتال بين الشيعة لن يحصل، وقدّم – في الأساس – انسحابه من العملية السياسية تحت عنوان تجنّب هذا الاقتتال، يَعرف تماماً أن أحداً من الفريقَين لن ينتصر فيه إذا حصل. كما أن الحالة التي يمثّلها، هي حالةٌ جماهيرية أكثر منها حالةً عسكرية، وهو الذي يَرفع شعار «نزع سلاح الميليشيات»، بغضّ النظر عن الخلاف حول تصنيف مَن هو «ميليشيا»، ومَن هو «تشكيل عسكري شرعي».

ولم يخرج اقتحام مجلس النواب الأسبوع الماضي، ولا ما يجري حالياً من اعتصام مفتوح في داخله، لإسقاط ترشيح «الإطار التنسيقي» محمد شياع السوداني لرئاسة الوزراء، عن التحرّكات النمطية لـ«التيار الصدري»، التي بدت منضبطة، وتَستخدم في الشكل أسلوباً مشروعاً في المبدأ، هو التظاهر السلمي لإيصال الرسائل.

أكثر من ذلك، ليس لدى الصدر مشكلة مع كلّ قوى «الإطار التنسيقي»؛ وهو حاول، خلال أشهر المفاوضات الفاشلة على تشكيل الحكومة في أعقاب انتخابات تشرين الأوّل، حصْر مشكلته مع رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي الذي يعتبره أحد عناوين حكومات المحاصصة التي يرفض العودة إليها، واستمالة أطراف أخرى من الإطار إليه. إلاّ أنه اصطدم بواقع أن «ائتلاف دولة القانون» الذي يتزعّمه المالكي، هو ثاني أكبر كتلة شيعية في البرلمان بعد كتلته، وهو، أي المالكي، صار متخصّصاً بالوصول إلى الحكم من الموقع الثاني، لا الأوّل. وإذا كان استخدام الأدوات الدستورية، بما فيها التعطيل، مشروعة لمنع الاستئثار بالحكم من قِبَل طرف ودفْع البلد في اتجاهات تؤثّر على موقعه الطبيعي، إلاّ أن الإمعان في استخدامها لتحقيق طموحات شخصيّة يصبح وبالاً على الجهة التي تقوم بذلك. لهذا، يتعيّن على قوى «الإطار التنسيقي» أن تميّز بين الأمرين.

المشكلة، الآن، تتلخّص في الطموحات الزائدة لكلّ من الصدر والمالكي. فالأوّل رأى في نتائج الانتخابات الأخيرة التي أعطته ٧٣ نائباً في البرلمان المؤلّف من ٣٢٩ مقعداً، فرصةَ لاختصار تمثيل الشيعة في شخصه. وإذا كان قد قبِل بانضمام فصائل شيعية أخرى إلى الحكومة، فهو أراد هذه المشاركة شكلية، أكثر منها فعلية؛ بينما استغلّ الثاني رفْض الفصائل الشيعية الأخرى هذه المشاركة الشكلية، ليطرح نفسه بديلاً، باعتبار أنه يملك العدد الأكبر من النواب بين فصائل «الإطار التنسيقي»، ما يجعل هذه الفصائل محرجة في رفض ترشيحه، أو ترشيح مَن يمثله لرئاسة الوزراء.

وهكذا، جاء ترشيح السوداني الذي تولّى مناصب

> يتمتع الصدر بقوّة شعبية بينما يملك الفريق الآخر قوة عسكرية

وزارية عديدة في حكومة المالكي الثانية، وكان عضواً في «حزب الدعوة» الذي يتزعّمه الأخير، الأمر الذي اعتبره الصدريون استفزازاً لهم، ودفعهم إلى التحرّك على نحو مفاجئ، علماً أن تحرّكهم هذا كان مؤجلاً، إلى ما بعد تشكيل الحكومة من قِبَل «الإطار التنسيقي»، وفشلها، وفق تَوقُّع التيار.

لم يَعُد من الممكن الخروج من الأزمة الحالية في العراق، إلاّ بإعادة ترتيب وضْع المكوّن الشيعي بالكامل، وفق الأوزان التي أفرزتها الانتخابات الماضية، أو تلك التي تفرزها انتخابات جديدة تتّفق الأطراف على إجرائها، بعد التفاهم على قانون جديد للانتخابات، وخاصة على طريقة فرز الأصوات، بعدما كان الفرز الإلكتروني السبب الأوّل في الاعتراض على نتائج العملية الأخيرة. ولكنّ النقطة التي وصلت إليها الأوضاع، أعادت بالفعل تعديل ميزان القوى لمصلحة الصدر. فشعار الإصلاح الذي يرفعه، يحظى بشعبية جارفة في البلاد، بسبب الفساد المستشري، كما أنه نجح في إظهار إصرار الفريق الشيعي الآخر على الحكومات التوافقية، على أنه تمسّك بصيغ حكومات المحاصصة السابقة. وجاءت التسريبات المنسوبة إلى المالكي لتوجّه ضربة إلى صورته، وتُضعِف موقعه، ثم أتى حمله البندقية أيضاً، ليظهره في صورة المستعدّ للقتال، ما زاد في الإساءة إليه.

وإعادة ترتيب الوضع الشيعي، لا يمكن أن تحصل من دون توافق داخل المكوّن على موقع العراق الإقليمي، وهو عامل حاسم في استقرار الحُكم والبلد، وهو ما كان الصدر قد بعث برسائل واضحة إلى أنه يأخذه في الحسبان. ولذلك، يتواجد في بغداد حالياً قائد «قوة القدس» في الحرس الثوري الإيراني، الجنرال إسماعيل قاآني، للبحث في الوضع المتأزّم مع كل الأطراف، ولا سيما أن طهران تعتبر الاقتتال الشيعي، خطّاً أحمر، ويكفيها الاستهداف الأمني المباشر الذي ينطلق ضدّها من إقليم كردستان، وكذلك المخاطر المتأتّية من التدخّل الخليجي الذي تتزايد مظاهره، بالاتفاق مع الامريكيين، وآخرها اتفاق الربط الكهربائي الخليجي مع العراق، كما التدخّل العسكري التركي في الشمال، فيما ظهر التهليل السعودي والإماراتي لما يجري في العراق، سريعاً على وسائل التواصل الاجتماعي، مع تحريض الصدر على عدم التراجع.

ما يتبقّى هو إيجاد صيغة لحكومة عراقية تأخذ في الحسبان مطالب الصدر، وهواجس الآخرين، والتوازن القائم بين الطرفين، حيث يتمتّع الصدر بقوّة شعبية لا تُضاهى، بينما يملك الفريق الآخر قوّة عسكرية تضعه في موقع قوي، إذا ما ذهبت الأمور إلى مواجهة مسلّحة.

ولذلك، قد تطول الأزمة الحالية، لكنها قد لا تتحوّل – بالضرورة – إلى نزاع مسلح.

*صحيفة» الاخبار « اللبنانية

محمد عبد الجبار الشبوط:

الطريق الدستوري والطريق الثوري للتغيير

الاصلاح، التغيير، الثورة، كلمات تستخدم بكثرة عندنا في مواجهة النظام السياسي الحالي. انا استخدمت كلمة «الاصلاح» مباشرة بعد تشكيل مجلس الحكم في ١٢ تموز من عام ٢٠٠٣، لانني شخصت منذ ذلك الوقت ان العملية السياسية التي انطلقت بعد سقوط النظام الدكتاتوري في ٩ نيسان منذ ذلك العام انحرفت عن الهدف المأمول لها وهو اقامة النظام الديمقراطي المنسجم مع الهوية الثقافية للمجتمع العراقي.

كنت قد كتبت قبل سقوط النظام بعدة شهر مقترحات الانتقال من المعارضة الى الدولة، وذكرت فيها ان هدفنا بعد السقوط هو اعادة بناء الدولة العراقية على اسس ديمقراطية.

لا الطبقة السياسية استمعت لكلامي، ولا الجمهور الذي كان يتوجه الى صناديق الاقتراع ليدلي بصوته على اسس طائفية او عرقية او حتى عشائرية انتبه لذلك.

وبذا تراكمت عيوب التأسيس واخطاء الممارسة حتى بات اصلاحها اصعب حتى من اسقاط النظام الصدامي.

ادرك الجمهور وبعض اطراف النخبة السياسية المنحدر الذي انزلقت فيه العملية السياسية والدولة العراقية بصيغتها المشوهة متأخرين. واخذت البلاد تغلي منذ عام ٢٠١٩ والى اليوم.

ولم تنفع الانتخابات الموصوفة زورا بانها مبكرة في اخراج البلاد من الوحل، لان الطبقة السياسية استطاعت ان تعيد انتاج نفسها، ولان الذين دخلوا الانتخابات

> تصور الشباب الرافض ان التغيير او الثورة يحصل باقتحام مبنى مجلس النواب

تحت شعارات التغيير لم يعرفوا سر الفوز، ولأن الجمهور الناخب لم يتغير، فيما عزفت الاغلبية عن المشاركة في الانتخابات.

اليوم تتعالى اصوات الثورة، بعد ان تجاوزت مصطلحات الاصلاح والتغيير، لكنها بقيت دون مستوى مستلزمات الثورة وحتى التغيير.

وتصور الشباب الرافض ومن يحركهم من الخلف ان التغيير او الثورة يحصل باقتحام مبنى مجلس النواب مثلا او مبنى مجلس القضاء او غيرها من الممارسات.

واطلقوا على التظاهرات مسمى الثورة، وهذا تجاوز كبير للمصطلح. فما يحصل الان ليس «ثورة»، وبينه وبين هذا المصطلح مسافة كبيرة.

ومع ذلك، لا يهمني المصطلح، وانما جوهر المسألة.

وجوهر المسألة امران:

الاول، ان التغيير اصبح واجبا الان بعد ان وصلت الطبقة السياسية الى الطريق المسدود، والثاني، معرفة الطريق الصحيح والمنتج للتغيير والثورة والاصلاح.

ومن هنا اصبح الحديث عن الامر الثاني ضرورة واجبة كضرورة الحديث عن الامر الاول.

امامنا طريقان للتغيير:

الطريق الدستوري، والطريق الثوري، وانا لا امانع ايا من الطريقين، بشرط ان تتوفر مستلزمات الطريق الذي يقع عليه الاختيار.

الطريق الاول، هو الطريق السياسي السلمي الديمقراطي.

ويتمثل هذا الطريق بايجاد «امة التغيير» وهم مجموعة الاشخاص الذين يتبنون المشروع البديل للدولة الحالية، والذي يتمثل باقامة دولة ديمقراطية حديثة عادلة على اساس المواطنة والقانون والمؤسسات.

وانا اعتقد ان جمهورا ثائرا بحجم جمهور التظاهرات قادر على التغيير عبر هذا الطريق اذا توفرت المستلزمات المطلوبة له.

الطريق الثاني، وهو الطريق الثوري الذي لا يلتزم بالسلمية او بالقانون الساري، وانما يسعى الى قلب الواقع القائم راسا على عقب وبناء واقع سياسي بديل.

وهذا هو الطريق الذي سار عليه رجال الثورة الفرنسية والروسية والايرانية. وهذا الطريق اكثر كلفة، لكن مستلزماته ايضا غير متوفرة حاليا.

وهذا انسداد من نوع اخر غير الانسداد السياسي الذي تتعرض له الطبقة السياسية. انه الانسداد التغييري الذي يعاني منه الساعون الى الاصلاح او التغيير او الثورة، سواء عن الطريق السياسي السلمي او الطريق الثوري.

ولا يمكن الخروج من حالة الانسداد هذه الا بتوفير مستلزمات احد الطريقين. والامر يحتاج الى وقت وتخطيط وشيء من الصبر.

والمشكلة ان الجمهور الغاضب لا يستطيع الصبر اكثر!

* شبكة النبأ المعلوماتية.

العملية السياسية في العراق على مفترق طرق حاسم

*تحليل لصحيفة»الشرق الاوسط»اللندنية /السعودية

دخلت العملية السياسية في العراق منعطفاً جديداً، هو الأكثر خطورة منذ سقوط النظام العراقي السابق عام ٢٠٠٣. ففي وقت حصلت فيه احتكاكات كثيرة طوال السنوات الماضية بين مختلف الأطراف، كانت أبرزها المواجهة التي حصلت عام ٢٠٠٧ بين زعيم «دولة القانون» نوري المالكي أيام كان رئيساً للوزراء و«جيش المهدي» الذي يقوده زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر، وانتهت بهزيمة لجيش المهدي وزعيمه لا يزال المالكي يفتخر بها، فإن المواجهات الأخرى بقيت محدودة.

وفيما كانت مواجهة المالكي لجيش المهدي آنذاك في سياق جهد الدولة في حفظ النظام، فإن المواجهات الأخرى كانت دائماً لا تصل إلى حد المواجهة المفتوحة بفعل تدخل المرجعية الدينية العليا أيام كانت تتدخل بقوة لحماية البيت الشيعي من أي هزة قد تؤدي إلى انهياره. كما أنه في وقت كانت انتخابات عام ٢٠١٨ حداً فاصلاً بين مرحلتين في العملية السياسية في العراق، فإن نتيجة ما وقع من إخفاق بعد فشل التحالفات السياسية التي نشأت عقب الانتخابات (تحالف الإصلاح وتحالف البناء) كان قد أسس لمرحلة خراب متراكم بات من الصعوبة إيجاد حلول له. وبعد تشكيل حكومة عادل عبد المهدي بإرادة كتلتين شيعيتين فقط هما «الفتح» بزعامة هادي العامري و«سائرون» بزعامة مقتدى الصدر، دخلت الأوضاع مرحلة التراجع في كل شيء، الأمر الذي أدى إلى سقوط الحكومة بعد سنة وبضعة أشهر عبر مظاهرات كبرى حصدت مئات القتلى وعشرات آلاف الجرحى.

ولأن الطبقة السياسية العراقية لا تملك المزيد من الحلول لأزماتها المستمرة، فإنها أقالت حكومة عادل عبد

> الطبقة السياسية العراقية لا تملك المزيد من الحلول لأزماتها المستمرة

المهدي ووافقت على تغيير قانون الانتخابات وجاءت برئيس وزراء جديد هو مصطفى الكاظمي.

وعلى الرغم من قيام الكاظمي بإنجاز تعهداته، ومنها إجراء الانتخابات المبكرة، فإنه بدأ يتعامل مع الأزمات الإقليمية والدولية باتجاه إعادة العراق إلى محيطه العربي والإقليمي، ما تسبب ببروز العراقيل أمامه على الرغم من إعلانه المستمر، لا سيما بعد إجراء الانتخابات، على أهمية تشكيل حكومة جديدة.

القوى السياسية الشيعية الممثلة بـ«الإطار التنسيقي» كانت أعلنت رفضها نتائج الانتخابات بعد خسارتها في مقابل صعود لافت لـ«التيار الصدري» الذي حصل على المرتبة الأولى بـ٧٣ مقعداً. الصدر، وعبر هذا الفوز الكبير، سعى إلى تشكيل حكومة أغلبية وطنية بالتحالف مع «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود بارزاني و«تحالف السيادة» السني بزعامة خميس الخنجر ومحمد الحلبوسي رئيس البرلمان، لكن قوى «الإطار التنسيقي» شكلت ما سُمي «الثلث المعطل» الذي حال دون قدرة الصدر على انتخاب مرشح «التحالف» لمنصب رئيس الجمهورية.

وبعد سلسلة محاولات من قبل الصدر لخصومه فيما إذا كانوا قادرين على تشكيل حكومة من دونه، ونتيجة لعدم قدرتهم على ذلك، أعلن الصدر انسحابه من البرلمان.

قوى «الإطار التنسيقي» التي اعتقدت أن الصدر ترك لهم الجمل بما حمل، سارعت إلى عقد جلسة طارئة للبرلمان من أجل التصويت على بدلاء «التيار الصدري»، الأمر الذي أدى إلى صب المزيد من الزيت على النار التي كانت تحت الرماد.

وعلى الرغم من كل ما عمله الصدر من خطوات تصعيدية كانت الأبـرز فيها صلاة الجمعة قبل نحو أسبوعين، فإن قوى «الإطار التنسيقي» سارعت هي الأخرى إلى اتخاذ خطوات استفزازية، من بينها طرح مرشحها لرئاسة الوزراء في ظل أزمة تسجيلات المالكي التي هاجم خلالها الصدر بقوة.

وعلى الرغم من استقالة المرشح لرئاسة الوزراء محمد شياع السوداني من حزب «الدعوة» منذ سنوات، وبالتالي لم يعد من المقربين من المالكي، فإن ترشيحه كان رسالة خاطئة لزعيم التيار الصدري قابلها باقتحام الخضراء والبرلمان، الأربعاء الماضي و (السبت).

وبينما كان اقتحام الخضراء الأربعاء الماضي مجرد «جرة أذن»، مثلما قال الصدر، فإن اقتحام أمس وتحويل المظاهرات إلى اعتصام مفتوح فتح باب المواجهة أمام أكثر السيناريوهات خطورة، لا سيما في ظل تصعيد متبادل من قبل خصومه قوى «الإطار التنسيقي».

وفي هذا السياق، قال رئيس مركز التفكير السياسي الدكتور إحسان الشمري لـ«الشرق الأوسط»: «من الواضح

> الاستراتيجية التي يتعامل بها أنصار التيار الصدري هي البرلمان الغائب

أن الاستراتيجية التي يتعامل بها أنصار التيار الصدري هي البرلمان الغائب لإفشال أي جلسة برلمانية لتكليف أي مرشح جديد لرئاسة الوزراء من قبل الإطار التنسيقي... إن الاعتراض الحاصل من قبل الصدريين ليس على مرشح بعينه وإنما على نهج حكومة المحاصصة، وأيضاً محاولة الاستحواذ على السلطة بشكل كامل».

ورجح الدكتور الشمري أن تدفع «السيناريوهات المقبلة، إذا ما فكر الإطار التنسيقي بالتنازل عن قوته السياسية كما تنازل الصدر عن قوته البرلمانية، إلى ترشيح رئيس وزراء مستقل وغير جدلي، أو المضي في إبقاء الحكومة الحالية والعمل على حل البرلمان والتحضير للانتخابات الجديدة». ورأى أن «الحل الأخير هو الدفع إلى تكوين عقد سياسي جديد، لأنه حتى الانتخابات لن تنفي وقوع المشكلات والأزمات في ظل عدم إنتاجية العملية السياسية الحالية، وهذا يتطابق مع ما طرحه رئيس الجمهورية الحالي الدكتور برهم صالح». وأعرب عن اعتقاده بأن «الصدام المفتوح هو احتمال غير مطروح من قبل الطرفين، لكن قد يكون هناك احتكاك محدود، وهذا ما أعلن عنه الإطار التنسيقي إزاء خطوات مقتدى الصدر». وأضاف: «قد يكون هناك احتمال خامس، وهو التدخل الخارجي مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن في حال انزلاق الأمور إلى الأسوأ، وقد تدخل إيران لتهدئة الأوضاع، ولكنها اليوم باتت طرفاً فاعلاً في الصراع».

ورأى أستاذ الإعلام الدولي في الجامعة العراقية الدكتور فاضل البدراني، في تصريح لـ«الشرق الأوسط»، أن «التصعيد الذي أقدم عليه التيار الصدري يؤكد عزمه على منع الإطار التنسيقي من تشكيل الحكومة، حيث نفّذ مظاهرتين حتى اليوم لقطع الطريق أمام خصومه في الإطار ومن دون الظفر بالحكومة بسبب انسحابه من البرلمان».

وقال الدكتور البدراني: «الإطار سيتعامل في المقابل برد فعل يعيد له هيبته أمام الشارع العراقي والأطراف الخارجية، ولا أستبعد أن يعوض مسألة عدم تمكنه من تشكيل الحكومة بإجراءات صلبة، منها عدم التنازل سريعاً عن مرشحه محمد شياع السوداني، وكذلك ربما القيام بمظاهرة جماهيرية قد يدعو لها».

أضاف: «مآلات الوضع ذاهبة إلى جمود وشلل قد يصيب البرلمان وسيفضي إلى إعلان حكومة مؤقتة يطول عمرها لأكثر من سنة بقيادة الكاظمي، والنهاية ستكون الدعوة لحل البرلمان لانتخابات برلمانية».

واستبعد «التصعيد المسلح بين أنصار التيار والإطار، لكن الخوف من وجود طرف مختبئ قد يفتح النيران ضد المتظاهرين بهدف التصعيد، وهذه تبقى مسؤولية القوات الأمنية لعدم حصول مثل هذا السلوك وسط هذه الفوضى».

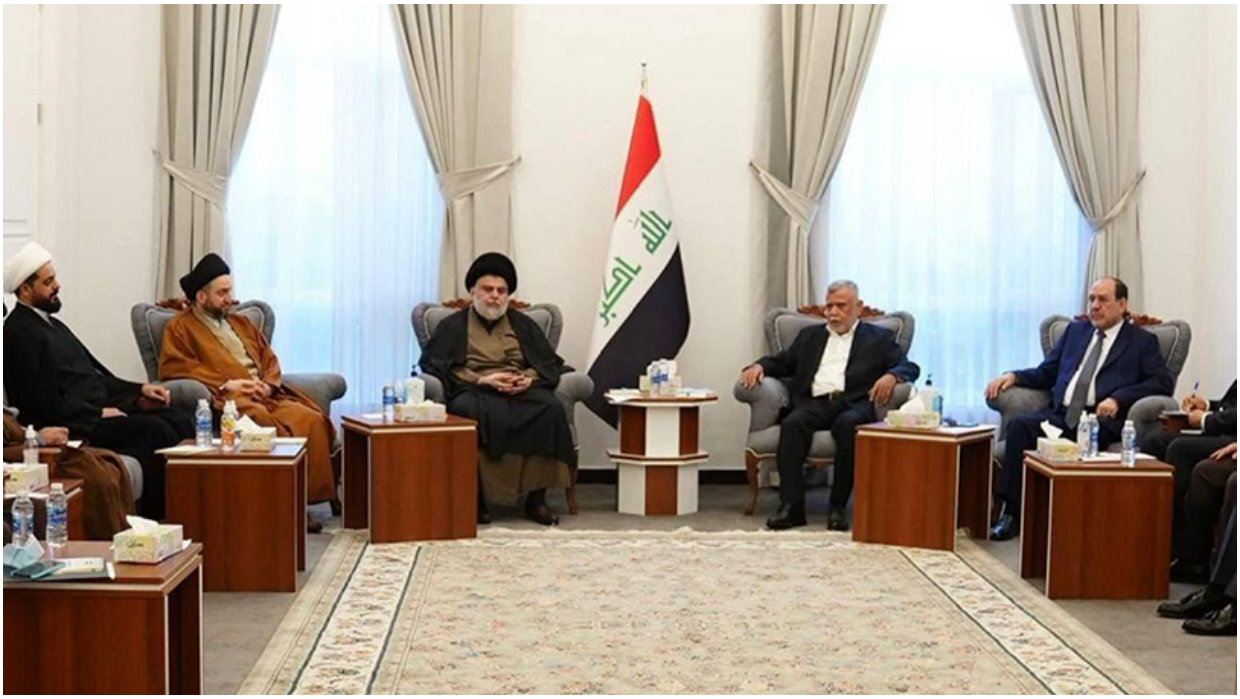

د. حميد مسلم الطرفي:

اعادة الثقة بين الاطار التنسيقي والتيار الصدري هي مفتاح الحل

لم يعد خافياً على أي متابع ومنذ احتجاجات تشرين عام ٢٠١٩ إلى يومنا هذا مقدار التوجس وعدم الثقة بين التيار الصدري وقوى الإطار التنسيقي المؤيدة لمؤسسة الحشد الشعبي (المؤسسة التي ضمت المتطوعين لمقاتلة داعش بعد صدور فتوى الجهاد الكفائي في عام ٢٠١٤)، وقد لعبت القوى الخفية (المخابرات الدولية) والمعلنة (الاعلام الأصفر) دوراً كبيراً في هذا الأمر ، حتى جاءت انتخابات تشرين عام ٢٠٢١ والتي أسفرت عن نتائج غير متوقعة ظلت محل جدل وتشكيك واعتراض لثلاثة أشهر بعد اعلانها، وأخيراً صُدقت من قبل المحكمة الاتحادية وكان الفائز بها التيار الصدري بواقع ٧٣ مقعداً نيابياً .

أعقب إعـلان النتائج خطاب حـاد لزعيم التيار الصدريالسيد مقتدى الصدر ، خطاب النصر هذا أرسل رسائل مقلقة للكتل التي تضررت نتائجها في الانتخابات والتييدعم قسم منها فصائل مقاومة ويطلب منها تسليم اسلحتها للدولة ،فلا سلاح الا بيد الدولة ولو كان من يحمل هذه الأسلحة فصائل مقاومة ، هذا الخطاب أعتبر في حينها تهديداً باستئصال هذه الفصائل ، كما طالب زعيم التيارالصدري الفائز أكثر من مرة بتشذيب وتهذيب مؤسسة الحشد الشعبي وقد عدت قوى الاطار ذلك محاولة لتصفيةالحشد الذي تعتبره قوى الاطار الذراع العسكري الحقيقي لحفظ الدولة ومحاربة الارهاب وفي ذات الوقت فهوأقرب الى تفكيرها وعقيدتها السياسية.

كل ذلك دفع قوى الإطار للإخلال بالنصاب والتزام مبدأ الثلث المعطل (الضامن) بعد قرار المحكمة الاتحادية بوجوب نصاب الثلثين لجلسة انتخاب رئيس الجمهورية . وحاولت قوى الاطار التنسيقي للمكون الشيعي جاهدةً أن

ينضم اليها التيار الصدري لتسمية رئيس الوزراء واختيار شخصية مضمونة لا تُظهر العداء للإطاريين بعد توليها المنصب ولا تستخدم صلاحياتها في تهميش الحشد الشعبي أوملاحقة الفصائل المقاومة، لكن محاولاتها باءت بالفشل . في ١١ حزيران/يونيو أمر زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر نوابه البالغ عددهم (٧٣) نائباً بالاستقالة وفي ١٢ منه تم قبول الاستقالات وكان قرار الاستقالة مفاجئاً وصادماً لجميع القوى السياسية.

جرت عملية استبدال النواب بسرعة وتصرف الاطار على أن هذه المبادرة فرصةله لترشيح رئيس الوزراء وعقد جلسة كاملة النصاب لانتخاب رئيس للجمهورية، ورغم محاولات بعض قادة الاطار بأن يُشرك زعيم التيار الصدري بمشاورات اختيار مرشح لرئاسة الوزراء وان لا ينسى الاطاريون أن التيارالصدري هو الفائز الاول في عدد الاصوات، وان تقديم استقالات النواب لم يكن عن طيب نفس أو رضا تامين لفسح المجال لتشكيل الحكومة من قبل الاطاريين الا دعواتهم لم تلق اذاناً صاغية من قبل الصقور وظنوا ان بامكانهم الفوز في هذه الجولة ، ثم اتبع ذلك التسريبات الصوتية لزعيم ائتلاف دولة القانون السيد نوري المالكيوهو صاحب العدد الاكبر من النواب بعد استقالة النواب الصدريين والتي تضمنت اساءة كبيرة لزعيم التيارالصدري -رغم نفيها من قبله – كل ذلك ساهم في زيادة تحطيم جسور الثقة بين الاطار والتيار، فالمالكي في التسريبات الصوتية المسجلة يتوعد الصدريين بالملاحقة والمطاردة.

أمام هذه الهواجس من كلا الطرفين ودون انتكون هناك لقاءات وحوارات وأمام هذا الاستقطاب الجماهيري الكبير الذي يملكه التيار الصدري والتمثيل النيابي الذي يملكه الاطار بعد استقالة النواب الصدريين، لايبدو الحل بالطرق الدستورية مفيداً ومقنعاً فلم يعد امام التيار الا اللجوء الى الشارع لفرض سياسة الامر الواقع. انزلاق الأمور الى الصدام المسلح حتى الآن يبدو بعيداً لوجود صمامات أمان لازالت فاعلة ووساطات مؤثرة داخلية وخارجية ولكنه ممكناً لوجود أطراف خارجية خاصة اسرائيل تستفيد من هذا الصراع .الاطار التنسيقي تعامل بروح المسؤولية والتزم حتى الآن بأعلى درجات ضبط النفس، وفي المقابل فان زعيم التيار الصدري سبق وان اتخذ قرارات مفاجئة لمنع انزلاق الامور الى الصدام المسلح كمافعل في عام ٢٠٠٧ إبان تولي السيد المالكي لرئاسة الوزراء . دعوة كل الأطراف للحوار هو لمد جسور الثقة بينالفريقين ولاعطاء ضمانات لبعضهما البعض وذلك سيحصل ان شاء الله ، لان الجميع يدرك أن النزاع المسلح بينهما سيترك آثار مدمرة على العراق بأكمله.

> **الدول المجاورة لن تكون في مأمن عن آثار هذا النزاع لو حصل**

الدول المجاورة لن تكون في مأمن عن آثار هذا النزاع لو حصل – لاسمح الله – والدول العظمى كامريكا والدول الاوربية سترى مصدراً مهماً للطاقة يتعرض للخطر وهي بامس الحاجة له اليوم في ظل الحرب الروسية الاوكرانية ،لذا فلا نظن أنها تميل الى حصول هذا النزاع في الوقت الحاضر . يبقى السليل الأمثل هو الحوار وعقد صفقة من الضمانات وتوزيع المكاسب السياسية بناءً على النتائج الانتخابية هو الحل الامثل . حفظ الله بلادنا من كل سوء .

*كاتب عراقي

*صحيفة (القدس العربي»اللندنية

راشد العيد:

سيناريو غزو الكويت.. الحلول الدبلوماسية تقتل ليلة 2 أغسطس

الذكرى الثاني من أغسطس (آب) ١٩٩٠، ذكرى لحدثٍ جلل هزَّ أركان الخليج، وبعثر أوراقه السياسية والاقتصادية، ليبقى جزءٌ من تداعياته حاضراً حتى يومنا هذا.

الغزو الصدَّامي، كما تحاول الحكومة الكويتية الترويج له حالياً، رغم أن الكويت تسعى لطي صفحة الماضي والسبر في أغوار المستقبل، فإن ذلك اليوم الاستثنائي في تاريخ الكويت والعراق معاً لا يزال حاضراً رغم السنوات التي مضت، ليبقى مسلسل الغزو ذكرى للدروس السياسيَّة والعسكريَّة.

مرحلة يصعب تجاوزها

يقول قائد قاعدة (علي السالم الجوية) اللواء متقاعد صابر سويدان لـ"إندبندنت عربية" عن الغزو، "ذكرى لا يمكن نسيانُها، فمَنْ يستطيع نسيان ضحايا الغزو والتدمير والتشريد؟ إنها مرحلةٌ يصعبُ تجاوزها".

كان فجر الخميس الثاني من أغسطس (آب) ١٩٩٠ استثنائياً بالفعل، ففي جنح الظلام شنَّ صدام حسين هجوماً مفاجئاً من حيث التوقيت والعلاقات باتجاه الكويت، ومتوقعاً من حيث التصعيد السياسي والعسكري.

ويؤكد المستشار الدكتور ناصر المصري، في تصريحات خاصة، "بلا شك، إن المعلومات التي كانت متوافرة

حينها تؤكد أن الجميع كان على علم بوقوع الغزو، سواء من خلال الرصد الأمني أو عن طريق الأقمار الاصطناعية أو كثير من مصادر المعلومات سواء من داخل العراق أو خارجه، فضلاً عن المعلومات المستقاة من الدول الصديقة. كلها كانت تؤكد أن العراق يستعد لهذا الغزو منذ أكثر من ثلاثة أشهر".

تصعيدٌ يسبق العاصفة

وسبق الغزو العراقي للكويت تصعيدٌ لافتٌ في القمة العربيَّة الاستثنائيَّة التي عُقِدت في بغداد ٢٨ مايو (أيار) ١٩٩٠، ورأس القمة حينها صدام حسين، وتجاوزاً لموضوع انعقاد القمة، الذي كان يتناول الأمن القومي العربي بناءً على دعوة من رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، اتهم صدام "الكويت بسرقة النفط العراقي".

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية العراقي طارق عزيز برر موقف بلاده أثناء زيارته مصر في يوليو ١٩٩٠ قائلاً هم من يهددونا نحن لا نهدد أحداً (أ.ب)

وبدأت تتصاعد الأحداث السياسيَّة بين البلدين. عملياً في ١٦ يوليو (تموز) ١٩٩٠، إذ سلَّم العراق جامعة الدول العربية مذكرة احتجاج، شكا فيها الكويت والإمارات على خلفية ما وصفه زيادة ضخ النفط، ما أدى إلى هبوط أسعار النفط، والتأثير في الاقتصاد العراقي.

وفي ١٧ يوليو (تموز) ١٩٩٠، ألقى صدام حسين خطاباً في ذكرى ثورة يوليو (تموز) ١٩٦٨، "اتهم فيه دولاً خليجية، وتحديداً الكويت، بالضلوع في مؤامرة نفطية ضد العراق"، مهدداً باستخدام "رد مناسب" ضدها.

حجج الغزو

المستشار ناصر المصري اعتبر هذا الاتهام "واهياً وغير واقعي"، يقول إن "الحقل الذي ادَّعى صدام بسرقته كان مغلقاً، كما أن إنتاج الكويت حينها من النفط لم يكن يتجاوز مليون برميل".

وأضاف، "لا يوجد أي دور كويتي لإضعاف العراق، لقد كانت الكويت داعمة بغداد في حربها ضد طهران"، مشدداً على أنه "لا مصلحة لنا في النيل من العراق".

أمَّا اللواء متقاعد سويدان فقال، "نعم، في هذا الخطاب قالها صدام علانية قطع الأعناق، ولا قطع الأرزاق، وعلى أساس ذلك الخطاب ساق وزير خارجيته حينها طارق عزيز الاتهامات للكويت، لقد كان إعلان حرب".

وعودة إلى المستشار المصري فإنه يرى أنه في ذلك الخطاب "تشكَّلت الملامح الأولى للتهديدات العراقية، التي أعلنها صدام صراحة، لا سيما أنه تزامن مع ذلك اليوم كثيرٌ من التحذيرات، وأن الغزو العراقي مقبلٌ لا محالة. فالحشود العسكريَّة تملأ قاعدة الشعيبة الجوية العراقية المتخمة الحدود الكويتية، كما أن تحذيرات بالفعل وصلت من الملحق العسكري الكويتي في البصرة" وفقاً للمصري.

التصعيد العراقي مستمر

التصعيد استمر في اليوم التالي ١٨ يوليو (تموز) ١٩٩٠، ليرسل صدام وزير خارجيته طارق عزيز إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية حاملاً رسالة "يتهم فيها الكويت بانتهاج سياسة عدوانية ضد بلاده تتعمد إضعافه"،

ومتهماً الكويت أيضاً بالزحف المبرمج التدريجي والممنهج تجاه الأراضي العراقية، زاعماً أن الحكومة الكويتية "تقيم منشآت عسكرية وأمنيَّة ونفطيَّة، فضلاً عن المزارع على الأراضي العراقية". وزادت الرسالة بالقول إن "الكويت والإمارات تقومان بما وصفته بعملية تآمرية لإغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج، الهدف منه انهيار النفط العراقي".

وفي ضوء الاتهامات العراقيَّة الخطيرة دخلت المرحلة مزيداً من التصعيد، الأمر الذي دفع نحو اتصالات عربيَّة دبلوماسيَّة واسعة لاحتواء الأزمة بين البلدين.

مساعٍ عربيَّة

ويعلق سويدان، "استمرت المساعي العربية لوقف العدوان من رؤساء كثير من الدول العربية في مسعى منهم لتخفيف التوتر بين البلدين"، مشيداً في هذا الصدد بالدور الذي لعبه الرئيس المصري آنذاك حسني مبارك، كما كانت هناك تحركات لكل من الملك حسين بن عبد الله ملك الأردن، ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات.

تحركات كويتية

الكويت وقتها لم تلتزم الصمت، إذ انتقد المجلس الوطني الكويتي، (بديل مجلس الأمة الذي حلَّ في وقت سبق تلك التداعيات)، في جلسة طارئة الموقف العراقي إزاء الكويت.

وقررت الكويت حينها إيفاد وزير خارجيتها الشيخ صباح الأحمد الصباح في مهمة عاجلة لالتقاء قادة الدول العربية، حاملاً رسائل من أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد لإبلاغهم موقف بلاده حيال التصعيد العراقي المستمر والخطير.

في ١٩ يوليو (تموز) ١٩٩٠ مخاوف التصعيد في الصراع بدت واضحةً على شكل اتصالات مكثفة بين العواصم العربية، في مسعى إلى وقف تدهور العلاقات بين الكويت والعراق.

وفي اليوم التالي الجمعة ٢٠ يوليو (تموز) ١٩٩٠ دخلت مصر على خط الأزمة بشكلٍ واضحٍ، داعيةً إلى تسوية الخلاف بالحوار الأخوي.

ارتفاع مؤشر الحرب

وتتواصل الاتصالات، ومع تزايد المخاوف من خطوة عراقيَّة خطيرة اتهم اتحاد نقابات العمال في الكويت العراق بإعلان الحرب، وذلك رداً فيما يبدو على ما ألمحت إليه صحيفة "القادسية" بلسان الجيش العراقي إلى "احتمال القيام بعمل عسكري ضد الكويت"، وذلك في ٢١ يوليو (تموز) ١٩٩٠، وقالت الصحيفة "إن العراق سيتخذ إجراءً يحمي ما وصفته حقوقه ومصالحه".

تداعيات الأحداث والتصعيد تستمر، ففي ٢٢ يوليو (تموز) ١٩٩٠ استقبل الرئيس المصري حسني مبارك نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية العراقي طارق عزيز، الذي أبلغه رسالة شفهيَّة من صدام حسين. ووقتها ردَّ عزيز على سؤال للصحافيين بشأن التهديد العراقي للكويت، قائلاً "هم الذين يهددوننا، ونحن لا نهدد أحداً".

ومع كل يوم جديد يرتفع إيقاع الأزمة. الكويت في ٢٣ يوليو (تموز) بدأت تستشعر الخطر تجاه نيات العراق،

ورغم ذلك حافظت على الإطار العربي للأزمة، مؤكدة أنها لم تطلب تدخلاً من الأمم المتحدة في محاولة منها للتهدئة.

المساعي العربية استمرت لوقف العدوان وتخفيف التوتر بين البلدين لكنها فشلت في النهاية (أ.ب)

وفي اليوم ذاته دخلت دمشق على خط الأزمة، مطالبة بالتهدئة بالتزامن مع مقترح مصري لخطة من أربع نقاط للتسوية، وهي: استبعاد أي تهديد باللجوء إلى القوة، والبدء في مهمة التقريب بين وجهتي نظر البلدين، وعقد اجتماع مصالحة في القاهرة، ووقف الحملات الإعلامية بين البلدين.

وعلى خطى الدعوة للمصالحة، قرر زعماء المغرب العربي في الجزائر خلال ختام قمتهم التي عُقِدت بالعاصمة الجزائر إرسال مبعوث خاص إلى منطقة الخليج للتوسّط في مهمة نزع فتيل الأزمة بين الكويت والعراق.

وبدأت الأجواء تتجه إلى لملمة القضية، ليعلن الرئيس المصري حسني مبارك في ٢٤ يوليو (تموز) ١٩٩٠، قيامه بجولة تشمل كلاً من العراق والكويت والسعودية في محاولة لاحتواء الأزمة.

تلا ذلك بيوم، أي ٢٩ يوليو (تموز) ١٩٩٠، إعلان الرئيس المصري أن اجتماعاً ثنائياً سيُعقد في جدة يجمع مسؤولين من الكويت والعراق لتسوية الخلاف بين البلدين، مؤكداً التوصّل إلى اتفاق لإيقاف الحملات الإعلامية بين البلدين.

وبالفعل توقفت في ٢٦ يونيو (حزيران) ١٩٩٠ الحملات الإعلامية بين البلدين، وفي واشنطن أعلنت تأكيدات عراقية للولايات المتحدة بعدم القيام بأي عمل عسكري.

أجواء من التهدئة

الأجواء تتجه إلى التهدئة هذا ما بدا حتى ٢٩ يونيو (حزيران)، إذ أقر وزراء منظمة الدول المصدرة النفط أوبك رفع سعر النفط من ١٨ دولاراً للبرميل إلى ٢١، كما أكدت الكويت والإمارات أنهما ستخفضان إنتاجهما من النفط ليصل إلى أقل من مليون ونصف المليون برميل يومياً.

اجتماع جدة

وفي ٣٠ يونيو (حزيران) أعلنت السعودية أن الاجتماع الثنائي بين وفدي الكويت والعراق سيُعقد في مدينة جدة، وذلك على خلفية موافقة كل من الكويت والعراق.

ويوضح اللواء متقاعد سويدان "أن عقد هذا اللقاء كان بناءً على طلب من العاهل السعودي الراحل الملك فهد بن عبد العزيز".

وبالفعل بدأت في ٣١ يوليو (تموز) المفاوضات بين البلدين، ورأس الجانب الكويتي حينها ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله، ومن الجانب العراقي رأس الوفد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي عزة إبراهيم.

وقبيل الاجتماع قال الشيخ سعد "إنه يتطلع بقلب مفتوح للقاء إبراهيم"، متمنياً أن "يكون اللقاء خطوة إيجابية وأساسية نحو التوصل إلى حل نهائي وعادل لكل المشكلات والقضايا العالقة بين البلدين".

وبعد الاجتماع ذهب عزة إبراهيم إلى أداء العمرة في خطوة فُهِمت بأنها تركت أبواب كل الاحتمالات مفتوحة.

ويتذكَّر السويدان، "كان الجميع يتوقع أن هذا الاجتماع سيأتي بحلول دبلوماسية، لكن مع الأسف وجد الوفد الكويتي الرفض العراقي"، موضحاً، "لقد تبين أن الوفد العراقي جاء لإفشال الاجتماع".

وأضاف، "اكتشفت الكويت أنها رغم تقديمها كثيراً من التنازلات، ومنها التنازل عن الديون، فإن الوفد العراقي كان يحاول إفشال هذه القمة، ليغادر في نهاية المطاف لأداء العمرة، وليجد الوفد الكويتي نفسه أمام خيار العودة إلى الكويت في مساء الأول من أغسطس (آب).

وأردف، "رغم ذلك كانت الكويت تعتقد أن لقاءً آخر سيعقد في بغداد بعد أسبوع، لكنه لم يتم".

أمَّا المستشار ناصر المصري فانتقد إدارة الأزمة من الجانب الكويتي، مؤكداً أن "المعلومات عن نية العراق الغزو كانت واضحة، وكان حرياً بها الاستعداد للمواجهة".

وأضاف "القوات الكويتية وحدها لا يمكن لها أن تصد الهجوم العراقي، لكن التشكيلات العسكريّة الكويتية المختلفة بالتنسيق مع درع الجزيرة وتفعيل اتفاقاتنا الأمنية المعقودة مع بريطانيا وطلب دعم القوات الامريكية كان يمكن لها أن تمنع حدوث تلك الفتنة الكبيرة".

ليلة الغزو

يذكر سويدان، "ما بين الساعة الثامنة إلى العاشرة من ليلة ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠ بدأت وحدات عراقيَّة متمركزة بالقرب من المخافر الحدودية الكويتية بقصف المواقع الكويتية والدخول إلى الأراضي".

وأضاف، "تلقيت في الساعة العاشرة والربع من ليلة الغزو رسالة بالتوجه إلى قاعدة علي السالم الجوية، وكان الشيخ سعد موجوداً هناك، لمتابعة التطورات"، موضحاً "كثيرٌ من المواقع على الحدود سقط، ورفعنا في القاعدة حالة الاستعداد لكل القوات الكويتية، وفي الساعة ٢:٣٠ فجراً رفعت لأقصى درجة إلى الحالة رقم واحد، وهي حالة الاستعداد للحرب".

وتابع، "كانت القوات العراقيَّة المهاجمة عبارة عن ٣ فرق من الحرس الجمهوري دخلت في الصباح الباكر من الثاني من أغسطس (آب) مهاجمة اللواء السادس واللواء ٣٥، بالتزامن مع قصف لقاعدتي أحمد الجابر وعلي الجابر الجويتين، وحينها كان كثير من المقاتلات في الجو، واستمر الهجوم على القواعد والألوية الكويتية صباح الثاني من أغسطس (آب)، وبدأت القوات العراقية بالدخول من جهة أم قصر والعبدلي والسالمي، إذ عملت (كماشة) على القوات الكويتية، وحتى مغيب الشمس كانت القوات العراقية احتلت غالبية الأراضي الكويتية".

واختتم، "حاولت الكويت الاستعانة بالقوات الشقيقة والصديقة، لكن الوقت مضى، وسقطت الكويت في مساء الثاني من أغسطس (آب)"، مؤكدا أنه "لا غرابة في ذلك، فالمهاجم كان قوامه ١٥٠ ألفاً، فيما المقابل ١٧".

*صحفي ومنتج أفلام وثائقية :

*اندبندنت عربية:

لماذا تبتعد تركيا عن الديمقراطية في عهد أردوغان؟

ماذا حدث للديمقراطية في تركيا؟ هل ماتت لأسباب طبيعية أم قتل؟ لا يبدو أن ذلك بسبب نقص التقدم. قام السياسيون المنتخبون حديثًا بإصلاح وتحسين سجل تركيا المروع في مجال حقوق الإنسان. بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٢، تضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ثلاثة أضعاف، من ٣٦٠٠ دولار إلى ١٢٦٠٠ دولار. هرع سكان نيويورك ولندن إلى إسطنبول، ووضعت مجلة نيوزويك المدينة على غلافها خلف العلامة الشهيرة الآن: «Cool Istanbul». وقالت صحيفة فاينانشيال تايمز إن تركيا «عُرضت على الدول الأخرى في جميع أنحاء العالم الإسلامي كنموذج للإدارة الإسلامية في ظل ديمقراطية علمانية». كما قال جورج دبليو بوش مذهولاً «إن بلدك، بعد ١٥٠ عامًا من الإصلاح الديمقراطي والاجتماعي، تقف كنموذج للآخرين وكجسر أوروبا إلى العالم الأوسع،».فيما ياتي مقتطفات من مقال كايا جينتش في موقع لوس أنجلوس بوك ريفيو:

كم تبدو ساذجة بعد ١٠ سنوات، الآن بعد أن تحولت تركيا إلى حالة كتيب من عدم الليبرالية حيث يمكن

سجن المرء بسبب أقل من توضيح ما هو واضح - أن الحكومة أصبحت استبدادية. كيف يمكن أن تسوء تجربة ديمقراطية في الشرق الأوسط إلى هذا الحد؟

بدأ ديميتار بيشيف، وهو زميل أقدم في المجلس الأطلسي، كتابة كتاب «تركيا في عهد أردوغان: كيف تحولت دولة من الديمقراطية والغرب» في حالة إغلاق في نورث كارولينا، وأنهى ذلك في كلية سانت أنتوني في أكسفورد، حيث كان قد انغمس في نفسه لأول مرة منذ سنوات. «في كل ما هو تركي.» تم استكمال هذا الجهد الذي استمر عامًا ونصف من خلال أكثر من عقد من «البحث والكتابة والتفكير حول تركيا».

مدركًا ومتمرسًا بالإحصاءات، لا تحدد أطروحة بيشيف المرض فحسب، بل تصف أيضًا العلاج. ليس لبيشيف محاور للطحن. حجمه ليس «قلت لك ذلك». وبدلاً من ذلك، تظل وجهة نظره منفصلة بشكل هادئ، حتى عندما يخلص إلى أن المسار الحالي لتركيا، الذي يرمز إليه نظامها الرئاسي، يتجه نحو الانهيار.

> **هناك تعهد أردوغان المتهور بجعل القيم الأوروبية قيم أنقرة**

بدأت الحكاية في ثمانينيات القرن الماضي بسياسي سمين يدعى تورغوت أوزال. بيتشيف يستخرج مزحة مارغريت تاتشر، التي ألقيت في مأدبة عشاء عام ١٩٨٨ في تركيا: «من الواضح أن عام ١٩٨٧ كان عامًا أصيلاً للانتخابات»، كما قالت السيدة الحديدية التي أعيد انتخابها حديثًا.

"كان لدينا واحد في يونيو ؛ لقد كانت في تشرين الثاني (نوفمبر)، وكانت النتيجة مرضية للغاية في كلتا الحالتين. في بريطانيا، أيد الناخبون تمامًا سياسات الأوزالية الخاصة بي «.

هتفت تاتشر لأوزال وحزبه «الوطن الأم» لإيمانهم «بالمؤسسة، في المبادرة، في الحوافز، في إعطاء الناس شيئًا ما يذهبون إليه». حصل أوزال، الموظف السابق في منظمة تخطيط الدولة التركية، على استحسان في لندن وواشنطن من خلال خفض تعريفات الاستيراد، وإلغاء الحصص التجارية، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة، ورسم مبدأ نيوليبرالي يتبعه الأتراك حتى يومنا هذا.

وتحت إشرافه، قدمت تركيا طلب عضوية إلى الاتحاد الجمركي وحررت حساب رأس المال. من خلال تعزيز النمو وجذب الاستثمار الأجنبي، أثرت إصلاحات أوزال بعض قطاعات المجتمع.

بحلول عام ١٩٨٦، توسع الناتج المحلي الإجمالي التركي بنسبة سبعة بالمائة. أصبحت السلع الاستهلاكية الغربية متاحة على نطاق واسع في المتاجر، وحلت أفلام وارنر براذرز الشهيرة محل الأفلام التركية في دور السينما المحلية، وأذهلتنا وجبات هابي ميل التي تحمل عنوان جوراسيك بارك بهدايا لعبهم. صعد السماسرة والمصرفيون والمليارديرات إلى الشهرة ؛ تقلصت الحكومة والخدمات العامة، ويبدو أن كل هواءها انتقل إلى التدين.

جسد أوزال سلطة الدولة بينما كان يقوضها.

كان وطنه الأم عبارة عن حفلة كبيرة حيث اصطف الليبراليون والقوميون والمحافظون الإسلاميون والديمقراطيون الاجتماعيون. بالنسبة لبقية المجتمع، فقد تركت إرثًا صارخًا. أدى تدمير الانضباط المالي إلى تضخم حاد. عبادة النمو السريع وزيادة الاستهلاك انتهت بانتشار الفقر. والأسوأ من ذلك، أن أوزال هو العقل المدبر للنظام الرئاسي التركي، متجاهلاً النقاد الذين حذروا من نوع أمريكا اللاتينية من الرئاسة.

وبدلاً من ذلك، قام الأطباء في حزبه بتسويق عناد أوزال باعتباره أحد الأصول الجذابة.

استنزفت الأزمة المالية لعام ٢٠٠١ خزائن تركيا. في ذروة الانهيار الاقتصادي، قفز الدولار الأمريكي من ٦٨٨ ألف إلى ٩٥٠ ألف ليرة. كان المستفيد هو حزب العدالة والتنمية، أو حزب العدالة والتنمية، الذي تعهد مؤسسوه بالإصلاح. أصبح الماضي القريب Eski Türkiye (تركيا القديمة)، حقبة تزاوج من العلمانية بين العثمانيين والإسلاميين.

في غضون ذلك، كان حزب العدالة والتنمية يؤذن ببدء يني تركيا (تركيا الجديدة)، الأرض المقدسة للحليب والعسل.

نالت الرسالة الشعبوية حزب العدالة والتنمية ٣٤/٤٢ في المائة من الأصوات في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢. لدى بيتشيف حكاية نموذجية من عام ٢٠٠٤ عندما ألقى زعيم حزب العدالة والتنمية، رجب طيب أردوغان، في زيارة إلى كلية سانت جون، خطابًا بعنوان «لماذا يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى تركيا».

هناك، «تعهد أردوغان المتهور بجعل القيم الأوروبية قيم أنقرة».

كان أمرًا يبعث على الأمل: كانت تركيا «تبذل قصارى جهدها لإجراء إصلاحات ديمقراطية، ومواجهة أشباح الماضي المضطرب للبلاد، وتحسين حقوق الإنسان وتحقيق النمو الاقتصادي».

اشترى الكثير ذلك.

بالنسبة لمؤيديه، فقد جاء حزب العدالة والتنمية «كأنفاس من الهواء النقي»، مما دفع الأتراك المحافظين إلى رؤية أردوغان وأمثاله «كجزء من أنفسهم». ومع ذلك، ما الذي يميزهم عن غيرهم من اليمينيين؟ يستشهد بيتشيف بخطاب أردوغان الشهير: «في هذا البلد يوجد أتراك أبيض، وكذلك أتراك سود. أخوك طيب من الأتراك السود «. كان الخطاب الاستقطاب لهم ضدنا موجودًا منذ البداية.

في ولايته الأولى، رفع حزب العدالة والتنمية الحظر المفروض على تعليم اللغة الكردية، وقدم رعاية صحية أفضل، وتحسين البنية التحتية، وزيادة فرص الحصول على التعليم. يرافق الإثراء الدمقرطة. بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧، توسع الناتج المحلي الإجمالي لتركيا بمعدل متوسط قدره ٧/٢ في المائة.

> **«أعادت أنقرة تخيل نفسها كمحور إقليمي بالإضافة إلى كونها لاعبا في حد ذاتها»**

بحلول عام ٢٠٠٤، كان الاتحاد الأوروبي قد منح أجندة الإصلاح لحزب العدالة والتنمية من خلال منح أنقرة «إشارة ضوئية مشروطة» لبدء مفاوضات العضوية. وجد رئيس الوزراء ذو الجذور الإسلامية أردوغان وصديقه الرئيس عبد الله غول نفسيهما مكلفين بإضفاء الطابع الأوروبي على تركيا. عندما أدى «الضعف التدريجي لجذب أوروبا نحو نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين» إلى محو الروح الإصلاحية لحزب العدالة والتنمية، «بدأ الحزب بدلاً من ذلك في تعزيز سلطته».

نمت قاعدة الناخبين المحافظين (اليوم، كل ثامن مواطن تركي هو عضو في حزب العدالة والتنمية)، مما ساعدهم على التحول إلى «الحزب الطبيعي للحكومة».

ماذا حصل الأتراك في المقابل؟ «المستشفيات ذات المستوى العالمي، والطرق السريعة، ومراكز التسوق الجذابة، والمطارات العملاقة، والمباني السكنية

الشاهقة، كلها من أجل الناس»، هكذا يلخصها بيتشيف. بحلول نهاية العقد الأول من حكمه، أصبح «الكالفينيون الإسلاميون» اللقب الجديد لحزب العدالة والتنمية.

أحمد داود أوغلو، أستاذ العلاقات الدولية، صعد إلى المنصة في عام ٢٠٠٩ كوزير للخارجية.

تحت قيادته، ركزت سياسة تركيا الخارجية على جيرانها في الشرق الأوسط والبلقان. مع تهدئة حب أوروبا لتركيا، أعادت أنقرة تخيل نفسها «كمحور إقليمي بالإضافة إلى كونها لاعبًا في حد ذاتها، بدلاً من كونها متوسلة عالقة إلى الأبد على أبواب الاتحاد الأوروبي». دعا داود أوغلو هذا «العمق الاستراتيجي».

رفع متطلبات التأشيرة لسوريا (٢٠٠٧) والأردن (٢٠٠٩) ولبنان (٢٠١٠)، وتحدثت السلطات التركية الآن عن ولادة «الرباعية المشرقية». كما قامت أنقرة بتنشيط ترسانتها الثقافية لكسب القلوب والعقول في المنطقة من خلال المسلسلات التي أكدت مدى انزعاج العثمانيين من الناحية الأخلاقية، مما أثار استياء المؤرخين.

اهتم فلاديمير بوتين بذلك.

اتخذ استثمار المستبد في تركيا شكل خط أنابيب غاز ساعد روسيا على التحول إلى قوة عظمى في مجال الطاقة تخدم الأسواق الخارجية.

عندما بدأت تركيا تطفو بعيدًا عن الغرب، اعتبر صناع القرار في أنقرة أن روسيا وتركيا تشتركان في محنة مماثلة: «لقد انخرطت في الاقتصاد الأوروبي ومع ذلك أبقيت خارج مؤسسات الاتحاد الأوروبي وغالبًا ما وصفت بـ» الآخر «.

كانوا ينضمون بشكل متزايد، وفقًا لفيونا هيل وعمر تاشبينار، في «محور المستبعدين». دفع الربيع العربي تركيا إلى الشرق أكثر. وبينما كان زين العابدين بن علي، وحسني مبارك، ومعمر القذافي، وبشار الأسد يختبرون قوتهم من خلال الانتفاضات الشعبية، زار أردوغان مصر وتونس وليبيا في عام ٢٠١١، «متشبعًا بالمجد والتاريخ إلى جانبه». في القاهرة، دعا إلى العلمانية بدلاً من الإسلاموية. سارت تجربة تركيا في تصدير الديمقراطية جنبًا إلى جنب مع ممارسة الأعمال التجارية. بحلول نوفمبر ٢٠١٢، وقعت أنقرة ٢٧ اتفاقية مع القاهرة وقدمت قرضًا بقيمة ٢ مليار دولار.

> **فقد نجم تركيا بريقه ووضعت أنقرة كل ما لديها من رقائق على الرقم الخاسر**

كانت سوريا «فرصة عمل» أخرى.

كان من المفترض أن تكشف الحرب الأهلية عن الديمقراطية النموذجية لتركيا. أعلن داود أوغلو: «إما أن نحافظ على العلاقات مع هؤلاء الحكام القمعيين، أو يمكننا دعم الانتفاضات الشعبية لتأمين الحقوق الديمقراطية الأساسية»، حيث يرى تركيا «في الجانب الصحيح من التاريخ». في عام ٢٠١٢، توقع سقوط الحكومة السورية «ليس في غضون سنوات، بل أسابيع أو شهور». اتبعت الحكومة خطاه بتهور. ومع ذلك، مع نهاية الربيع العربي، «فقد نجم تركيا بريقه». لقد وضعت أنقرة كل ما لديها من رقائق على الرقم الخاسر.

*الترجمة والتحرير :أحوال تركية

د.محمد نور الدين:

الاحتفال السادس... والأخير؟

احتفلت تركيا، قبل اسبوعين بالذكرى السادسة لمحاولة الانقلاب على رجب طيب إردوغان، في تقليد يُخشى في أوساط «العدالة والتنمية» من أن يكون في طريقه إلى الاندثار، إذا لم يقيَّض لإردوغان الفوز بولاية رئاسية خامسة. وتحلّ الذكرى، هذا العام، فيما باتت أنقرة في موقع سياسي مغايِر تماماً لِما كانت عليه قبل ستّ سنوات، خصوصاً لناحية العلاقة مع الأطراف المتّهمة بتدبير الانقلاب، وعلى رأسها السعودية والإمارات اللتان شرّع الرئيس التركي أبوابه لهما، على أمل تدفُّق أموال يُراد من خلالها استنقاذه من هزيمة منظورة في رئاسيات ٢٠٢٣

وكان الاحتفال بذكرى فشل الانقلاب العسكري ضدّ الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، عام ٢٠١٦، ناقصاً. ذلك أن توجيه السهام إلى مَن اتُّهموا بالوقوف وراء المحاولة، لم يَعُد ممكناً، بل إن الحاجة إلى مساعداتهم تبدو أهمّ من أيّ شيء آخر. كما أن الخوف من أن يكون الاحتفال بالمناسبة هو الأخير، يبدو جاثماً على صدور أنصار «حزب العدالة والتنمية»، في ضوء استطلاعات الرأي المخيّبة لتوقّعاتهم، والتي تتنبّأ بهزيمة إردوغان في الانتخابات الرئاسية التي ستُجرى في حزيران من العام المقبل. بعد ستّة أعوام من محاولة الانقلاب، باتت صورة العلاقات الخارجية لتركيا مختلفة بالكامل. وإذا استثُنيت سوريا واليونان، فإن بيكار العلاقات دار دورة كاملة مع ثلاثة أطراف أساسية في المنطقة هي الكيان الصهيوني والسعودية والإمارات، فيما ثمّة محاولات غير محسومة النجاح لتطبيع العلاقات مع مصر.

كانت تركيا تَنظر عام ٢٠١٦ إلى محمد بن زايد، وليّ عهد الإمارات حينها ورئيسها الحالي، على أنه الرأس المدبّر والمموّل لمحاولة الانقلاب، فيما قالت وسائل إعلام «العدالة والتنمية» فيه ما لم يسبق أن قيل تجاه أحد من خصوم إردوغان. ولم توفّر هذه الوسائل السعودية ودولاً خليجية أخرى من مسؤولية دعم الانقلاب، على الرغم من أن الملك السعودي، سلمان، اتّصل، ولو متأخّراً بعض

الشيء، بإردوغان، مهنّئاً إيّاه بإفشال المحاولة. هكذا، بدا أن سدوداً عالية وسميكة قد ارتفعت بين تركيا وتلك الدول. وإلى حدث الانقلاب، أضيفَت واقعة اغتيال المعارض السعودي، جمال خاشقجي، في القنصلية السعودية في إسطنبول، لتدْفع بالعلاقات بين أنقرة والرياض إلى ذروة توتّرها، خصوصاً مع اتّهام إردوغـان شخصياً، محمد بن سلمان، بالوقوف وراء الجريمة. وعلى إثر ذلك، شهدت العلاقات بين البلدين أوسع مقاطعة وتشهير في تاريخهما.

لكن الدولاب دار دورته، ودفع بكلّ الأطراف إلى مراجعة حساباتها، ليتمّ الاتفاق على البدء بمرحلة تطبيع لم تستغرق طويلاً، وانتهت في أقلّ من سنة.

فتركيا، ولا سيما مع تدهور الوضع الاقتصادي وتراجع حظوظ إردوغـان الرئاسية، شعرت بالحاجة الماسّة إلى تحسين اقتصادها، الذي كـان تراجُعه مـن أهـمّ أسباب انفضاض نسبة مهمّة مـن المؤيّدين مِن حَول إردوغـان. ومن هنا، أتى استعداد الأخير لـ«العفو» وطـيّ صفحة الـخـلاف مـع كـلّ من الإمارات والسعودية، من أجل إتاحة تدفُّق المال الخليجي إلى تركيا، سواءً في شكل مساعدات نقدية أو استثمارات أو ودائع وما شابه.

> **استغل إردوغان المحاولة لتصفية و إقصاء خصومه كافة**

ولا يستطيع الرأي العام التركي، حتى الآن، أن يجد سبباً آخر للتطبيع مع الإمارات والسعودية مقابل طيّ صفحتَي الانقلاب وخاشقجي، سوى حاجة إردوغان إلى المال، علّه يسهم في إعادة رفع نسبة التأييد له وحظوظه في البقاء في السلطة لسنوات خمس إضافية.

أمّا العلاقات مع اسرائيل، فقد شهدت تدريجياً تطبيعاً واضحاً، أثمر في الآونة الأخيرة زيارة للرئيس الإسرائيلي، إسحاق هرتزوغ، إلى أنقرة، وكلّ ذلك في مقابل تخفيف الضغوط عن تركيا مباشرة أو بشكل غير مباشر.

ووصلت التنازلات التركية حدّ وصف إردوغان إحدى العمليات الفدائية في الضفة الغربية في الأوّل من نيسان الماضي، بأنها «عمل شنيع وإرهابي».

ومن بين الدول التي توتّرت العلاقات معها أيضاً بسب محاولة الانقلاب، الولايات المتحدة. فالرئيس الامريكي الأسبق، باراك أوباما، تأخّر كثيراً في الاتصال بإردوغان للاطمئنان عليه، فيما اتّهم الأخير الإدارة الامريكية بأنها كانت ضالعة في المحاولة من خلال دعمها المجموعة العسكرية التي قامت بها، والتي قيل بأنها أداة بيد الداعية الديني، فتح الله غولين، المقيم في ولاية بنسلفانيا الامريكية.

وإذا أمكن القول إن ذيول التوتّر بين أنقرة وكلّ من الرياض وأبو ظبي قد زالت إلى حدّ كبير، فإنها مع البيت الأبيض بقيت في جانب كبير منها حتى الآن.

فالولايات المتحدة لا تزال ترفض تسليم غولين إلى تركيا، كما أن الرئيس الحالي، جو بايدن، أعرب، في أكثر من مناسبة، عن حقيقة أنه لا يكنّ احتراماً لإردوغان، ويسعى للإطاحة به، فضلاً عن أنه كان نائباً للرئيس أوبـامـا أثـنـاء محاولة الانقلاب.

وعـلـى الـرغـم من لـقـاءات مـتـعـدّدة بين الرجلين، فهما لم يتّفقا على حلّ العديد من القضايا الخلافية، ولا سيما العلاقات التركية مع روسيا، وصفقة «أس ٤٠٠» الروسية، واستمرار الدعم الامريكي لـ«وحدات الحماية الكردية» في شمال شرقي سوريا رغماً عن إرادة تركيا.

ولم يقدّم الموقف الحيادي التركي بين روسيا وأوكرانيا ما يرضي الولايات المتحدة، فيما موافقة تركيا على انضمام السويد وفنلندا إلى «حلف شمال الأطلسي» لم تأتِ لأنقرة بفوائد ملموسة، خصوصاً أن الموافقة حصلت، وفقاً للإعلام التركي، بعد ضغوط من بايدن على إردوغان.

وهذا قد يكون مؤشّراً إلى أن العلاقات لم تستقم بعد، ولذا يواصل إردوغـان «اللعب على الحبلَين»، من خلال تعميق التواصل مع عدوَّي واشنطن، إيران وروسيا، في القمّة التي ستجمع رؤساء الدول الثلاث في طهران في الـ١٩

من الشهر الجاري.

في الذكرى السادسة لانقلاب ٢٥ تموز، تَحضر أكبر محاولة لتغيير هوية النظام السياسي والاجتماعي وربّما الجغرافي لتركيا. فقد استغلّ إردوغان المحاولة لتصفية جميع أتباع أو مَن يظنّ أنهم أتباع فتح الله غولين في الإدارات العامة وفي القطاعات التربوية والعسكرية. كما استغلّ الوضع في إقصاء خصومه كافة، سواءً من جماعة غولين أو من غيرها، ليبلغ عدد المعتقلين عشرات الآلاف، ويُزجَّ في السجون بعدد كبير من الصحافيين وأساتذة الجامعات والكتّاب.

ولم تكتفِ سلطة «العدالة والتنمية» بذلك، بل عمدت إلى إجراء تعديلات دستورية واسعة جدّاً في عام ٢٠١٧، حوّلت النظام من برلماني إلى رئاسي انتُخب بموجبه في العام التالي (٢٠١٨) إردوغان رئيساً للجمهورية، وأُلغي منصب رئيس الحكومة، وتحوَّل البرلمان إلى مؤسّسة محدودة الصلاحيات، وبات الرئيس هو الحاكم المطلَق من دون حسيب أو رقيب.

> **العام المقبل سيكون حافلا بأحداث كثيرة ومفصلية لتركيا**

ورافقت تغييرَ النظام السياسي حملةٌ منظّمة واسعة لتهشيم صورة مصطفى كمال أتاتورك، وتصوير العلمانية على أنها من شرور «العهد البائد»، واتّهام أتاتورك بأنه «تخلّى» عن حدود سيادية لتركيا، عندما وقّع عام ١٩٢١ اتفاقية الحدود الخاصة بسوريا مع فرنسا المنتدَبة، وتخلّى عن كلّ الأراضي الواقعة في شمال سوريا ومِن بَعدها شمال العراق، والتي عُرفت بحدود «الميثاق الملّي».

واستعادة هذه الحدود كانت، منذ ما بعد محاولة الانقلاب عام ٢٠١٦، في أساس مغامرات إردوغان العسكرية في مناطق الشمال السوري من إدلب وعفرين وجرابلس إلى شرق الفرات، وتهديده الآن بالقيام بعملية عسكرية خامسة لاحتلال منبج وتل رفعت وما تَيسّر له. وتبدو سوريا على أنها الدولة الأكثر تَضرُّراً من سياسات إردوغان، الذي عرف كيف يجد الطريق الطويلة جدّاً إلى الرياض وأبو ظبي، لكنه لم يجد بعد الطريق الأقصر إلى دمشق، ليترك في جسد العلاقات التركية – السورية جروحاً وندوباً يصعب محوها في المقبل من العقود.

أيضاً، تأتي الذكرى هذه السنة، فيما تركيا تعاني من أسوأ ضائقة اقتصادية بلغ التضخُّم فيها أكثر من ١٧٠ في المئة، وفقدت الليرة التركية أكثر من مئة في المئة من قيمتها، وارتفعت الأسعار بشكل جنوني. وأظهرت الدراسات أن الشعب التركي لا يسبقه في العالم لجهة الشعور بالغضب سوى الشعب اللبناني. كلّ هذا كان يضرب الجانب الذي مثّل مصدر قوة لإردوغان، وليس غريباً والحال هذه أن تتآكل شعبية الرجل لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ عام ٢٠٠٢، حيث أعطت الاستطلاعات إردوغان بحدود ٣٠-٣٢ في المئة، بعدما كانت ٤٥ في المئة على الأقلّ في آخر انتخابات.

ومع ذلك، فإن خسارته الانتخابات الرئاسية المقبلة مشروطة باتفاق المعارضة على مرشّح واحد مشترك والتزام قواعدها الانتخابية بالاقتراع له. أمّا الأطراف الخارجية، فسيتوجّب عليها أن تنتظر عاماً آخر لمعرفة مآل العلاقة مع تركيا، علماً أن من بينها مَن يريد لإردوغان البقاء في السلطة ومنها من يتمنّى له الرحيل.

وعليه، فإن العام المقبل سيكون حافلاً بأحداث كثيرة ومفصلية، بالنظر إلى أن تركيا مع إردوغان شيء، ومن دونه شيء آخر. وكما ألغى عدنان مندريس في عام ١٩٥٥ الاحتفال سنوياً بـ«عيد لوزان» نكاية بأتاتورك، فهل يكون احتفال ١٥ تموز هذا العام هو الأخير في تركيا؟

استخدمت في المواجهات طائرات ودبابات وخلدت صور لمواطنين عزل وهم يوقفون الدبابات، ما اعتبر «أسطورة المقاومة الشعبية للحفاظ على الديمقراطية في البلاد».

*صحيفة «الاخبار» اللبنانية

حسني محلي:

إردوغان وداود أوغلو.. من صنع الآخر؟

بعدما أخفق في الرد على اتهاماتهم المتكررة له فيما يتعلق بالاستبداد والديكتاتورية وقضايا الفساد الخطرة التي تورّط فيها هو وأسرته والمقربين منه، وفق كلام أحمد داود أوغلو وعلي باباجان، وجد الرئيس التركي إردوغان نفسه مضطراً إلى شن هجوم معاكس عليهما، وهذه المرة بأسلوب آخر.

قال إردوغان «إن داود أوغلو وباباجان ليس لهما أي ثقل، ولا أي تاريخ سياسي، وأنا الذي جئت بهما فجعلت الأول مستشاراً، ثم وزيـراً، ثم رئيساً لمجلس الوزراء، وزعيماً للحزب، وهو لا يستحقّ كل ذلك، لأنه ليس مؤهلاً. وأما الآخر فقد جعلته وزيراً، ولكنه كالأول خدعني وغدر بي وخان الأمانة وأخفق».

داود أوغلو لم يتأخر في الرد على كلام إردوغان وقال: «إردوغان يقول إنه هو الذي صنعني، ولكنه ينسى أنه لولاي، ولولا أمثالي لما أصبح إردوغان إردوغان الذي يعرفه الجميع في العالم. والدليل أنه بعد أن اختلفنا

معه لم يعد إردوغان اليوم إردوغان الأمس عندما كنا إلى جانبه، وأثبت أنه جاهل في كل الأمور، وأنا أتحداه، وأدعوه إلى مناظرة تلفزيونية أمام الشعب التركي».

وأما علي باباجان فقد جاء ردّه أكثر مهنية، إذ قال: «عندما كنت أنا وزيراً للاقتصاد كانت كل الأمور على ما يرام، ولكن بعد أن اختلفت مع إردوغان وغادرت منصبي بدأت الأمور تتدهور إلى أن وصلت تركيا إلى حافة الإفلاس بفعل جهل إردوغان لأبسط قواعد الاقتصاد، وهو يفتخر بأنه خبير بها».

هذه المهاترات الكلامية يبدو أنها ستستمر مع اقتراب موعد الانتخابات التي ترجّح استطلاعات الرأي المستقلة أن تنتهي بهزيمة إردوغان بفرق ١٠ نقاط على الأقل. وهي ترجّح أن يساهم حزب المستقبل الذي يتزعمه رئيس مجلس الوزراء الأسبق أحمد داود أوغلو، وحزب «الديمقراطية والتقدم» بزعامة علي باباجان في هزيمة إردوغان بما لايقل عن ٥ ٪ من الأصوات.

ويسعى إردوغان، وسيسعى لتعويضها بدعم المنشقين عن حزب الشعب الجمهوري، وهم محرم إينجا، ومصطفى ساريكول، واوزتورك يلماز، الذين أسسوا ٣ أحزاب مستقلة تهاجم معاً كمال كليجدار أوغلو بذرائع مختلفة، وأهمها العلاقة بحزب الشعوب الديمقراطي الكردي لمنع الناخبين من التصويت لحزب الشعب الجمهوري في الانتخابات المزمعة.

كذلك يتحدث الإعلام عن دعم إردوغان للبروفسور، آوميت آوزداغ، الذي انشق عن «الحزب الجيد» وأسس حزب «النصر» الذي نجح في استقطاب قطاعات واسعة من الأوساط القومية بسبب مقولاته القومية وأحياناً العنصرية، إذ يخصص مقولاته لقضية اللاجئين، وخصوصاً السوريين منهم.

ويستغل أوزداغ مشكلات اللاجئين، ويطلق شعارات ومقولات معادية للعرب، ناسياً أن السبب الرئيس في هذه القضية هو سياسات الرئيس إردوغان بعد ما سمي «الربيع العربي».

في الوقت الذي يحاول فيه الإعلام الموالي لإردوغان تحميل أحمد داود أوغلو مسؤولية إخفاق السياسات التركية في سوريا، متناسياً استمرار إردوغان في انتهاج هذه السياسات، على الرغم من استقالة داود أوغلو من منصبه كرئيس للوزراء في أيار/مايو ٢٠١٦. وينسى الجميع أن داود أوغلو بدوره لم يغير موقفه حيال الوضع السوري، وما زال من المؤيدين للدور التركي هناك.

هذه التناقضات الشخصية بين إردوغان ورفاق دربه السابقين، أي داود أوغلو وباباجان بغياب اسم عبد الله غول، يبدو واضحاً أنها مرشحة لمجموعة من المفاجآت مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية، المرجح أن تُجرى في أواسط أيار/مايو من العام المقبل، أي قبل شهر من موعدها الدستوري في حزيران/يونيو. في الوقت الذي يراهن فيه كثيرون على احتمال تأجيل هذا الانتخابات في آخر لحظة بسبب تدهور الوضع الأمني لأسباب داخلية وخارجية، أو إذا أحس إردوغان بأنه لن يفوز فيها.

> **الإعلام الموالي لإردوغان يحاول تحميل أوغلو مسؤولية إخفاق السياسات في سوريا**

ويدفع مثل هذا الاحتمال بعض الأوساط إلى الحديث عن احتمالات انفجار الوضع الأمني في إثناء الانتخابات أو قبلها أو بعدها، وهو ما تخوّف منه زعيم الشعب الجمهوري، كليجدار أوغلو متهماً شركة سادات (SADAT) للخدمات الدفاعية، وصاحبها كان مستشاراً لإردوغان، بالتخطيط لمثل هذه الأعمال الخطرة.

بيد أن كل هذه السيناريوهات لم تمنع الرئيس إردوغان من الاستمرار في مشروعاته وخططه السرية

والعلنية لزرع بذور الخلاف والانشقاق في أحزاب تحالف الأمة، الذي يضم «الشعب الجمهوري»، و«الجيد»، و«السعادة»، و«الديمقراطي»، و«المستقبل»، و«الديمقراطية»، و«التقدم».

وترجح كل استطلاعات الرأي أن يحافظ مرشح هذا التحالف على وحدته وتماسكه، وأن يفوز على الرئيس إردوغان في انتخابات الرئاسة بفرق ١٠ نقاط على الأقل، بخاصة إذا كان هذا المرشح هو رئيس بلدية إسطنبول، أكرم إمام أوغلو أو رئيس بلدية أنقرة، منصور ياواش. في الوقت الذي يستفزّ فيه إردوغان زعيم الشعب الجمهوري، كمال كليجدار أوغلو لينافسه في هذه الانتخابات حتى يتسنّى له التأثير في ميول وقناعات الناخب التركي المحافظ والمتدين من خلال مقولات دينية طائفية، باعتبار أن كليجدار أوغلو اشتراكي ديمقراطي وعلوي في الوقت نفسه.

ويسوّق أتباع إردوغان لفكرة «أن الشعب التركي بأغلبيته السنية، لن يقبل رئيساً علوياً»، وهو ما قد يؤدي إلى مشكلات أمنية خطرة تتخوّف منها أوساط تركية لأسباب مختلفة.

وجاءت الاعتداءات التي استهدفت ٦ من دور العبادة العلوية في أنقرة، وأماكن أخرى، قبل أيام، لتؤكّد هذه المخاوف التي تقلق بال الشارع الشعبي، وتذكّره بالأحداث الدموية التي تعرض لها العلويون في تركيا خلال فترات مختلفة، وراح ضحيتها المئات منهم.

وتحدّث الداعية، أحمد أونلو عن نشاط مكثّف لرجال دين ومجموعات وهابية سلفية في تركيا، وقال إنها باتت تشكّل خطراً على تركيا بعدما سلّحت عدداً كبيراً من أتباعها وأنصارها ما يزيد هذه المخاوف التي سبق أن أشار إليها كليجدار أوغلو.

ويعتقد أتباع إردوغان أن أحاديث ومخاوف كهذه قد تمنع الناخب التركي من التصويت لكليجدار أوغلو أو مرشحي تحالف الأمة، الذي يضم ٥ أحزاب يمينية في مقابل حزب اشتراكي ديمقراطي واحد وهو حزب الشعب الجمهوري وزعيمه العلوي كليجدار أوغلو.

وما على إردوغان في هذه الحال إلا أن يواجه حملات رفاقه السابقين ضده قبل أن يتفرغ لعدوه اللدود كليجدار أوغلو حتى لو لم يكن تأثير هؤلاء الرفاق كبيراً. فالمواطن يقول إن داود أوغلو وباباجان خلال مهاجمتهما إردوغان يفعلان ذلك في الإطار العام من دون الدخول في التفاصيل. فعلى سبيل المثال هما يتهمان إردوغان بالفساد الخطر، لكنهما يتهرّبان من الدخول في تفاصيل هذ القضايا وتحديد أسماء المتورطين فيها، وهما على اطّلاع واسع بهذه الأسماء لأنهما كانا إلى جانب إردوغان ١٥ عاماً.

> **هذه المهاترات الكلامية يبدو أنها ستستمر مع اقتراب موعد الانتخابات**

وفي هذا السياق، يقول باباجان وداود أوغلو «إن قضايا الفساد هذه كانت كافية لتغيير إردوغان من إردوغان الديمقراطي النزيه والشفاف، عندما تسلّم السلطة في نهاية عام ٢٠٠٢ إلى إردوغان المعادي لأبسط معايير الحرية والديمقراطية، والشعب، وناهب ثرواته، هو ومن معه من أفراد أسرته والمقرّبين إليه بعد أن أصبح الحاكم المطلق للبلاد بتغيير النظام السياسي، فأصبح الآمر الناهي بعقليته الاستبدادية الديكتاتورية»، والكلام هذا كله للمعارضين، بمن فيهم داود أوغلو وباباجان، وهما أدرى بخفايا إردوغان في السر والعلن، داخلياً وخارجياً، وهما مع الآخرين صنعوا من إردوغان زعيماً سياسياً تركياً وعالمياً بكل إيجابياته وسلبياته فتخلّص منهم جميعاً!

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي
*الميادين.نت

حسين أيوب:

بغداد وبيروت معاً.. فوضى أم تسوية؟

تزامن حراكا بيروت وبغداد في خريف العام ٢٠١٩. في العراق، سقط مئات الشهداء وآلاف الجرحى، فضلاً عن عشرات المفقودين.

في بيروت، سقط خمسة شهداء ومئات الجرحى. إستقال سعد الحريري ولم يكد يمضي شهر حتى إستقال عادل عبد المهدي.

ولدت حكومة حسان دياب في بيروت ومن بعدها بأشهر قليلة ولدت حكومة مصطفى الكاظمي في بغداد.

سقطت حكومة دياب غداة إنفجار مرفأ بيروت. جرت الإنتخابات النيابية في لبنان في الربيع الماضي وما زالت حكومة نجيب ميقاتي تتولى تصريف الأعمال. جرت الإنتخابات النيابية في العراق في خريف العام ٢٠٢١، وما زالت حكومة الكاظمي تُصرّف الأعمال حتى يومنا هذا. لبغداد أسبقية الفراغ الرئاسي ولبيروت أن تشهد إرتفاع حظوظ هذا الإحتمال على ما عداه.. ولكن من يسبق الآخر في الذهاب إلى التسوية أو الفوضى؟

لنعد إلى العام ٢٠١٠. في نهاية هذه السنة، وعلى مسافة أشهر من إنتخابات برلمانية عراقية شابتها الكثير من الشوائب، أفتت المحكمة الإتحادية "سياسياً" بكيفية تحديد الكتلة الأكبر أو الأكثر عدداً.

فتوى أطاحت بأياد علاوي لمصلحة نوري المالكي. لم تمضِ أسابيع قليلة حتى سقط سعد الحريري في لبنان. إرتبك بشار الأسد.

سقط إتفاق "السين السين" بقرار إيراني غير قابل للطعن. كان وصول المالكي في بغداد ونجيب ميقاتي في بيروت عنوان مرحلة سياسية جديدة: المواجهة.

جاءت تطورات "الربيع العربي" ليصبح الإشتباك أكثر ضراوة ولا يقتصر على محور الرياض ـ طهران.

إختلط الحابل بالنابل وتمددت النيران في كل الإتجاهات.

في هذا الخضم تحديداً، وعدا عن الدلالات الإيرانية لقرار إقصاء العلاوي ـ الحريري، فإن لبنان فقد أول وظائفه الجيوسياسية.

إنتهت الساحة ـ المتنفس. صارت الساحات ممتدة من مشرق العرب إلى مغربهم ولا سيما يمنهم غير السعيد. في لحظة ١٧ تشرين/أكتوبر ٢٠١٩، سقطت الوظيفة الثانية للبنان.

تبدّد المركز المالي والمصرفي وكل ما إنعقد نصابه معه للبنان. تردت الخدمات الفندقية والإستشفائية وتراجع دور الجامعات. عقد من الزمن كان كفيلاً بالقضاء على وظيفتين حيويتين للبنان: الساحة المتنفس والدور.

الأخطر مع فقدانهما أن العالم بات ينأى بنفسه عن لبنان. من محمد بن سلمان إلى محمد السادس. لولا الضغط الدولي لما أمكن إنتاج حاضنة عربية ثلاثية مصرية ـ أردنية ـ عراقية.

تصوّروا مثلاً أن سفير الفاتيكان جوزف سبيتري الذي كان حتى الأمس القريب من أكثر السفراء حماسة للبنان وإستقراره، تبلغ في الأمس القريب قرار إنتقاله من بيروت في نهاية أيلول/سبتمبر المقبل، إلى مركز دبلوماسي جديد.

هذا يعني أن بابا الفاتيكان الذي كان يُمني نفسه بزيارة لبنان في حزيران/يونيو الماضي، غضّ الطرف حالياً ليس عن الزيارة بل عن لبنان.

القرار له دلالات كبيرة، كونه يأتي في خضم الإستحقاق الرئاسي. حتماً سيتسنى للسفير الفاتيكاني ـ قبل أن يُغادرنا ـ أن يشهد لإلتئام البرلمان اللبناني في شهر أيلول/ سبتمبر المقبل، في أول جلسة إنتخابية رئاسية ضمن المهلة الدستورية.

> "لننتظر مشهد بغداد الذي ينذر بحرب أهلية شيعية شيعية لا تذر ولا تبقي"

معظم التقديرات تشي بأن الجلسة الأولى ستكون مكتملة النصاب دستورياً (أي أكثر من الثلثين ـ ٨٦ نائباً ـ سيشاركون فيها).

هذا يعني أن تحديد الموعد سيُطلق الصفارة الرئاسية أولاً.

كشف مسار التعامل مع الدعوة بالحضور أو الغياب ثانياً.

البدء بإعلان أسماء المرشحين ثالثاً.

أول هؤلاء هو رئيس تيار المردة سليمان فرنجية الذي لن يكون قادراً على حصاد ثلثي الأصوات من الجلسة الأولى، وبالتالي يصبح رهانه معقوداً على الجلسة الثانية إذا توفر نصابها الدستوري، فيكون حصوله على ٦٥ صوتاً (النصف +١) كافياً للفوز، لكن الأمر ليس سهلاً، طالما أن معادلة النصاب ستدفع بالجميع إلى مربع المرشح التوافقي. المرشح الثاني هو ميشال معوض.

أقله، هذا ما يُفكر به رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع. زغرتاوي مقابل زغرتاوي.

وكل واحد منهما لم يتمكن من الفوز سوى بمقعدين نيابيين في الدائرة نفسها! في هذه الأثناء، تزدحم صفوف

المرشحين الجالسين في مقاعد الإحتياط، وأبرزهم ـ حتى الآن ـ مرشح الفرنسيين سليم ميشال إده.

هؤلاء يُمنون أنفسهم بخيار التوافق الحتمي الذي سيجعل كل اللاعبين المحليين والخارجيين يختارون واحداً منهم.. ولا بأس في أن يجري تقطيع الوقت بحفلة علاقات عامة لا تستثني أحداً ولا سيما حزب الله الذي لم تجتمع قيادته حتى الآن، لمناقشة الإستحقاق الرئاسي وتحديد الخيارات المطروحة، في إنتظار تحديد موعد الجلسة الأولى وعندها "لكل حادث حديث".

المناخات الإيجابية في واشنطن يقابلها حذر إيراني كبير حتى الآن.. وهذا يعني أن قمة جدة فشلت فشلاً ذريعاً! يمكن القول بوجود مسار زمني عبارة عن ثلاثة أشهر، يبدأ في الأول من آب/أغسطس وينتهي مع خروج العماد ميشال عون من القصر الجمهوري في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر المقبل (النقاش يتمحور حالياً حول خروج "الجنرال" عند الثانية عشرة ظهراً أو الثانية عشرة ليلاً). ضمن هذا الفاصل الزمني، ثمة فرص معظمها خارجية. أول الفرص وأهمها بين واشنطن وطهران. ثاني الفرص هي سعودية ـ إيرانية، لماذا؟

لماذا؟ ثمة رواية دبلوماسية شبه مؤكدة أن الرئيس الأميركي جو بايدن أبلغ المشاركين في قمة جدة بأن عدم التجاوب مع مطالب بلاده في مجال الطاقة (زيادة الإنتاج وخفض الأسعار) سيجعل إدارته تمضي قُدماً في إتجاه إعادة تعويم الإتفاق النووي.

كانت ردة فعل الخليجيين ـ قبل القمة وبعدها ـ الذهاب أبعد مما يتصوّر الأميركيون: نحن سننفتح على إيران وسنحاول تنظيم تفاهمات تتعلق بأمن الخليج وملفات المنطقة.

وبالفعل، تشير المعلومات إلى أن الوسطاء الأوروبيين تحركوا مجدداً من خلال القناة القطرية وتم تبادل نصوص جديدة بين الجانبين الأميركي والإيراني.

فيما كانت بغداد تستعد لإستضافة الجولة السادسة من الحوار السعودي الإيراني الشهر المقبل، على مستوى وزراء خارجية البلدين، وبحضور مصطفى الكاظمي، لكن فجأة وقعت الواقعة.

يُحيلنا الملف السعودي ـ الإيراني إلى ما يجري في العراق منذ أيام.

وهذا هو سبب الربط الذي جعل مقدمة هذه المقالة عراقية ـ لبنانية.

لم تمضِ أكثر من عشرة أيام على قمة جدة، حتى كان هناك من يحسم القرار داخل "الإطار التنسيقي" في العراق: "الدعوي" محمد شيّاع السوداني هو مرشحنا لرئاسة الحكومة.

> **إختلط الحابل بالنابل وتمددت النيران في كل الإتجاهات**

قيل على الفور إن الترشيح رسالة إيرانية بإمتياز لكل من يعنيهم الأمر داخل العراق وخارجه. من الواضح أن مشاركة العراق في قمة جدة، برغم أنها كانت منسقة بكل تفاصيلها معهم، لم يكن وقعها إيجابياً في طهران.

لو جمعنا المسارين الأميركي ـ الإيراني والسعودي ـ الإيراني، يمكن للتحليل أن يأخذ مداه.

تضع طهران في الحسبان إحتمال إكتمال عناصر الإتفاق النووي، قبل الأول من تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، لكنها قررت أن ترسم سقفاً لمطالبها يمنعها من تجاوز بعض الخطوط الحمر.

هل حصولها على إتفاق على مسافة سنتين من إنتهاء ولاية بايدن وتحوله "بطة عرجاء" بعد خسارته المُحتمة للإنتخابات النصفية المقبلة أفضل أم إنتظار ست سنوات جديدة من الحصار والعقوبات، أي إلى ما بعد إنتهاء ولاية الرئيس الجمهوري المقبل في إنتخابات

العام ٢٠٢٤؟

حتماً يشتهي الإيرانيون الإحتمال الأول، إلا أنهم يرسمون إستراتيجيتهم وفق أسوأ الإحتمالات.

هذا ما جعلهم يُرجّحون كفة المالكي ـ ميقاتي قبل أكثر من عقد من الزمن، وهذا ما يجعلهم اليوم يتشددون أكثر في معظم ساحات الإقليم.. ولو أن إحتمالات التسوية قائمة.. بطبيعة الحال، كان بإمكان الإيرانيين أن يكونوا أكثر تحوطاً وسلاسةً، بالمبادرة إلى التشاور مع السيد مقتدى الصدر ـ ولو من خلال قنوات خلفية ـ لكن حصل العكس.

كان الأخير قد أرسل ثلاث رسائل إلى "الإطار" وطهران.

الأولى؛ في إحدى صلوات الجمعة وما رافقها من تحشيد كبير.

الثانية، في إقتحام البرلمان والمنطقة الخضراء مرتين.

الثالثة؛ قرار إقتحام مقر مجلس القضاء الاعلى والمحكمة الإتحادية في "التوقيت المناسب"، إحتجاجاً على تجاهل القضاء لكل التسريبات الأخيرة لنوري المالكي (ويكيليكس العراق).

> **"حضور إيران والولايات المتحدة في البلدين هو حضور وازن ولو أنه غير متوازن"**

من الواضح أن الصدر، وهو الذي يملك القدرة على تحريك كتلة مليونية في الشارع يتصرف على عادته بكثير من الإرتجال والشعبوية وهو يريد القول لخصومه الداخليين وللإيرانيين "لا تجربوني.. أنا ملك الشارع"! وبدل أن تؤدي زيارة قائد "قوة القدس" الجنرال إسماعيل قاآني إلى تبريد الموقف، زادته حماوة إلى حد خروجه عن السيطرة.

استشعر الصدر أن الضيف الإيراني جاء للمساهمة في تثبيت محمد شيّاع السوداني وصولاً إلى تشكيل حكومة عراقية جديدة، (يجب أن يسبقها إنتخاب رئيس عراقي جديد هو من يُكلّف رئيس الحكومة حسب الدستور العراقي).

ومن يُدقق في المعطيات التي حملها قاآني إلى بغداد، ولا سيما بعد إجتماعه بمصطفى الكاظمي، وأيضاً في موقف قيادة حزب الله في لبنان من الحدث العراقي، يطرح السؤال الآتي: هل ما كانت تنوي طهران الإقدام عليه في بغداد يتصل برؤية سياسية ما للإقليم؟

وهل سنشهد تشدداً في باقي الساحات من صنعاء (تمديد الهدنة) إلى بيروت (ملف ترسيم الحدود البحرية نموذجاً) وسوريا (ملفا الشمال والجنوب)؟

عندما وافق محمد بن سلمان على إنعقاد الجولة الأولى من الحوار مع الإيرانيين في بغداد، إشترط أن يكون الكاظمي هو الضامن.

إذا طار "الضامن" من يضمن أن بن سلمان سيوافق على حوار على أرض بغداد برعاية حزب الدعوة و"الإطار التنسيقي"، فهل الرسالة الإيرانية مقصودة ومدروسة؟ في المنطقة فرصة للتسوية وفرصة للإحتدام.

الفرصتان متساويتان.. من يسبق الآخر.. لننتظر مشهد بغداد الذي ينذر بحرب أهلية شيعية شيعية لا تُذر ولا تُبقي إلا إذا نجحت طهران بسحب فتيل الإنفجار.. ولنترقب المشهد الرئاسي اللبناني.

قد يكون الفراغ هو الممر الإلزامي لشطب مرشحين وتقدم مرشحين آخرين أبرزهم العسكر ولاعبو الإحتياط.. للبحث صلة.

* صحافي لبناني
*١٨٠ بوست

من أجل الديمقراطية المستمرة

عرض وقراءة لكتاب «ست أطروحات من أجل الديمقراطية المستمرة»

*مركز الجزيرة للدراسات

العرض:نزار الفراوي

من وحي أزمة الديمقراطية التمثيلية التي تعيشها فرنسا بمظاهرها المتعددة التي تجسدها الاحتقانات الاجتماعية والاستقطابات السياسية وتنامي النزعات الشعبوية، يطرح الخبير الدستوري، دومينيك روسو، مقاربته لهذه الأزمة في صيغة أطروحات إصلاحية محددة تنهض بمفهوم «الديمقراطية المستمرة» الذي وضعه منذ بداية التسعينات. ويقترح المُؤَلِّف ستة مسالك للإصلاح الجوهري يمكن توزيعها بين محورين كبيرين.

يتعلق أحدهما بالعمل على استعادة الموقع المركزي للمواطن في التعبير عن الإرادة العامة وصناعة السياسات العامة، وثانيهما باعتماد تعديلات مؤسساتية تعيد التوازن للنظام السياسي.

يُعد كتاب «ست أطروحات من أجل الديمقراطية المستمرة» مشروعًا إصلاحيًّا للنظام السياسي الفرنسي في ظل المخاطر التي تهدد استقرار الجمهورية واستدامة النظام الديمقراطي الفرنسي وقدرته على التأقلم مع التحولات، وتجديد الهياكل وترميم العقد الاجتماعي الذي مزقته أزمات الثقة في النخب، وتخلف الوعود الاقتصادية والاجتماعية والتعثر في مقاربة مسألة الهوية الثقافية والسياسية.

مدخل لإصلاح جذري

يقترح الكتاب مدخلاً لإصلاح جذري من خلال إعادة كتابة دستور الجمهورية لتمكينها من تجديد صلتها بوعود الحرية والعدالة والمساواة في إطار «ديمقراطية مستمرة» تمتلك أدوات التكيُّف مع التحولات، وتكتسب الروح الاستباقية

للإصلاح والتجدد بانخراط واع للمواطنين، وبنجاعة قصوى للمؤسسات وبفعالية وشرعية أقوى للقوانين.

ويدافع دومينيك روسو، الفقيه الدستوري ذو الصيت الواسع في الحقل الجامعي الفرنسي، منذ سنوات طويلة عن أولوية المدخل الدستوري لإعادة بناء ديمقراطية يراها تبتعد يومًا بعد يوم عن روح الثورة الفرنسية ومبادئ العدالة والمساواة والحرية التي بشرت بها الثورة الفرنسية. لقد جعل من الموضوع مشروعًا بحثيًّا سياسيًّا يتغذّى منذ ثلاثة عقود على التحولات والمعطيات الجديدة. فهو ليس جامعيًّا مُحَنَّطًا في برجه الأكاديمي، بل معروفًا بنزعته اليسارية المعلنة، ومناهضته للشعبوية سواء بصيغتها اليمينية أو اليسارية. لكنه يشدّد على إعادة بناء النص الدستوري بوصفه ميثاق التعاقد الاجتماعي السياسي الذي تتفرّع عنه كل عمليات إعادة البناء.

إن زاوية المقاربة النقدية التي يختارها الكاتب مدخلاً لتفكيك أزمة الديمقراطية في فرنسا، ومضمون المقترحات التي يُقدّمها وصفةً لمشروع إصلاحي منشود، ينطبعان بالهوية البحثية والسياسية للكاتب. فدومينيك روسو جامعي معروف يختص أساسًا في المنازعات الدستورية، أما على مستوى المواقف، فهو لا يُخفي قربه من اليسار. وهو مؤسس ومدير مركز الأبحاث والدراسات المقارنة الدستورية والسياسية بجامعة مونبلييه (The University of Montpellier) من ١٩٨٧ إلى ٢٠١٠. عمل أستاذًا محاضرًا بهذه الجامعة إلى غاية ٢٠١٠، وبجامعة باريس السوربون إلى غاية ٢٠١٩. عُيِّن، في يوليو/تموز ٢٠١٢، عضوًا في لجنة تجديد وتخليق الحياة العامة التي حملت اسم «لجنة جوسبان» (الوزير الأول الفرنسي الاشتراكي). وفي سنة ٢٠١٦، عُيِّن عضوًا بالمحكمة الدستورية لإمارة أندورا وترأّسها إلى غاية سبتمبر/أيلول ٢٠١٨.

يُعد دومينيك من المدافعين عن مبدأ مراقبة دستورية القوانين باعتباره دعامة للديمقراطية الحية، وتوسيع صلاحيات المشاركة المباشرة للمواطنين. وسياسيًّا، دعَّم روسو القيادي ريمي ريفول (Rémy Revol) من حزب اليسار في الانتخابات الجهوية عام ٢٠١٠ بينما رفض دعم جون لوك ميلانشان (Jean-Luc Mélenchon) الذي وصف تياره بـ«الشعبوي».

يتقاطع دومينيك روسو في كتابه الجديد مع موجة عارمة من المقاربات النقدية المتمحورة حول موضوع عام يوجز في أزمة الديمقراطية في معاقلها بالغرب. على مجمل محاور الحياة المجتمعية، حملت الإخفاقات المتراكمة على مستوى وعود الرفاه الاقتصادي والانسجام الاجتماعي والإشباع الثقافي وصولاً إلى السلام العالمي وأسئلة الهويات الممزقة، على سيادة مساحات الشك والإحباط تجاه النموذج الديمقراطي الذي أعلن انتصاره عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وروَّج قناعة سريعة بكونيَّته ونجاعته «المقدسة». في الولايات المتحدة كما في أوروبا الغربية وخارجهما، تناسلت الإصدارات التي تنهل من مقاربات العلوم السياسية والفلسفة السياسية والاقتصاد السياسي وغيرها من المباحث التي تشترك في تفكيك آليات عمل السلطة ومرجعية ومناهج تدبير الشأن العام.

تتويج لمشروع فكري بحثي قانوني

ويمثّل الكتاب تتويجًا لمشروع فكري بحثي قانوني يتواصل على مدى ثلاثة عقود، متوسلاً الحفر في النص الدستوري لاستخلاص الأعطاب البنيوية التي تعترض مسيرة النظام الفرنسي، لكنه يتجاوز، بإمكانيات القياس والمقارنة التي يتيحها، توسيع نطاق التحليل ليضع الديمقراطية التمثيلية برمتها موضع سؤال ونقد، بمختلف تجاربها وتقاليدها الوطنية.

هذه الملاحظة الشكلية تُعزِّز جدية الطرح وعمق التحليل الذي يقترحه الكاتب، وتراكم التأملات والاجتهادات على

مدى هذه العقود الطافحة بالأزمات التي عمَّقت فجوة الثقة بين المؤسسات والمواطنين. فجذور الأطروحة، التي يُقدِّمها دومينيك روسو مقترِحًا نظامًا جديدًا للديمقراطية المستمرة يتجاوز انحباس التطور السياسي في فرنسا، تعود إلى عام ١٩٩٢، حيث نُظِّمَت في مونبلييه ندوة من طرف مركز الدراسات والأبحاث المقارنة الدستورية والسياسية التابع لجامعة مونبلييه (CERCOP) لتحليل التحولات التي يعرفها النظام السياسي للديمقراطية التمثيلية. كان دومينيك روسو منسق الندوة التي صدرت أعمالها في كتاب عام ١٩٩٥ ضمن سلسلة «الفكر القانوني المعاصر» بعنوان: «الديمقراطية المستمرة».

أكد روسو، في تقديمه لأشغال الندوة، أن الشعب فاعل قد يُعبِّر عن ذاته في أي وقت ليقول إن انتظاراته وانشغالاته ليست بالضرورة هي ما يعمل من أجله مندوبوه، وإن ثمة هوة بين محترفي السياسة والناس تتفاقم بسبب تغيرات بنيوية في الحقل السياسي والمجتمع. إنها لمفارقة مثيرة في زمن الانفتاح التواصلي أن يتواصل مسلسل انغلاق الحقل السياسي على نفسه وألاعيبه ورهاناته بينما تتزايد في المقابل الإمكانيات غير الرسمية لمراقبة العمل السياسي لدى المواطنين بفضل ثورة وسائل الإعلام والاتصال.

إن الفكرة المحورية التي ترتسم في ذهن القارئ هي الحاجة إلى فتح آفاق مشاركة أكثر فعالية وإيجابية للمواطنين في صناعة الإرادة العامة ضدَّ هيمنة الصيغة التمثيلية المطلقة. والديمقراطية المستمرة هي ديمقراطية نقاش عام يتجاوز لعبة الأغلبية والأقلية. كما أن الرهان هو تنشيط مختلف دوائر إنتاج الرأي العام من أدنى مستوياته المحلية إلى أسمى فضاءات النقاش السياسي، لتغدو الإرادة العامة وفق هذا التصور التجديدي تضافرًا بين إرادة الأغلبية والإرادات الأقلوية، بمعنى آخر، تصالحًا بين الرؤوس المحرِّكة للنظام الديمقراطي والقاعدة الجماهيرية المعنية والمستهدفة بالفعل السياسي(١).

بروح ومنهجية الخبير الدستوري، يقترح المُؤَلِّف في الكتاب الصادر، في فبراير/شباط ٢٠٢٢، عن دار «أوديل جاكوب» الباريسية عملاً إصلاحيًّا جوهريًّا يتوزع على ست أطروحات، يمكن تجميعها في محورين رئيسيين. فالأطروحات الثلاث الأولى تصب في اتجاه العودة بالعملية السياسية إلى روحها الديمقراطية الأصلية التي بشرت بها الثورة الفرنسية، من خلال وضع المواطن في منطلق العملية وغايتها، بينما تغطي الأطروحات الثلاث الأخرى مجمل محاور الإصلاح الدستوري والمؤسساتي الذي يعيد التوازن والفعالية إلى دينامية الفعل العمومي.

١. الشعب في قلب الديمقراطية التمثيلية بمشاركة فاعلة للمواطن

الأطروحة ١: حقوق الإنسان تؤسس مفهوم الشعب

يُخرِج دومينيك روسو الشعبَ من مفهومه المجرد، ليقاربه جمعًا لمواطنين ملموسين لهم وجود حي وفاعل. لقد درج على استحضار مفهوم الشعب مرجعًا لجميع الأنظمة الديمقراطية والشمولية، لكن، في الديمقراطية المستمرة، هو واقع تبنيه حقوق الإنسان، من خلال القانون وبوجه أدق الدستور. كما لو أن الكاتب يعود إلى تمييز الفيلسوف ماركوس توليوس سيسرو (Marcus Tullius Cicero) بين الجمهور باعتباره جمعًا غير منظم والشعب الذي يتشكَّل حين يحدث اتفاق الجماعة حول القانون. الشعب ليس فحسب جماعة أفراد، بل مجموعة سياسية، والدستور هو آلية تحويل الجماعة إلى جمع سياسي للمواطنين.

ويستدعي دومينيك روسو تاريخ تكوين الشعوب باعتباره مسلسلاً متواصلاً -صراعيًّا أحيانًا- لاندماج الأفراد والجماعات والطوائف، الذين كانوا في البداية أجانب عن بعضهم البعض، لكن بفضل القانون والمؤسسات التي يُحدِثها الدستور، يجدون أنفسهم مرتبطين بقضايا مشتركة تتعيَّن مناقشتها وحلها بقواعد مشتركة، وبمرافق مشتركة، تُسهِم من جهتها في إنماء الشعور بالتضامن الذي يجعل الشعب حقيقة سياسية(٢).

يجري أحيانًا تجاهل دور القانون والدستور عبر التاريخ، والحال أنه في غياب لُحمة يصنعها القانون والدستور، يجد الشعب آليات أخرى للالتحام على أساس العرق أو الدم أو التماهي مع قائد ملهم يجسد الجماعة، وهو ما يفتح طريقًا مغايرًا لطريق الديمقراطية.

وينص إعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة ١٧٨٩ على الحقوق المعلنة التي يتمتع بها «كل إنسان»، و«جميع المواطنين»، و«أفراد المجتمع»؛ إذ تفيد المادة ٤ بأنه لا حدود لممارسة الحقوق الطبيعية لكل إنسان سوى تلك التي تكفل لباقي أعضاء المجتمع نفس الحقوق. لا يخاطب الدستور فردًا مجردًا بل فردًا ملموسًا في سياقه كذلك مجموعة أفراد ديمقراطيين يعطي كل واحد منهم الحقوق التي تؤهله وتؤسس شرعيته للتدخل والفعل في مختلف شؤون البلد: المقاولة، والأسرة، والمدرسة، والبيئة، والاستهلاك، والصحة، والقانون...إلخ.

إن شعب الديمقراطية المستمرة ينبني ويتحدد من خلال الحقوق التي يضمنها الدستور لفائدة أشخاص طبيعيين ملموسين. وعلى خلاف ما يُتداول، ليس الدستور نصًّا ميتًا بل فعلاً حيًّا وفضاء مفتوحًا لإنشاء الحقوق. فمن المساواة في الحق في التعبير عام ١٧٨٩، إلى حق التصويت للرجال عام ١٨٤٨، إلى حق التصويت للنساء عام ١٩٤٤، إلى حق الإضراب في ١٩٤٦، إلى الحق في البيئة السليمة عام ٢٠٠٤، تطورت صياغة الدستور تبعًا لتطور الإيقاع الديمقراطي للمجتمع.

ويرى روسو أن الأجوبة التي جرى تقديمها في الماضي لإعطاء الفرد شعورًا بالانتماء المشترك، باسم الإله، والأمة، والدولة، والطبقة الاجتماعية...لم تعد فعالة لمعالجة الأزمة الراهنة. وفي المقابل، يجد أن الدستور مجموعة حقوق وحريات يمكن أن تكون الآلية المشتركة للأفراد ليحققوا ذواتهم سواء في خصوصياتهم الفردية أو في القيم المشتركة التي تؤسس ما يسميه يورغن هابرماس (Jürgen Habermas) «الوطنية الدستورية».

إن حقوق الإنسان لا تفيد إذن تأسيس فضاءات فردية مغلقة، بل فضاء عام تعبِّر فيه كل الذوات وتتبادل فيه بحرية، وهي حريات رابطة لا حريات فصل، حريات تتكامل لصناعة الإرادة العامة. فتعدد طبيعة الحقوق بين حريات فردية، وحقوق اجتماعية واقتصادية، وبيئية، وحقوق تضامن، تصب في بلورة وضعية سامية للمواطن تتجاوز البعد الوحيد الذي حُصر فيه، في خضم الممارسة السياسوية: الفرد-الناخب. هذه هي القيمة المضافة للديمقراطية المستمرة مقارنة مع النظام التمثيلي في وضعه الراهن(٣).

الأطروحة ٢: المواطنون مستقلون عن الهيئة التمثيلية

في صميم المنطق التحليلي للأطروحة الأولى، يرافع الكاتب في أطروحته الثانية ضد صَهْر هيئة المواطنين في هيئة الممثلين الذين يقصد بهم روسو القادة المنبثقين من العمليات الانتخابية (البرلمانيون مثلاً).

تبعًا لفلسفة اشتغالها وآلياتها، يجري التمييز تقليديًّا بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية المباشرة. تستند الأولى على السيادة الوطنية أما الثانية فعلى السيادة الشعبية. في الديمقراطية التمثيلية لا تعود سلطة التعبير عن

الإرادة العامة للمواطنين الطبيعيين بل إلى هيئة سياسية، أي شخص معنوي يتمثَّل في الأمة. ذلك ما صرَّح به إعلان ١٧٨٩ الذي ينسب السيادة إلى الأمة. وهذه الأمة تعبِّر عن نفسها من خلال ممثليها، خلافًا للديمقراطية الشعبية؛ حيث الاستفتاء آلية مهمة للتعبير عن آراء المواطنين حول القوانين بشكل مباشر.

تصب أطروحة روسو في اتجاه الاعتراف بالاستقلالية الدستورية لهيئة المواطنين؛ ذلك أن الديمقراطية المستمرة لا تقوم على تمثيلية انصهارية بل على تمثيلية تنطوي على إبقاء الفارق بين المُمَثِّل (البرلماني) والمواطن الذي يحتفظ بقدرته على المبادرة والتأثير والمشاركة. في كل ديمقراطية، تتمثَّل مهمة مُمَثِّل الشعب في الحديث باسم المجموعة، أما بالنسبة للمُمَثَّل فمهمته في إطار تمثيلية انصهارية لا تتجاوز الصمت والتفرج على المنتخبين يتصرفون في مصيره في انتظار الانتخابات المقبلة. في إطار تمثيلية «الفارق» التي ينادي بها روسو، يتمسك المواطن بمهمة وواجب حيوي لتنشيط عصب الحياة الديمقراطية، عبر مواصلة الإرادة والفعل والحديث، والمراقبة والاقتراح والتقويم.

إن الرهان السياسي اليوم هو النجاح فيما فشل فيه الثوريون سنة ١٧٨٩: تجسيد حق المواطنين في امتلاك وممارسة الحركة المطلبية تجاه الممثلين من أجل بناء الفضاء والوسائل التي تمكِّن المواطنين من ممارسة مواطنتهم الحية.

ويتعلق الأمر بالانتقال من بُعد واحد للمواطن الناخب إلى المواطن الديناميكي الذي يشارك في إنتاج القواعد والأنظمة من خلال تقديم العرائض، والمشاركة الجمعوية... إنه المجال الذي يجسد عصب ثورة ١٧٨٩ وقيمتها الأسمى: المساواة بين المواطنين في الحقوق. وبما أن الإرادة العامة لم تختزل في هيئة المؤسسات التمثيلية، فإنها لا يمكن أن تكون سوى نتيجة مسلسل تداولي، وتبادل حجاجي بين مختلف الفاعلين في نظام صناعة القانون. هذا المعطى يجعل القاعدة القانونية المنظمة لشؤون المجتمع محطَّ نقاش متجدد يفضي إلى تعديلها كلما تطلَّب الأمر تبعًا لمداولات جديدة. إنه نظام تنافسي منفتح على المجتمع باستمرار(٤).

الأطروحة ٣: المواطنون يساهمون بشكل شخصي في صناعة القانون

منذ ١٧٨٩، يشتغل النظام السياسي الفرنسي بقاعدة أن المواطنين الذين يسمُّون ممثليهم يتخلون عن ممارسة صلاحية صناعة القانون. الحال أن كل المؤسسات والتعديلات التي طرأت لم تعدِّل جوهر النظام القائم على تفويت ممارسة السلطة؛ حيث ظل الشعب عند عتبة فضاء التداول والمراقبة السلبية. الشعار هو «حكم الشعب بالشعب من أجل الشعب»، لكن الدساتير تضمنت مقتضيات نزع هذه السلطة من الشعب وإفراغ الشعار البراق من محتواه.

إن اللحظة السياسية التي صنعتها حركة «السترات الصفراء»، في نظر دومينيك روسو، تعبير عن اختلال النظام التمثيلي. فالمُمَثَّلون لم يعودوا متماهين مع مُمَثِّليهم، ولا مع قراراتهم. عمدت الحركة حينئذ إلى استرجاع صفة «المواطن» بمفهومها الديناميكي، وبالتالي مساءلة شرعية النظام القائم واستهداف مصداقيته التمثيلية. وقد جاءت شعارات الحركة أشبه بعملية لسحب التفويض، أي سحب الثقة من المشاركين في المشهد.

هذه اللحظة تفرض ثورة ثقافية تُعْلِي مرتبة الأهلية السياسية والمعيارية للمواطنين. وهي لحظة يذكِّر روسو بأن لها جذورًا في إعلان ١٧٨٩ الذي نصَّ على وجود هيئة قائمة الذات للمواطنين واستحالة ابتلاعهم من قبل هيئة الممثلين. يتعلق الأمر بتأكيد الوجود المستقل للمواطنين المؤهلين للتعبير عن آرائهم وتبادلها. فالمشكلة أن الثوار ومن بعدهم لم يستطيعوا بناء الفضاء والوسائل التي تتيح للمواطنين إنجاز مهامهم وبالتالي تكريس استقلاليتهم.

ويطيب للكاتب أن يوجز خلاصة هذا الخلل من قاموس الاقتصاد السياسي، باعتباره أن «الشكل الرأسمالي للاقتصاد لا يحتاج إلى مواطنين بل إلى عمال مستهلكين»(٥). إنها المفارقة القاتلة أن ينحرف النظام القائم على التفاف المواطنين ومشاركتهم في تقرير مصيرهم الجماعي، إلى نظام يكدس منظومة السلطة في يد حفنة من المحترفين تحتكر القرار والمعلومات والصلاحيات مقابل جماهير تشاهد المباراة من المدرجات.

إن الأطروحات الثلاث السالفة تتقاطع عند هاجس الكاتب المتمثل في إعادة صياغة اللعبة السياسية وفق روح الثورة الفرنسية التي تضع المواطن في قلب العملية السياسية، في مبتدئها ومنتهاها؛ ذلك أن الهدف هو تمكين المواطن من استعادة المبادرة الضائعة وإلغاء التفويض المطلق الذي تمتع به الحكام والمشاركون في الحكم. في المقابل، تستشرف الأطروحات الثلاث الموالية مداخل الإصلاح المؤسساتي والقانوني والقضائي التي تمكّن من تنزيل هذا النظام الجديد.

٢. هندسة جديدة للبنيان السياسي: إصلاحات مؤسساتية وقانونية جذرية

من مرحلة تشخيص عطب الانفصال بين العملية السياسية والمعنيين المتأصلين بها، وهم المواطنون، يمر دومينيك روسو إلى اقتراح مداخل لإصلاح بنية الدولة بما يؤهلها للتكيُّف مع مستجدات زمن العولمة. ذلك ما تستغرقه الأطروحات ٤ و٥ و٦.

الأطروحة ٤: القضاء ليس سلطة للدولة بل للديمقراطية

في التصور الكلاسيكي، يُعد القضاء إحدى سلطات الدولة إلى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية. فهو جهاز للسهر على التطبيق السليم للقوانين. في المقابل، يقلب مشروع الديمقراطية المستمرة جذريًّا هذا التصور فهو يجعل القضاء سلطة تتكئ عليها الديمقراطية. القضاء هو «ركبة المجتمع»، يقول دومينيك روسو، في تعبير عن دوره ضمانة لمرونة العلاقات بين مختلف مجالات وأطراف صناعة الإرادة العامة. فالقضاء آلية مجتمع مرن ومفتوح وديمقراطي. ويعبّر نسبيًّا باجتهاداته القضائية عن اتجاهات الرأي في المجتمع، مستلهمًا روح القانون وتطور الأحوال، ويبعث بالتالي رسائل إلى المشهد السياسي لصناعة القوانين اللازمة وتعديلها تبعًا للسياقات والظروف. ويستشهد المُؤَلِّف في تدليله على هذه الوظيفة بما حدث قبل صدور قانون «فيل» (Veil)، عام ١٩٧٥، (نسبة إلى وزيرة الصحة الفرنسية آنذاك، سيمون فيل (Simone Veil)). فقد تلقى القضاء رسالة معنوية من المجال المدني مفادها أن الإجهاض لا يصح اعتباره جريمة، فنُقلت الرسالة إلى المجال السياسي الذي أخذ بهذا المطلب الجديد لحق المرأة في جسدها. في عدة قضايا، كان الاجتهاد القضائي مُدَشِّنًا للتغيير وواسطة بين المجتمع والمؤسسات السياسية التي تصنع القانون.

ويحتم الإيمان بهذا الدور الانخراط في مراجعة دور مجلس الدولة على اعتبار أن الازدواجية القضائية وليدة تطورات سياسية لما بعد الثورة لا نتيجة عقلانية نظرية. هذا المجلس الآن في منزلة منافس للقضاء العادي، وإن تحفظ روسو في الجزم بضرورة إلغائه، فإنه يرى تقليص صلاحياته إلى مرتبة مؤسسة استشارية. وتشمل المقترحات الراديكالية للمُؤَلِّف إحداث منصب النائب العام للجمهورية الذي يُعْهَد إليه بإدارة السياسة الجنائية، وإلغاء وزارة العدل وإسناد القضاء إلى سلطة دستورية مستقلة هي المجلس الأعلى للعدالة، وإحداث محكمة دستورية باستقلالية مالية وإدارية. ويكون الخيط الناظم لهذه البنود الإصلاحية هو إخراج القضاء من هيمنة الدولة إلى استقلالية كاملة في خدمة الديمقراطية.

الأطروحة 5: إعادة تحديد دور الرئيس والبرلمان

كان شارك ديغول يفخر في معرض تقديم دستور ١٩٥٨ بأنه منح البلاد المؤسسات التي ظلت تنقصها منذ ١٧٨٩. لم تتحقق النبوءة الديغولية بعد مرور أكثر من ستة عقود. ففرنسا تعاني تضخمًا في السلطة التنفيذية والتشريعية، وما زالت تبحث عن تنظيم متوازن لسلطات الدولة. لذلك، فإن الوضع المنشود وفقًا لدومينيك روسو هو إرساء دور تحكيمي لرئيس الدولة، بحيث يتولى الوزير الأول عمادة الفريق، بينما يكون البرلمان والمجلس الدستوري حارسًا الدستور.

لقد ساهمت الأحداث السياسية في تكريس الصدارة الرئاسية في تناقض مع الوظيفة التحكيمية الأصلية. فنتيجة التطورات التي حدثت بين ١٩٥٨ و١٩٦٢، ومنها «حرب الجزائر»، لجأ الرئيس ديغول إلى استفتاءات متعاقبة جاءت كلها إيجابية وبنسب كبيرة، تكرِّس شَخْصَنَة الزعامة وتهميش باقي المؤسسات بما فيها الحكومة والبرلمان. وتبلور منحى يضرب البعد البرلماني للنظام، ويناقض روح دستور ١٩٥٨ الذي ينص على أن رئيس الوزراء يضطلع بمسؤولية «تحديد وقيادة سياسة البلاد»، فيتحكَّم في جدول أعمال البرلمان، وهو مسؤول أمام الجمعية الوطنية، وعليه الحصول على الأغلبية عند تقديم برنامجه وإلا الاستقالة، ويمكن الإطاحة به بملتمس رقابة. على العكس من ذلك، وضع دستور ١٩٦٢ دعائم نظام رئاسي، خصوصًا من خلال الانتخاب الشعبي لرئيس الدولة، مما نقل مركز الثقل من رئاسة الحكومة إلى الإليزيه.

ويبدو الوضع كما لو أن فرنسا تمزج بين دستورين، أحدهما رئاسي وثانيهما برلماني. إن نظام الجمهورية الخامسة اليوم غير سليم، يقول المُؤَلِّف، بل خطر من حيث إنه يخلق تنافسية على رأس الدولة بين الرئيس ورئيس الوزراء. وهي ثنائية لا تُطرَح فقط عند تباين الانتماء السياسي بين الطرفين، بل هو تضارب بنيوي.

وقد انبثقت خطورة الأمر في عهد الرئيس فرانسوا ميتران، خصوصًا منذ انتخابات ١٩٨٦. فحالات التعايش بين الرئيسين مجرد توافقات سياسوية مرحلية بهاجس ترقب الاقتراع الرئاسي الذي يعيد ترتيب السلطة. إنها ترقيعات ينبغي القطع معها وتجاوز هذا الخلل الدستوري(٦).

إذن، هل الحل هو الانتقال إلى نظام رئاسي؟ يجيب الكاتب بأن هناك ثلاثة شروط مطلوبة لتحقق ذلك: ثقافة التوافق، وتنظيم فيدرالي، ومحكمة عليا مستقلة. لكن فرنسا لا تلبي أيًّا من هذه الشروط، بل حتى في الولايات المتحدة يوجد النظام الرئاسي في موضع جدل دائم. في المقابل، يدعو الكاتب إلى تشكيل جمعية وطنية منتخبة بالاقتراع النسبي بما يتيح تجاوز التقاطب بين اليمين واليسار في اتجاه التعبير عن تنوع التيارات داخل المجتمع. هذا الاقتراع يضمن لكل تيار سياسي تمثيلية في الجمعية الوطنية تعادل قوته في المجتمع، خارج التحالفات المصطنعة. كما أنه يدفع في اتجاه تحالفات بنَّاءة على قاعدة برامج حقيقية. إنه مقترح لا يتيح مجالاً واسعًا لحساسيات من خارج الكتل التقليدية الكبرى.

ويستبعد هذا المعمار المؤسساتي المعدل، كما يتصوَّره روسو، الرئيس من مجلس الوزراء الذي يتعين أن يترأسه رئيس الوزراء مما يدفع الرئاسة نحو صدارة معنوية وتحكيمية تُؤَمِّن استقرار المؤسسات، وتجعل الانتخابات التشريعية محور السباق الديمقراطي.

لكن ما محل المواطنين في هذا المعمار الديمقراطي المعدل؟ من المقترحات المُجَدِّدَة التي يُقدِّمها الكاتب في تأسيس الديمقراطية المستمرة إحداث جمعية برلمانية للمواطنين في صيغة أقرب إلى برلمان شعبي. إنها مؤسسة

يسميها المفكر بيير روزنفالون (Pierre Rosanvallon) «برلمان غير المرئيين»، أي مؤسسة تضع تحت الضوء حاجيات وانتظارات البسطاء الذين لا يُسمع لهم صوت في الصخب العام. ليست الفكرة إبداعًا خالصًا، فقد اقترح نواتها رئيس وزراء سابق، بيار منديس فرانس (Pierre Mendès France)، في ١٩٦٢، بل أشار إليها ديغول نفسه عام ١٩٦٩، لكنها شأن العديد من الأفكار الإصلاحية الأقرب إلى المثالية ظلت خارج أية أجندة سياسية حقيقية للنخب الفرنسية.

لقد كان النصف الأول من القرن العشرين للبرلمانات الكلاسيكية، والثاني للمحاكم الدستورية، بينما ينبغي أن يكون القرن ٢١ للبرلمانات المواطنة. حلم أم توقع في زمن أزمة وانسداد أفق يحتم استكشاف مسالك جريئة؟

الأطروحة ٦: إعادة كتابة الدستور

جرى تعديل الدستور الفرنسي ١٠ مرات على مدى ٣٠ سنة (منذ ١٩٩٢). وينبغي وقف «الترقيع» -بتعبير دومينيك روسو- لأن الدستور هو للبلد معادل بطاقة التعريف الشخصية للمواطن. هذه البطاقة تبدو اليوم منتهية الصلاحية. إنها لا تحدد على نحو دقيق هوية البلد: قومي أم أوروبي، مركزي أم لا مركزي، رئاسي أم حكومي؟

ويرى المؤلف أن الرئيس المنتخب سنة ٢٠٢٢ مدعو إلى إحداث لجنة لإعادة كتابة الدستور. ٢٠ عضوًا نصفهم مواطنون يُختارون بالقرعة، والنصف الثاني من أساتذة جامعيين وشخصيات ذات خبرة يُعيَّنون بمرسوم لمجلس الوزراء. وهو يقترح أن تعقد اللجنة جمعيات عامة لا مركزية عبر البلاد لاستقبال مقترحات المواطنين. بعد ذلك، عليها أن تحرر المواد الجديدة لمشروع الدستور والمذكرة التي تفسر روح المقتضيات الجديدة، ثم يحال العمل للمناقشة في لجنة مختلطة متساوية الأعضاء بين الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قبل المرحلة الأخيرة من إعادة كتابة الدستور.

من المقترحات الجديدة التي يطرحها الكاتب في الدستور الجديد، تفعيلاً لمشروع الديمقراطية المستمرة:

- التنصيص على الشكل الفيدرالي للدولة (المادة ١)، وأن السيادة تعود إلى مجموع المواطنين، وتمارَس مباشرة عبر الجمعيات الأولية للمواطنين التي تضم ناخبي كل دائرة انتخابية وبشكل غير مباشر عبر الممثلين المنتخبين بالاقتراع النسبي وبالاستفتاء (المادة ٣).
- انتخاب الرئيس ٧ سنوات غير قابلة للتجديد (المادة ٦).
- يملك رئيس الوزراء حق حل الجمعية الوطنية (المادة ١٢). ويترأس رئيس الوزراء مجلس الوزراء (المادة ٢١).

وتعود مبادرة القوانين إلى رئيس الوزراء وأعضاء البرلمان والمواطنين على أساس عريضة يدعمها مليون ناخب موزعين على ٥ ولايات.

فضلاً عن ذلك، تكرس (المادة ٦١) دور المحكمة الدستورية في مراقبة المسطرة التشريعية، كما يعزز الدستور دور المجلس الأعلى للقضاء في ضمان استقلالية السلطة القضائية.

٣. إضاءات نقدية: الإصلاح الممكن بين المثالية وعناد الواقع

يعرف دومينيك روسو، الذي يجمع بين خبرته الجامعية وانخراطه في النقاش العمومي، أن دستورًا جيدًا لا يصنع نظامًا سياسيًا جيدًا. يتعلق الأمر أيضًا بالسياق السياسي والتاريخي والذهنية السائدة ونفسية رجال السلطة... إلخ، لكنه

يؤمن بأن النص التأسيسي بداية ضرورية ومؤشر على اتباع الطريق الصحيح للإصلاح... وللإنقاذ.

المواطن هو الغائب الأكبر في مختلف الأشكال السياسية المعاصرة رغم استدعائه الممنهج في الخطاب. من مواطن يُفترض أنه محور الحركة على مستوى مدخلات ومخرجات العملية الديمقراطية بمختلف قنواتها وواجهاتها، انتهى المواطن ليصبح مجرد ناخب، رقم مرجح برسم الاستحقاقات الانتخابية الدورية(٧). هذه الفكرة هي العطب العام الذي يجعل تحليل روسو منطبقًا بتفاوت على مشهد واسع من التجارب الديمقراطية؛ ذلك أن المشكلة ليست في الفكرة نفسها، بل في حيثيات وآليات تطبيقها.

إنها الفكرة التي عالجها المُؤَلِّف في الكتاب الجماعي المشار إليه سابقًا بعنوان «الديمقراطية المستمرة» وقد نقَّحها تكيفًا مع التحولات، وخصوصًا مع استقواء النزعات الشعبوية التي تثير تخوفات في صفوف النخب والجماهير على مستقبل الدولة والعيش المشترك.

إن التهديدات الشعبوية، اليوم، تكرس حقيقة أن الديمقراطية معركة متواصلة ومتجددة. ويؤمن الباحث بأن ولوج الديمقراطية المستمرة يجري عبر القانون، وخصوصًا الدستور. لذلك طرح للنقاش هذه الأطروحات الست أملاً في التأسيس لعهد الديمقراطية المستمرة التي تبدو في معرض قراءة اجتهادات دومينيك روسو في منزلة حركة تصحيحية للديمقراطية التمثيلية.

ولعل الغليان السياسي الاجتماعي الذي أفرزته حركة «السترات الصفراء» مع الانزلاقات العنيفة التي صاحبتها كانت عامل تحفيز للكاتب على تنقيح مقاربته الدستورية التي طرحها في التسعينات، هذه المرة، تحت وطأة قلق بالغ من حدة الانقسام وخطر الانفجار الذي قد يهدم نظامًا قائمًا دون أن يقدم بديلاً ناجزًا.

إن المقاربات النقدية لما يُتداول اليوم حول أزمة الديمقراطية التمثيلية عبر مختلف تجاربها وبتفاوت في الحدة والصيغ، غزيرة وتستهلك إصدارات لا حصر لها. لكن السؤال يظل معلقًا بشأن المقترحات التجديدية التي لها قابلية التنفيذ لتحقيق التغيير المنشود.

تشخِّص معظم المقاربات مظاهر العطب واختلالاته الملموسة على مستوى الوفاء بالوعود التي حملها الديمقراطيون لشعوبهم وللإنسانية ككل، غير أن القليل منها ظل متمسكًا بأولوية تفكيك البنيات المأزومة من خلال النصوص التأسيسية للعقد السياسي الاجتماعي.

إنه مدخل قد لا يكون مغريًا للقارئ العام وحتى لجانب من النخبة التي ترى أن الدستور، شأن مجمل النصوص القانونية، ليس إلا مسوَّدة تنفصل عن مراميها الأصلية ومضامينها الحرفية لترهن تأويلها بهندسة السلطة وتموقع الطبقات المهيمنة وتجاذب المصالح وقوة السلط المضادة وغيرها من العوامل.

قد تنطبق على النص التأسيسي المقولة الرائجة التي تجعله كتابًا للمنتصرين، يتلوَّن بتلوُّن التحولات ويتمطط بإرادة الحاكمين. إنها مرونة التأويل التي تعود للأغلبية المهيمنة على المؤسسات، المتحدثة باسم الشعب.

كما أنه يسود انطباع عام بأن الدستوريين، الذين يُنظر إليهم أنهم سدنة الجامعات، مهووسون بالقراءات الضيقة وإصدار الفتاوى حول دلالات الوثيقة الدستورية، منفصلون عن حقائق اللعبة السياسية التي تجري وراء ظهر النص، وعن الدوائر الفعلية لحيازة وتوزيع السلطة.

ويتبنى روسو فكرة توحي بأن السلطة تحولت من وديعة تشاركية إلى ملكية وامتياز يحوزه ممثلو الشعب. وأصبح

التفويض المشروط تفويتًا كاملاً من لدن الشعب لإرادته. إنها إذن ديمقراطية مختطفة نتجت عن تراخي الشعب عن ممارسة حقه/واجبه الديمقراطي قانعًا بتوكيل الممثلين صلاحية صناعة واتخاذ القرارات المناسبة للمصلحة الجماعية، من جهة، وعن تبلور قناعة الممثلين بأن التمثيلية ترادف التحكُّم في مصائر الجماعة، من منطلق أن التمثيلية بمنزلة تفويت نهائي لحق هو أصلاً غير قابل للتفويت: حق المشاركة في الشأن العام.

وقْفُ هذا الانحراف المفهومي وسدُّ هذا الثقب الذي يتسع باطراد في سماء الديمقراطية الفرنسية نتيجة اتخاذ التمثيلية طابعًا أكثر إطلاقية وشمولية وانفصالاً عن قاعدتها الشعبية هو الغاية الناظمة للاجتهادات الفقهية التي أطَّرها دومينيك روسو تحت عنوان: «الديمقراطية المستمرة».

في حديث لصحيفة لوموند حول هذه الأطروحة، يشدِّد روسو على أن أصل الديمقراطية المستمرة في ديباجة إعلان حقوق الإنسان والمواطن، ١٧٨٩، الذي نص على أن المواطنين يساهمون بشكل شخصي أو من خلال ممثليهم في صناعة القوانين. هذا الإعلان يقر الاستقلالية السياسية للمواطن، التي لا تنتفي بوجود ممثلين عنه في المؤسسات.

إن معالم أزمة النظام الديمقراطي تجعل روسو يتحدث عن نهاية حقبة، حقبة الديمقراطية التمثيلية كما تبلورت نهاية القرن ١٨. وهي ليست بشارة بقدر ما هي دعوة إلى التحرك لبناء نظام جديد على أنقاض بناء يتهاوى أمام صمت المسؤولين عنه(٨).

إن السياق السياسي الحالي في عدة دول يضغط في اتجاه نسف المقومات الليبرالية للنظام الديمقراطي، وهو ما دعا الكاتب إلى التشديد على ضرورة التنصيص في الدستور على تشكيل جمعيات تداولية للمواطنين (برلمانات محلية) تضم مواطني كل دائرة انتخابية. ويفرض الدستور المنشود وفق هذه الأطروحة على البرلمانيين طرح مشاريع ومقترحات ومن الطريف أن الكاتب يحمل نفس لقب، رائد نظرية العقد الاجتماعي، جان جاك روسو، الذي كان معاديًا للديمقراطية التمثيلية بصيغة أكثر حدَّة وجذرية، بوصفها تحرم المواطنين من حريتهم، لأنه لا شيء يضمن تطابق إرادة الممثِّلين مع الإرادة العامة. لكن دومينيك لا يذهب إلى حدِّ النسف الكلي للفكرة التمثيلية بل إلى ترشيدها وإصلاحها وتقليم نزعتها الشمولية. بنفس المعنى، يتحدث كاري دي مالبيرغ (Carré de Malberg) عن حصر الديمقراطية في أوليغارشية انتخابية تحلُّ محلَّ الشعب صاحب السيادة.

إنها حالة يصفها بنجامين كونستان ((Benjamin Constantحين يعرِّف النظام التمثيلي بأنه تفويض ممنوح لعدد من الناس من طرف عامة الشعب التي تريد الدفاع عن مصالحها، لكنها لا تملك الوقت للقيام بذلك(٩).

إن دومينيك روسو يجمع الأهلية العلمية والخبرة الميدانية في الحقل السياسي ليلقي حجرًا في البركة الراكدة لنظام سياسي يعيش أعراض شيخوخة معلنة. لكن المسافة بين المقترحات المطروحة للإصلاح الجذري وقابلية المجال السياسي للتفاعل معها تبدو بعيدة، ما دام أن هذه الأطروحات يقع تنزيلها على النخبة المستفيدة من الوضع الراهن، والتي سيكون من السذاجة الاعتقاد بأنها ستسلِّم الشعلة بشكل سلس لفاعلين يطرقون باب المؤسسات التي تُطبخ فيها القرارات وتُحتكر فيها السلطة.

هذا لا يعني عبثية الإيمان بالإصلاح في السياق المأزوم؛ ذلك أن المجال الديمقراطي على مختلف علاته يسمح للأفكار بامتلاك أجنحة للتحليق والتواصل مع المعنيين بها على مختلف المستويات واقتحام ساحة النقاش العام، والدفع في اتجاه تطبيق وصفات الحد الأدنى لضمان استدامة النظام وشرعيته الشعبية.

ثم إن المدخل الدستوري ليس إلا واجهة من سلسلة عمليات إصلاحية متعددة الأبعاد. نعم للدستور دور تأسيسي ومؤطِّر للدينامية التي يعمل على نحوها النظام السياسي، لكنه يفقد كثيرًا من فعاليته الإجرائية إن ظل معزولاً عن حركة قوية في ساحة الفاعلين السياسيين، مدعومة بفئات ذات حضور نوعي وثقل اجتماعي وفكري وسياسي على السواء.

إن نتائج الانتخابات الرئاسية أكدت تقاسم الزعامة بين تيار الليبرالية الجديدة الذي يجسده ماكرون والنزعة القومية المتشددة كما جسدتها لوبين. بعد الخسارة، دشَّنت أحزاب اليسار حركة لتوحيد الصفوف يراها البعض متأخرة، فضلاً عن أنها تواجه رفضًا من الداخل عبَّرت عنه قيادات عديدة لعل من أهم وجوهها الرئيس الاشتراكي السابق، فرانسوا هولاند، ورئيس الوزراء السابق، برنارد كازنوف. مشكلة الأطروحات التي يقدمها دومينيك روسو عدم جاهزية النخب القادرة على تنزيلها، لكنها فضلاً عن ذلك تشوبها صعوبات عملية بالغة، خصوصًا على مستوى فكرة توسيع نطاق الديمقراطية المباشرة من خلال مسطرة برلمانية دامجة للمواطنين خلال مسار صناعة القوانين. فلئن كانت العملية السياسية تواجه انتقادات حادة بسبب التضخم البيروقراطي وبطء التفاعل مع التغيرات السريعة في المجتمع والاقتصاد والأمن وغيرها، ثمة تخوفات مشروعة من تغيير هذه البيروقراطية بأخرى أكثر تعطيلاً.

عدا ذلك، يبقى أن المقترحات المتعلقة بإعادة تموقع المنصب الرئاسي في دوره التحكيمي، وتكريس السلطة التنفيذية لرئيس الوزراء، وبإصلاح الهيكل القضائي في اتجاه استقلالية أكبر، أكثر قابلية للإنجاز في حال توافرت الإرادة السياسية وتحقق التوافق من أجل وقف نزيف الشرعية والفعالية في جسد النظام السياسي الفرنسي، ومن خلاله العديد من الأنظمة المماثلة في الشكل.. وفي العطب.

في «ست أطروحات من أجل الديمقراطية المستمرة»، يُقدِّم المؤلف دراسة حالة تنصب كليًّا على النظام الفرنسي مع إحالات مقارنة قليلة على الأوضاع في دول أخرى، لكن الكتاب يظل زاخرًا بالدروس والآليات النقدية التي يمكن استلهامها لتوسيع مجال الرؤية بخصوص مآزق النظام الديمقراطي في زمن العولمة.

معلومات عن الكتاب

عنوان الكتاب: ست أطروحات من أجل الديمقراطية المستمرة

المُؤَلِّف: دومينيك روسو (Dominique Rousseau)

دار النشر: أوديل جاكوب (Odile Jacob)

تاريخ النشر: ٢٠٢٢

اللغة: الفرنسية

الطبعة: الأولى

عدد الصفحات: ١٧٠

*نزار الفراوي: صحافي وباحث في العلاقات الدولية.

عبد المنعم سعيد:

تأملات فى محتوى الحرية

شغلت قضايا كبرى، مثل الحرية والعدالة، الفكر والفلسفة، العقل البشرى منذ وقتٍ يعود إلى الكتابات اليونانية الأولى لأفلاطون وأرسطو التي تجاوزت أفكارًا أخرى تقوم على التقليد والثبات والخلود، وكانت سائدة في الإمبراطوريات القديمة.

وفى العصر الحديث فإنها صارت من أعمدة النظم السياسية. وكـان «توماس جيفرسون»- أحد الآباء المؤسسين للدولة الأمريكية ورئيسها الثالث- هو الذي وضع في إعلان الاستقلال نصا يقول إن هناك ثلاثة حقوق «طبيعية» للإنسان لا يمكن تجاوزها وهى: الحياة والحرية والسعى نحو السعادة. ورغم أن الحق الأول كان ملتصقا بالبقاء والتكاثر والثروة، وأن الثالث كان مرتبطا بالمِلْكِية والرفاهية، فإن الثالث- الحرية- ألهب خيال الثوار سواء على الحكم الأجنبى أو المواجهة مع حاكم مستبد.

التجربة المصرية في ثورة يناير ٢٠١١ طرحت ثلاثية «العيش والحرية والعدالة الاجتماعية»، وأضيف لها أحيانا «الكرامة الإنسانية»، ولكن الحرية سواء في الرأى أو التعبير أو السلوك الفردى العام ظلت لها السيادة في الحديث والشعار والهتاف وفى المواجهات السياسية.

ورغم أنه من المؤكد أن المتظاهرين في ميدان التحرير حصلوا على حريتهم الكاملة، ولم يكن هناك حاجز بين مئات الألوف من المعتصمين في إبداء الرأى ولا في التعبير، بل إنهم سرعان ما تولوا ناصية الشهرة في المنصات التليفزيونية، فإن الواقع لم ينتج «قماشًا» من الأفكار التي عاشت بعد انتهاء المناسبة، تكون نبراسًا للتنمية والارتقاء.

هؤلاء من الإخوان المسلمين الذين لم يرفعوا هذا الشعار، وبديلا عنه كان لديهم بسيط القول إن «الإسلام هو الحل»- كانوا الأكثر استعدادا لتولى السلطة، ولم يكن لديهم ما يقدمونه لبناء الدولة أو حتى الكيفية التي سوف

يقدم فيها الإسلام حلا للمعادلات الإنسانية الآنية في الحياة الدنيا وليس في الآخرة.

الآخرون ظلوا على إخلاصهم للشعار، ولكن لم يصدر عنهم في النهاية مشروع أو فكرة يكون التاريخ بعدها أكثر غنى مما كان قبلها.

كان ذلك هو الذي حدث تماما في كل عواصم ما سمى بعد ذلك «الربيع العربى» في مطلع العقد الثانى من القرن الواحد والعشرين، حيث كانت الاجتماعات في الميادين لديها من الحريات ما هو مطلق، ولكن المحتوى ظل غائبا في كل الأحوال ولم يبق منه في النهاية إلا الدفاع عن الطائفة والجماعة والقبيلة.

أفرزت الحرية حروبا أهلية ضروسا، ولم تقدم مشروعا واحدا لتجاوز الزمن إلى تقدم منشود.

وفى الموجة الثانية من «الربيع العربى» الذي جرى في السودان والجزائر والعراق ولبنان، فإن الموجة الثائرة من الجماهير الشابة رفعت أعلام الحرية بنفس الحماس، وحتى تولد عنها مواقف بصيرة تجاه التدخلات الخارجية، والنظرة السلبية تجاه الطائفية في عمومها، ولكنها أيضا لم تولد مشروعا وطنيا يمكن لأركان المجتمع السياسى الالتفاف حوله.

الآن في السودان الشقيق توجد الحرية في أوجها، ولكنها باتت الحرية التي ولدت «المكون العسكرى» و«المكون المدنى» والمكونات الإقليمية المختلفة، وبعد انقسام الجميع لم يبق إلا الفراغ والاستعداد للحظة ملحمية يحارب فيها الجميع جمعهم.

صحيح أنه كانت هناك دائما ضغوط على لحظة «الحرية،» جاء في لبنان منها انفجار المرفأ، ولدى الجميع كانت «الجائحة» عبئا لا يطاق؛ وفى العراق جرت الانتخابات وحصل الجميع على كافة حقوق الحرية، ولكم كانت النتيجة انقساما لا يكوّن حكومة، ولا ينتخب رئيسًا.

أحيانًا كانت القضية إجرائية ممثلة في الفكرة الديمقراطية حينما يمارس الجميع الاختيار، ومن خلالها ينقسم المجتمع إلى أغلبية وأقلية، ويفترض أن كليهما يكون لديه برنامج، فتمارس السلطة الأغلبية، فإذا ما نجح برنامجها فخيرا كان الأمر؛ أما إذا لم يحدث ذلك فإنه في الانتخابات التالية سوف تتآلف حرية التعبير مع التصويت لاختيار برنامج الفريق الآخر الذي كان أقلية من قبل فيصير أغلبية هذه المرة.

في الواقع، إن الأمور لا تسير بمثل هذه البساطة، فالمجتمعات لا تنقسم فقط إلى أغلبية وأقلية، ولكن كثيرا ما تكون الانقسامات عديدة.

> **أفرزت الحرية حروبا أهلية ضروسا، ولم تقدم مشروعا واحدا لتجاوز الزمن إلى تقدم منشود**

الحالة الليبية مَثَلٌ لهذه الحالة، فالحرية مطلقة، والتعبير وصل إلى كل السقوف الممكنة، ولكن في النتيجة لم يكن ممكنا الاتفاق على شيء، وعندما جرى اتفاق على موعد للانتخابات للفصل في الموضوع، تبارى الجميع في الخلاص منه.

سوريا ليست حالة مختلفة من الحرية للجميع، انتهى الحال لكى يكون في حمل السلاح واقتطاع الأرض من السلطة المركزية.

وفى أفغانستان سارت الحرية أنهارا، والانتخابات جرت في المواعيد المنتظمة، ولكن النتيجة كانت عودة طالبان لكى تكون الأغلبية الدائمة.

هل يصدق ذلك فقط على البلدان النامية أم أن المتقدمة لديها أمر آخر؟.. مثل ذلك حديث آخر.

*المركز الاقليمي للدراسات/القاهرة

www.marsaddaily.com

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk